توجيهات قراءة الإمام نافع المدني
في ضوء آراء المدرسة التركيبيّة

إعداد :

الطالب : خالد محمد عوّاد المساعفة

بإشراف :

الدكتور يحيى عبابنة .

جامعة مؤتة

عمان

١٩٩٩

توجيهات قراءة الإمام نافع المدني
في ضوء آراء المدرسة التركيبيَّة

إعداد :

الطالب : خالد محمد عوّاد المساعفة

١٩٩٩م .

بإشراف :

الدكتور يحيى عبابنة .

توجيهات قراءة الإمام نافع المدني
في ضوء آراء المدرسة التركيبيَّة

إعداد :

الطالب : خالد محمد عوّاد المساعفة

بكالوريوس لغة عربية / جامعة بغداد

١٩٩٣ م.

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في جامعة مؤتة تخصص لغة عربية .

تاريخ تقديم الرسالة : ٢٧ / ٧ / ١٩٩٩ . م

تاريخ مناقشة الرسالة : ١٤ / ٨ / ١٩٩٩ . م

لجنة المناقشة :

١. الدكتور يحيى عبابنة مشرفاً ورئيساً .....

٢. الأستاذ الدكتور محمد حسن عوّاد عضواً .....

٣. الدكتور عبد القادر مرعي الخليل عضواً .....

الإهـــداء

إلـى والـديّ أحـقّ النـاس بحسـن الرعايـة والإكـرام .....

وإلـى إخوانـي وأخواتـي اعترافـاً بفضلهـم عليّ .....

وإلـــى أخـــي طـــارق ردّا لجميـــل وآيـــادٍ بيـــض طوّقني بها .....

شكر وتقدير

لقد بذلت – في سبيل إعداد هذه الرسالة – ما استطعت من جهدٍ ووقت ، وكانت غايتي وديدني الشاغل أن تكون وافيةً وخالصةً لوجه اللّه العزيز ، كما يتمنى كل باحث ويريد ، ورجائي من المولى – سبحانه – أنْ تكون كذلك .

ومن الواجب اللازم ، أن أعترف بجهد ذوي الفضل والنعمة عليّ .
وأول من أخصهم بالشكر والتقدير أستاذي المشرف الدكتور يحيى عبابنة ، الذي كانت له اليد العليا على الرسالة وصاحبها ، إذ كان له الفضل في فتح ما استغلق عليّ من مباحث الرسالة ، وأمدني بوقته وعلمه ومكتبته ، فكان نعم الأستاذ والأخ والصديق ، فاللّه أسأل أن يجزيه الخير ، وأن يديمه ذخراً وسنداً للعلماء والمتعلمين .

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور عبد القادر مرعي ، الذي تفضل بقبول مناقشة الرسالة وتحمل معاناة قراءتها ، وكان لفضله وعلمه عليّ ، ما أعجز عن شكره منذ أن كنت على مقعد الدراسة ، فجزاه اللّه الخير ، بما يليق بأهل العلم والعلماء.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والثناء على الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد ، الذي تفضل بقبول مناقشة الرسالة وتحمل مشاقها ، بتسامح العلماء المقتدرين وتواضعهم ، فكان هذا القبول شرفاً للرسالة وصاحبها ، وأسأل اللّه أن يجزيه عنّي الخير وأن يديم علمه وصحته عليه .

كما أني مدينٌ بالشكر لكل من ساعدني مقلاً أو مكثراً .

وأخيراً فإنّي قد بذلت كل ما أستطيع ، فإن أصبتُ فهذا حسبي ولله الشكر ، وإن كانت الأخرى ، فهذا من نفسي والشيطان الرجيم ، وأسأل اللّه الأجر والغفران في الحالين على ما سلف .

الرموز الصوتية المستعملة في الرسالة

رموز الأصوات الصحيحة

الهمزة	>	الميم	m
الباء	b	النون	n
التاء	t	الهاء	h
الثاء	ṯ	الواو(شبه الحركة)	w
الجيم	ǧ	الياء (شبه الحركة)	y
الحاء	ḥ	همزة الوصل	(>)
الخاء	ḫ	**رموز الحركات**	
الدال	ḍ	الفتحة القصيرة	a
الذال	ḏ		
الراء	r	الفتحة الطويلة	ā
الزاي	z	الضمة القصيرة	u
السين	s	الضمة الطولة	ū
الشين	š	الضمة الطويلة الممالة	ō
الصاد	ṣ	الكسرة القصيرة	i
الضاد	ḍ	الكسرة الطويلة	ī
الطاء	ṭ	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الظاء	ẓ		
العين	<		
الغين	ġ		
الفاء	f	البنية السطحية	S.s
القاف	ḳ	البنية العميقة	D.s
الكاف	k		
اللام	l		

المقدمة :

الحمد لله حمد الشاكرين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطاهرين وبعد :

فإنّ القراءات القرآنية صورة لواقع اللهجات العربية حتى نزول القرآن الكريم ؛ لذا فالبحث في القراءات هو بحث في رافد مهم من روافد اللغة ، عدا عن كونه خدمة للغة القرآن الكريم .

ولمّا كانت قراءة الإمام نافع المدني، إحدى القراءات السبع، ولم تنل البحث والدراسة – فيما أعلم – بمستوياتها المختلفة على وفق آراء المدرسة التركيبية ؛ أقدمت على دراستها وتسجيلها عنواناً لرسالتي ووسمتها بـ : " توجيهات قراءة الإمام نافع المدني في ضوء آراء المدرسة التركيبية " .

وقد هدفت الدراسة إلى عرض قراءة الإمام نافع، وتوجيهاتها بمستوياتها المختلفة في ضوء آراء المدرسة التركيبية ، وتقديم تفسير للمستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، ضمن هذه الآراء، وقد اتبعت فيها المنهج الوصفي الذي يقوم على التحليل والتفسير للتوجيهات المحتملة لهذه القراءة .

وقد تطلب الموضوع تقسيمه على تمهيد وخمسة فصول. تناولت في التمهيد ما له علاقة بمادة البحث، كمولد نافع وحياته ووفاته وصفاته وعلمه وشيوخه وأسانيد قراءته، وطريقته في تلقي القراءة وأشهر الذين رووا قراءته ، واختصرت في ذلك غاية ما أستطيع .

ثم عرضت للقراءات السبع من حيث مفهومها وسبب اختيارها وجعلها سبعاً، ودور الإمام ابن مجاهد في ذلك، ثم اختصرت الحديث عند التعريف بالقرّاء السبعة .

وجاء في آخر التمهيد عرض لآراء القدامى وموقفهم من القراءات السبع وقراءة نافع خاصة، ووقفت على آراء بعض المحدثين في مسألة الطعن بالقراءات .

وتناولت في الفصل الأول المستوى الصوتي في قراءة نافع، وقمت بتقسيمه على مبحثين :

تناولت في المبحث الأول الهمز في قراءة نافع، فقد بحثت فيه توالي الهمزات، ثمّ بيّنت طريقة نافع في التخلص من هذا التوالي، على حسب ما ذكر موجهو القراءات ، وقد اختلفت قليلاً مع القدامى، فيما يسمى بإبدال الهمزة لعدم وجود ما يسوغ إبدال الهمزة إلى أصوات العلة .

عرضت ما يسمى بتسهيل الهمزة في قراءة نافع، فوجدته يتبع فيه طريقتين : الأولى حذف الهمزة دون تعويض، والثانية حذف الهمزة والتعويض عنها .

وتناولت همزة (بين بين) واختلاف القدامى والمحدثين في هذا النوع من الهمز. وأخيراً درست همز غير المهموز.

وقد اتفقت القراءة – في موضوع الهمز – مع اللهجات الحجازية في كثير من جوانبها، وكشفت القراءة عن أثر هذه البيئة ، وإن كان مصدر القراءة التلقي والرواية .

أما المبحث الثاني، فتناولت فيه الإبدال الصوتي التركيبي، الذي ناقشت فيه المماثلة الصوتية والمخالفة .

ناقشت في الموضع الأوّل تعريف المماثلة وأنواعها في القراءة، وقد قسمت المماثلة إلى المماثله بين الصوامت، ثم المماثلة بين الصوائت ، فالمماثلة بين الصوامت والصوائت ، وجعلت الإمالة ضرباً من المماثلة .

وعرضت في المبحث الثاني المخالفة والحذف من حيث تعريف المخالفة وسببها وأشهر الأصوات التي تحدث فيها المخالفة، وقد قسم المبحث إلى المخالفة بين الصوامت والمخالفة بين الصوائت .

وفي الفصل الثاني تناولت المستوى الصرفي، الذي اقتضى تقسيمه على خمسة مباحث. هدفت في المبحث الأول إلى دراسة الأسماء من حيث الإفراد والتثنية والجمع بأنواعه، وأشهر أوزان جموع القلة والكثرة التي جاءت في القراءة .

ودرست في المبحث الثاني المصادر والمشتقات. فكانت دراستي تتعلق بمصادر الثلاثي وغير الثلاثي وأشهر الأوزان التي جاءت عليها المصادر، والإشارة إلى اللهجات في المصادر، وقدمت تفسيراً لبعض صيغ المصادر وربطت بعضها بالدراسات المقارنة السامية .

وقد تناولت في موضوع المشتقات، اسم الفاعل وصيغ مبالغاته واسم المفعول ، كذلك بينت ما جاء في قراءة نافع من المشتقات الأخرى، كاسم المرّة، واسمي الزمان والمكان .

وجاء المبحث الثالث ليتناول الفعل المجرد والمزيد وأشهر معاني الزيادة ، فكان لزاماً تفسير زيادة الهمزة والتشديد والتخفيف في القراءة من نواحٍ صوتية وغير صوتية، وبيان بعض السمات اللهجية في هذا الموضوع .

أمّا المبحث الرابع فخصصته بالصيغ الصرفية للأفعال الماضية والأفعال المضارعة، من حيث اختلاف حركة عين المضارع مع ماضيه .

أمّا المبحث الخامس، فقد عرضت فيه لمسألة التذكير والتأنيث، فبيّنت حالات المطابقة وعدم المطابقة في الجنس في ضوء أمثلة القراءة، وما ذكره موجهو القراءات لكل حالة، وخضوع هذه المسألة لناحية شكلية، وهي مسألة الفصل الحاد في اللغات السامية إلى مذكر ومؤنث لا ثالث لهما .

وقد جاء الفصل الثالث ، لدراسة المستوى التركيبي (الإعراب) وقد قسمت هذا الفصل على سبعة مباحث . تناولت في المبحث الأول بعض المصطلحات الأصول ، كالحذف والإضمار وما وجه من القراءات وفق هذين الأصلين ، كذلك تناولت مصطلحي التعدّي واللزوم ، ثم ناقشت فكرة التعدّي واللزوم من ناحية تركيبيّة كذلك تعرضت لموضوع الممنوع من الصرف والمصروف في ضوء مواضع قراءة نافع ، وبيّنت رأي التركيبيين والتحويليين في هذا الموضوع ، وكان الفعل المضارع آخر المصطلحات الأصول التي تمّ مناقشتها في المبحث الأول ، إذ عرضت لحالات إعرابه من رفع ونصب وجزم ، واختلاف القدامى في توجيه بعض المواضع من القراءة اختلافاً بيناً ولا

مثلما الجزم .

وأماّ المبحث الثاني فكان يدور حول مسألة الإسناد في الجملة الاسمية والفعلية ، ومفهوم القدامى والمحدثين لفكرة الإسناد وتعريف الجملة الاسمية والفعلية ودخول الأدوات الناسخة وتغيير نمط الإسناد ، وكذلك تخفيف الأدوات الناسخة وأثره في الجمل .

أمّا في الجملة الفعلية ، فقد بيّنت التوجيهات التي جاءت وفق الفاعل ونائبه وأصل التراكيب من ناحية تركيبية وتحويلية ، ثم من ناحية تفسيرية .

وقد اشتمل المبحث الثالث من هذا الفصل على المنصوبات ، فتناولت المفعول به، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول معه ، والمنصوب على الظرف ، والتمييز والحال والاستثناء ، والمنصوب على نزع الخافض .

وقد عرفت بجميع هذه المنصوبات ، وذكرت أمثلتها من قراءة نافع بشيء من الاختصار، وبينت الناحية التركيبية والتفسيرية في أمثلة هذه المنصوبات .

وتناولت في المبحث الرابع المجرورات ، إذ قسمتها على قسمين : المجرور بالإضافة، ثم المجرور بحرف الجر ، على قدر ما توافر من أمثلة في القراءة .

وتناولت في المبحث الخامس ، التوابع بأنواعها : التوكيد والنعت والبدل والعطف ، فعرفت بها ، وذكرت أمثلها وتوجيهاتها وموافقة تلك التوجيهات للنواحي التركيبّة والتفسيرية .

أمّا المبحث السادس ، فناقشت فيه الأساليب اللغوية في ضوء فكرة العامل ، فكان من هذه الأساليب ، أسلوب الإغراء والتحذير والاشتغال . وقد بيّنت رأي القدامى في توجيه القراءات ، واختلاف بعض المحدثين في تعليل نصب هذه الأساليب .

وآخر المباحث في هذا الفصل جاء لمناقشة بعض قضايا التركيب المتوافرة في توجيه القراءة ، مثل : كثرة الاستعمال وحذف نون الوقاية من التركيب .

وقد جاء الفصل الرابع سريعاً ومختصراً عرضت فيه للمستوى الدلالي ، فتناولت فيه المعنى المعجمي والمعنى السياقي . إذ عرّفت بالمقصود من كل قسم وذكرت أمثلة من قراءة نافع وجهت وفق هذين المعنيين .

و ناقشت في المعنى المعجمي – بعد ذلك – علاقة البناء بالمعنى على مستوى الحركات الصامتة ، وعلاقة المعنى بالبناء على مستوى الحركات الصائتة .

أمّا المعنى السياقي ، فناقشت فيه مناسبة السياق الإسنادي ، والمناسبة في صرف الأسماء ، وبعض أمثلة المباني الصرفية للسياق .

وناقشت في الفصل الخامس ، اللهجات في قراءة نافع . فقد تجمعت لدي أمثله كافية من قراءة نافع بما يمكن فصلها في فصل خاص ، فقمت بتقسيمها – وفق منطلقات المدرسة التركيبية – على مستويات الصوت والصرف والنحو والدلالة ، وقد مثّلتْ على الترتيب مباحث هذا الفصل .

ولكي تتضح أبعاد البحث ، رأيت من المناسب توضيح بعض منطلقات المدرسة التركيبية (Structural Linguistics) ، وخلاصة رأيها في المعنى وبعض الأسس اللغوية الأخرى [1] .

ظهرت هذه المدرسة في الثلاثينات ، من هذا القرن ، وتبلورت نظريّتها ومنهجها العام ، بعد أن نشر بلومفيلد (Bloomfield) كتابة: (اللغة) (Language) ، الذي وضع الأسس الأولى للمدرسة التركيبية ، وقد اكتسبت هذه المدرسة صورتها عندما نشر (فيرث) (Fearth) كتابه : (بنية الكلمة الانجليزية) (The Structure of English) . إذ يعرّف فيرث اللغة على أنّها (عادات سلوكية تتشكل مع الزمن عند الفرد ، ضمن المجموعة اللغوية ، بحيث تنشأ علاقات شرطية ، ما بين مثير معين، واستجابة سلوكية) .

---

(١) اعتمدت في هذا الجانب على مجموعة من محاضرات الأستاذ المشرف ، التي يلقيها على طلبة قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة لعام ١٩٩٨ / ١٩٩٩ م . وعلى ملاحظاته حول الرسالة .

ويؤكد (فيرث) أنّ علم اللغة يجب أن يكون علماً تجريبيّاً ، ولا بدّ أن ينظر إلى اللغة باعتبارها ، ظاهرة فيزيائية ماديّة ، وسلوكية ملحوظة ، وعلى هذا لا بدّ أن يكون الوصف العلمي للغة موضوعياً ، يعتمد على مقاييس شكلية ، كالمعنى والدلالة .

ويرى كذلك أن التحليل اللغوي يهدف – أساساً – إلى وصف كيفيّة توصيل المعنى ، وليس العكس ، فما دام المعنى هو الهدف من استخدام اللغة ، فلا يمكن استخدامه مقياساً للوصول إلى الهدف ، فالمعنى لا يمكن أن يُكْتَشف باستخدام المعنى ، ولا يمكن أن يكون المعنى ، هدفاً ووسيلة في الوقت نفسه . وينقسم المعنى في ضوء آراء المدرسة التركيبية على فرعين :

المعنى المعجمي للمفردات ، والمعنى التركيبي ، الذي يتم إبرازه في الجمل من خلال نُظُم ، وأدوات وعلاقات شكليّة تركيبيَّة ، تشكل نحو اللغة .

وترى المدرسة التركيبيّة أنَّ العلاقة بين التراكيب الشكليّة والمعنى ، هي علاقة مباشرة ما بين المؤشرات الشكليّة النحويّة والمعنى ، ويمكن فهم هذه الظاهرة من خلال ملاحظة العلاقة ما بين المثير الشكلي اللغوي ، والاستجابة المعنوية السلوكية .

أمّا موقف اللغوي فيجب أن يكون خارجاً عن اللغة أي يدرسها دراسة شكلية معتمداً على مظهرها الخارجي ، وينظر إليها باعتبارها نظاماً من الرموز والإشارات ، والأدوات ، والعناصر الشكلية ، وعلاقاتها بالاستجابات السلوكية المعنويّة .

وقد أهملت المدرسة التركيبيّة الجانب العقلاني في الظاهرة اللغويّة ، وركزت – بدلاً من ذلك – على الظاهرة الشكلية السطحية للأنماط اللغوية ، ووظائفها السلوكية ، بهدف المحافظة على الجانب التجريبي ، والعلاقة العلميَّة في دراسة اللغة ، من حيث هي ظاهرة ماديّة ، يمكن ملاحظتها من الخارج .

كذلك أهملت المدرسة التركيبيّة البعد التاريخي للغة ، وركزت على الظاهرة اللغوية في استخداماتها الوظيفية الفعلية ، في فترة محددة ، كذلك ركزت على أنّ لكل لغة نظاماً مستقلاً ، لا يجوز قياسه على نُظُم لغات أخرى .

كما ركزت المدرسة التركيبية على ضرورة الفصل بين مستويات التركيب اللغوي .

وسأعتمد في هذه الدراسة عرض توجيهات قراءة الإمام نافع المدني على المنهج الوصفي التقريري الذي تبناه التركيبيون ، ثم سأعمد إلى محاكمة هذا المنهج في ضوء معطيات المنهج الوصفي التفسيري الذي تبناه أتباع المدرسة التحويلية ما أمكن .

الباحث

التمهيد

ويشمل المباحث التالية :

المبحث الأول – مولد الإمام نافع ووفاته .

المبحث الثاني – علمه وشيوخه وأسانيد قراءته .

المبحث الثالث – القراءات القرآنية السبع وموقع قراءة نافع منها .

المبحث الرابع – موقف النحاة واللغويين من القراءات السبع ومن قراءة نافع .

المبحث الأول – مولد الإمام نافع ووفاته :

لا تختلف المصادرُ كثيراً في تحديد اسم الإمام نافع ومولده ، إلاَّ أنها اختلفت في كنيته ، فهو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أَبي نُعَيم ، مولى جَعُونة بن شَعوب الليثيّ ، حليف ، حمزة بن عبد المطلب [١]. ويكنَّى أبا رويم ، وقيل : أبا الحسن ، وقيل: أبا عبد الرحمن [٢] .

وذكر الذهبي (ت ٧٤٨ هـ) : أن نافعاً وُلد في خلافة عبد الملك بن مروان [٣]. في حين نصّ ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) أن نافعاً ولد في سنة سبعين للهجرة [٤]. وقد استمرَّت خلافةُ عبد الملك بن مروان من سنة : (٦٥ هـ) حتى وفاته سنة : (٨٦ هـ) [٥]. وقد توفي الإمام نافع سنة : (١٦٩ هـ) كما ذكر ابن الجزريّ [٦].

وبهذا يكون الإمام نافع قد عاش ما يقربُ من مائة عامٍ ، تصدَّر مجالس الإقراء حوالي سبعين سنة بالمدينة [٧].

المبحث الثاني – علمه وشيوخه وأسانيد قراءته :

يبدو أن القراءات القرآنية قد استأثرت باهتمام الإمام نافع ، تتبعها يطلبها من كلِّ مصدرٍ أُتيح له ؛ حتى أخذ القراءة عن سبعين من التابعين [٨].

---

(١) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٣ وينظر:التيسير في القراءات السبع لابي عمروالداني ٤.

(٢) نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء للذهبي ٢ / ٧٠١ .

(٣) المصدر نفسه ٢ / ٧٠١ .

(٤) النشر في القراءات العشر ٢ / ١١٢ .

(٥) تاريخ خليفة بن خيَّاط ٢٦١ ، ٢٩٢ .

(٦) النشر ١/ ١١٢ . وينظر في مولد الإمام نافع وحياته ووفاته : التيسير ٤ ، الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه الواسطة ١٥ ، لطائف الإشارات للقسطلاني ١/ ٩٤ .

(٧) النشر ١/ ١١٢ .

(٨) الكنز ١٥ .

وذكرت المصادر أنّه أخذ قراءتـه عـن أبـيجعفر يزيـد بـن القعقـاع ، وشـيبة بـن نِصاح ، ومسلم بن جُندب ، ويزيد بن رومان ، وعبد الرحمن بن هُرمز[١].

كان الإمام نافع يتردد علـى أبـي جعفـر القـارئ فـي المدينـة ، يسـأله عـن مصـدر قراءته فيدلّه ، فيمضي نافع يطلب القراءة من مصدرها [٢].

وتصل قراءة نافع الى الرسول – صلى الله عليه وسلم – عن طريق مجموعةٍ من الصحابة منهم : أبيّ بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وعمر بن الخطاب [٣]. وقد كانت لنـافع طريقةٌ في أخذ القراءة ذكرها بنفسه ، قال : " فنظرتُ الى ما اجتمـع عليـه اثنـان منهـم ، فاخذتُـه ، وما شـذَّ فيه واحد تركتُه ، حتى ألفـتُ هذه القراءة في هذه الحرَوف " [٤] .

أما صفات نافع الخُلُقيَّةِ والخَلْقيَّةِ ، فذكرت المصـادر أنَّـه كـان ثقـةً صالحـاً ، مـن أطهر الناس خُلُقاً ، عالماً بوجوه القراءات ، وكان من الضبط بمكانٍ عظيمٍ ، وكـان أسـودَ اللونِ حالكاً ، صبيحَ الوجه ، حَسَنَ الخُلُق ، فيه دُعابةٌ [٥] .

وقد عدَّ الإمام مالك بن أنس قراءة نافع سنةً ، وفضّل الإمام أحمد بن حنبل قـراءة أهل المدينة [٦] .

ويبدو أنَّ تنوع مصادر قراءة نافع ، قد أوجبت تعدد القراءات في الموضع الواحـد مما جاء عنه من قراءات . ويلحظ أنَّه حاول ان تكون له قراءةٌ خاصةٌ بـه ؛ لـذا أعـرض عن رواية الشاذِّ غير المتفق مع غيره ، ومن غير المستبعد أنْ يكون ما وافق لهجـة أهـل الحجاز أصلاً يتخذه الإمام نافع في قبول القراءة ؛ لأنّ أغلـب قراءتـه جـاءت وفـق لهجـة أهل الحجاز .

---

(١) السبعة في القراءات ٦٢ . وينظر : غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٢/ ٣٣١ .

(٢) معرفة القراء الكبار للذهبي ١/ ١٠٩ .

(٣) النشر ١/ ١١٢ .

(٤) السبعة في القراءات ٦٢ وينظر : الكنز ١٥ .

(٥) الكنز ١٥ ، غاية النهاية ٢/٣٣٠ ، لطائف الإشارات ٩٢/١ .

(٦) معرفة القراء الكبار ١٠٨/١ .

وقد روى قراءة نافع مجموعة كبيرة من الرواة اشتهر منهم اثنان :
ورش (ت ١٩٧ هـ) و قالون (ت ٢٢٠ هـ) وكان لهؤلاء الرواة وغيرهم طرقٌ تناقلوا بها القراءة ، حتى وصلت طريق قالون و ورش عن نافع الى مائة وأربع وأربعين طريقاً [١].

وذكر ابن مجاهد غير هؤلاء الرواة مثل : ابن جَمَّاز وابن أبي كثير والمسيبيَ زيادةً على قالون و ورش [٢] .

المبحث الثالث – القراءات السبع وموقع قراءة نافع منها :

يقصد بالقراءات القرآنية : " اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، أو كيفيتها من تحقيق أو تشديد وغيرها " [٣] . أمَّا القراءات السبع فهي تلك القراءات التي جمعها ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) باختياره الخاص فاشتُهِرت عنه [٤] .

وكان يقرأ بهذه القراءات ، سبعةٌ من القرَّاء ، هم [٥] :

١ – ابن عامر (ت ١١٨هـ) قارئ أهل الشام .
٢ – ابن كثير (ت ١٢٠هـ) قارئ أهل مكة.
٣ – عاصم (ت١٢٧هـ) قارئ أهل الكوفة.
٤ – أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) قارئ أهل البصرة.
٥ – حمزة بن حبيب الزيَّات (ت ١٥٦هـ) قارئ أهل الكوفة.
٦ – نافع (ت١٦٩هـ) قارئ أهل المدينة .
٧ – الكسائي (ت ١٨٩هـ) قارئ أهل الكوفة.

---

(١) لطائف الإشارات ١ / ١١٦
(٢) السبعة ٦٥.
(٣) لطائف الإشارات ١١٦/١ . وينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للدمياطي ٥ .
(٤) معجم القراءات القرآنية عبد العال سالم مكرم وزميله ١ / ٧٣.
(٥) النشر ٩/١.

وأمَّا سبب اختيار هذه القراءات وجعلها سبعاً ؛ فيعودُ إلى أنَّ القراء الذين جاءوا بعد السبعة – وبعبارة ابن الجزري – " قد تفرقوا وكثر بينهم الخلافُ وقلَّ التحرّي والضبط مما استلزم جمعها ووضع مقياس تعرف بها القراءة الصحيحة من غيرها " [١].

وهذه المقاييس كما فَصَّلَها ابن الجزري – مع اعترافه بفضل مَنْ سبقوه إلى وضع هذه المقاييس – هي [٢] :

١ – موافقة العربية ولو بوجه.

٢ – موافقة أَحد المصاحف العثمانية في الرسم ولو احتمالاً .

٣ – صحة السند .

ومتى فقدت القراءة شرطاً من الشروط السابقة ، سُميت شاذة أَو ضعيفة أَو باطلة ، سواء أرويت عن السبعة أم عن غيرهم [٣] .

ولم يشتمل كتاب : (السبعة في القراءات) لابن مجاهد على أَي قراءة خالفت أَحد الشروط السابقة، وبذلك تكون قراءة نافع الواردة في كتاب ابن مجاهد (السبعة) من القراءات السبع .

أَمَّا القراءات الشاذَة التي رويت عن القراء السبعة ، فقد جاءت من غير طرق الرواة المباشرين ، الذين اختصت بهم القراءات السبع ، فمثلا انحصرت قراءة نافع براويين : قالون و ورش على الرغم من وجود غيرهم ؛ لهذا رويت عنه قراءات شاذة من طرق لم تذكر عن قالون و ورش[٤] .

والقراءات القرآنية سواء أكانت سبعية أَم شاذة هي من كلام العرب و تمثل لهجاتهم التي نزل بها القرآن ، وإنَّ تعدد القراءات لدليلٌ على ثراء اللغة العربية ، وتمثيل ق لإختلاف اللهجات إبَّانَ نزول القُرآن الكريم وقبله .

---

١ / ٩ .

ر نفسه١/ ٩ – ١٤ .

نفسه ١/٩.

المسألة أصحاب معجم القراءات القرآنية ١ / ١١٥-١١٦.

المبحث الرابع – موقف النحاة و اللغويين من القراءات السبع وقراءة نافع خاصة .

تبقى القراءات القرآنية بعيدة عن الطعن والنقد ما دامت موافقة لأُصول النحويين واللغويين ، أمّا إذا تعارضت مع القواعد التي قرروها ، باستقراءٍ لم يشمل اللهجات العربية كلها ؛ فإنها شاذة وصاحب القراءة – عندهم – واهمٌ لا يدري ما العربية إلى غيرها من الأَحكام.

فعلى سبيل المثال عُدَّت قراءة نافع بهمز (معائش) في قوله تعالى :
﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ (١). غلطاً (٢) ، أو لحناً وغلطاً (٣).

وقد حاولَ بعضُ المحدثين توضيح هذه القضية ، وبيان موقف البصريين والكوفيين من القراءات القرآنية ، إلاَّ أنَّ بعض الآراء قد وقع فيها خلط واضطراب ، وسأكتفي بإيراد موقف الدكتورة : خديجة الحديثي من هذه المسألة.

ففي كتابها الموسوم بـ : (الشاهد وأُصول النحو في كتاب سيبويه) تابعت أكثر ما جاء به الدكتور مهدي المخذومي في كتابه الموسوم بـ : (مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة و النحو) ، و خلاصةُ رأييهما : أنَّ الكوفيين كانوا يأخذون بالقراءات المتواترة وغير المتواترة ويقيسون عليها ، في حين يرفض البصريون القراءات الشاذة ، ولا يقيسون عليها (٤).

غير أنَّ الدكتورة خديجة الحديثي في كتابها اللاحق الموسوم بـ : (المدارس النحوية) قد ناقضت ما ذكرتْه في كتابها السابق (الشاهد وأُصول النحو ...). ويمكن تبيان هذه المناقضة على النحو الآتي :

---

(١) الأعراف /١٠.

(٢) السبعة ٢٧٨ ، الحجَّة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي ٤ /٧ .

(٣) علل القراءات للأزهري ١ / ٢١٤ . أمّا الفراء فعدَّ الهمز في (معائش) : لا يجوز . ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٧٣ .

(٤) الشاهد وأُصول النحو ٤٧.

١ – ذكرت – عند حديثها عن الخليل – ما نصه : " ومن منهجه الاعتداد بالقراءات ، وقد رأينا بداية ذلك عند أبي عمرو بن العلاء من شيوخه فهو لم يطعن بالقراءات كما فعل الفرّاء والكسائي" (١) .

٢ – وعندما تناولت خصائص المذهب النحوي في البصرة قالت : " ووقفوا – تعني البصريين – من القرآن الكريم وقراءته موقف المدافع ، و أجازوا ما جاء في قراءته المتواترة ، ولم يصدر عنهم طعن في قراءة أو تخطئة لقارئ شاذة كانت قراءته أم غير شاذة " (٢) .

إلاّ أنّها سلمت بطعن المبرد (ت ٢٨٥هـ) في قراءة نافع بهمز (معائش) على الرغم من أنها عدّتهُ من البصريين. فكيف يتفق هذا الكلام مع ما ذكرتْهُ في النقطة الثانية ؟

٣ – وعند حديثها عن خصائص المذهب النحوي الكوفي قالت : " الاحتجاج بالقراءات مطلقاً متواترها وشاذها ، لأنّ ذلك داخل في منهجهم المبني على التوسع في الرواية والأخذ بمعظم ما ورد في اللغة" (٣) .

وإذا كان ذلك كما ذكرتْ ، فكيف يتفق هذا مع قولها في النقطة الأُولى : فهو لم يطعن بالقراءات كما فعل الفرّاء والكسائي .؟

ويبدو لي أنّ مسألة الطعن في القراءات ، تعود إلى أنّ كثيراً من البصريين قد تأثروا أو اعتنقوا مذهب الاعتزال ، وهم يرون بذلك أنّ القراءة الصحيحة ؛ هي ما وافق العربية ورسم المصحف بغض النظر عن الرواية.

ومن المرجّح عند البصريين أن يكونوا أكثر طعناً في القراءات من نظرائهم الكوفيين ؛ لأن أهل الكوفة توسعوا في رواية اللغة عن العرب ، في حين اقتصر أهل البصرة على قبائل معينة وعليه فليس كل ما جاء في القراءات موافقاً لما سمعوه أو أخذوه. مما يعني فتح باب الطعن للمخالف لما جاء في القراءات.

---

(١) المدارس النحوية ٩٢

(٢) المصدر نفسه ٩٧ .

(٣) المصدر نفسه ١٧٦.

الفصل الأوَّل

المستـــوى الصـوتـي

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الاول : الهمز في قراءة نافع .

المبحث الثاني : الإبدال الصوتي التركيبي ويشتمل على :

١ - المماثلة الصوتية .

٢ - المخالفة الصوتية والحذف .

تبدأ الدراسات اللغوية الحديثة – ومنها المدرسة التركيبية – بدراسة الصوت أولاً، ومن ثَمَّ تُدرس المستويات : (الصرفية والنحوية والدلالية) ، بعد الانتهاء من مناقشة الوحدات الصوتية ، للإستفادة من نتائج هذا المستوى في وصف وتحليل وتفسير المستويات الأخرى .

وسأتناول في هذا الفصل الجوانب الصوتية التي تتعلق بموضوع الهمز بأشكاله المتنوعة ، والطرق التي لجأ إليها الإمام نافع في تعامله مع هذه الظاهرة .

وسأتناول الإبدال الصوتي التركيبي من خلال : (المماثلة الصوتية والمخالفة والحذف) .

المبحث الاول : الـهـمـــز

من المشهور عن أهل الحجاز الذي يتفق عليه القدامى و المحدثون أنَّ أهل الحجاز لا يهمزون ، ويتخلصون من ظاهرة الهمز بوسائل متنوعة. ومن المتوقع أنْ تكون قـراءة الإمام نافع قد سلكت طريق الحجازيين في التخلص من الهمز ، **وعلى هذا يمكنني دراسة موضوع الهمز في قراءة نافع المدني على الأضرب التالية :**

١ – توالي الهمزات في القراءة.
٢ – تسهيل الهمزة .
٣ – همزة (بين بين) .
٤ – همز غير المهموز.

ولعلَّ هذا التقسيم يكشف عن مذهب الإمام نافع في الهمز واللهجات التـي جـاءت عليها القراءة .

١ – توالي الهمزات في قراءة نافع .

يعد صوت الهمزة من أشدّ الأصوات اللغوية صعوبةً في النطق ، فقد عدَّ سيبويه الهمزة والهاء من الأصوات التـي تخـرج مـن أقصـى الحلـق ، وعدَّ الهمـزة نـبرةً تخـرج باجتهاد، وهي أبعدُ الحروف مخرجاً ؛ فثقلَ عليهم ذلك ؛ لأنه كالتهوع [١] .

كمـا عدَّهـا سـيبويه مـن الأصـوات المجهـورة الشـديدة [٢] ، ولهـا أحـوال ثلاثـة : التحقيق والتخفيف والبدل [٣] .

أما بعض المحدثين من علماء اللغة فقد عدُّوها صوتـاً حنجريـاً شديـداً مهموسـاً ، ينطق بإغلاق الأوتار الصوتية ، فيمتنع مرور الهواء ، ثـم تُفتـح الأوتـار فجـأةً لينطلـق

---

(١) الكتاب ٣ /٥٤٨ ، ٤ / ٤٣٣ .
(٢) الكتاب ٤ / ٤٣٤ .
(٣) المصدر نفسه ٣ / ٥٣١ .

الهواء [1] . ويتضح أنَّ نطق الهمزة يتطلب مجهوداً كبيراً ؛ لذا مالت العرب إلى التخلص من هذا الصوت في لهجاتها للسهولة والتيسير. وعندما تتوالى الهمزات يكونُ الأمرُ أشد صعوبةً، وقد وجدتُ نافعاً يتبع إحدى الطرق التالية في قراءته ، إذا توالت همزتان:

١ - إسقاط الهمزة الثانية والتعويض عن طريق انزلاق شبه الحركة (Y) .

ومن ذلك في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ ﴾ [2] .

سهّلَ نافع الهمزة الثانية وفصل بينهما بألف [3] . ومن ذلك ما ورد في الآية الكريمة التالية :

- قال تعالى : ﴿ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا ﴾ [4] .

قرأ نافع وابن كثير وأبو جعفر و رويس بإبدال الهمزة الثانية ياء مفتوحة [5] .

ويمكن تفسير ما حدث في قراءة نافع هذه والقراءة السابقة بالكتابة الصوتية التالية :

أَإِنَّا	أ ـِ نَّا	آ ـِ نَّا	آيِنَّا
>a>inn¯a	> a*inn¯a	> ´ainn¯a	> ¯aynn¯a
(التقاء الهَمْزتين).	(حذف الهمزة وبقاء حركته).	(التعويض عن طريق إطالة الحركة) .	(انزلاق شبه حركة للفصل بين الحركتين) .
(١)	(٢)	(٣)	(٤)

---

(١) مناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ٢٥، دراسات في علم اللغة للدكتور كمال بشر ١١٠ ، في الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ٧٢ (إلاَّ أنَّه عدَّها ليست مجهورة ولا مهموسة) .

(٢) النازعات / ١٠ .

(٣) الكنز ٧٤. وينظر إدخال الألف بين الهمزتين : كتاب سيبويه ٥٥١/٣ . وذكر الفراء فيما نقله النحاس في إعراب القرآن ٤٧١/٤ أنَّ بني تميم يزيدون ألفاً لئلاَّ يجمعوا بين همزتين.

(٤) البقرة / ٢٨٢ .

(٥) إتحاف فضلاء البشر ١٦٦.

ففي المرحلة الأُولى التقت همزتان فأدى هذا الالتقاء إلى وجود صعوبة في النطق؛ فاستلزم حذف الهمزة الثانية وبقاء حركتها ، فالتقت حركتان : حركة الهمزة الأولى وحركة الهمزة الساقطة وهذا غير مقبول في النظام المقطعي العربي[١]، ثم مُدَّت حركة الهمزة للتعويض في المرحلة الثالثة ، وفي المرحلة الرابعة انزلقت شبه حركة (Y) للفصل بين الحركتين [٢] ، و في القراءة الثانية : (الشُّهَدَاءِ أَنْ) أرى أنَّ نافعاً أسقط الهمزة الثانية ولم يبدل منها ياء على النحو الآتي :

الشُّهداء أَنْ		الشُّهداء *ـــ ن		الشهداءِ يَن
(>)aššuhadā>i>an	<	**(>)aššuhada>i*an**	<	**(>) aššuhadā>iyan**
(التقاء الهَمْزتين)		(حذف الهمزة الثانية وبقاء حركتها)		(تم انزلاق شبه حركة (y) للفصل بين الحركتين)
(١)		(٢)		(٣)
		(مرحلة نظرية)		

ففي المرحلة الأُولى التقت الهمزة مع الهمزة فأدَّى الالتقاء إلى ثقل في نطق الهمزتين معاً ؛ لذا حذفت الهمزة الثانية في المرحلة الثانية وبقيت حركتها (a) وهذا مرفوض في النظام المقطعي العربي لذا انزلقت شبه الحركة (y) للتخلص من هذا الحرج .

---

(١) يُعرف الدكتور رمضان عبد التواب المقطع بأنه : " كمية من الأصوات ، تحتوي على حركة واحدة ، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها " ينظر المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ١٠١ .

ويقسم المقاطع العربية إلى خمسة مقاطع هي :

١ – مقطع قصير مفتوح = صامت + حركة قصيرة .

٢ – مقطع طويل مفتوح = صامت + حركة طويلة .

٣ – مقطع طويل مغلق بحركة قصيرة = صامت + حركة قصيرة + صامت .

٤ – مقطع طويل مغلق بحركة طويلة = صامت + حركة طويلة + صامت .

٥ – مقطع زائد في الطول = صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت .

ينظر: المدخل إلى علم اللغة ١٠٢ وينظر : أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ، دراسة لغوية ٣ – ٥.

(٢) أشار ابن مجاهد في قراءة أخرى أنَّه قرأ بهمزة واحدة ويمد ينظر : السبعة .٦٧.

٢ – إسقاط الهمزة الثانية والتعويض عنها عن طريق انزلاق شبه الحركة (w) .

وممّا ورد منه في قراءة نافع الموضع التالي :

– قال تعالى : ﴿ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾ (١) .

قرأ نافع وابن كثير : بإبدال الهمزة الثانية واواً خالصةً مكسورة (٢) .

ويمكن توضيح ما حدث في قراءة نافع ومن وافقه بالكتابة الصوتية التالية :

يَشَاءُ إِلى	<	يشاءُ* لي	<	يشَاءُ وِلي
yašā>u>ilā		**yaša>u*ilā**		**yašā>uwilā**
(توالي همزتين)		(حذف الهمزة الثانية وبقاء حركتها)		(نشأت شبه الحركة (w) لتفصل بين الحركتين) .
(١)		(٢)		(٣)

وقد التقت الهمزتان في المرحلة الأُولى ؛ فنشأ ثقل صوتي ؛ لذا حُذفت الهمزة في المرحلة النظرية الثانية ، ونتيجة لهذا الحذف ، التقت حركتان : حركة الهمزة الأُولى وحركة الهمزة الساقطة والتقاء الحركات بهذا الشكل مرفوض في النظام المقطعي العربي ، كما يذكر المحدثون (٣) . لذا انزلقت شبه الحركة (w) للفصل بين الحركتين ومنع التقائهما .

٢ – تسهيل الهمزة .

وفي هذا النوع من الهمز يتم تسهيل الهمزة وحذفها بإحدى طريقتين :

١ – حذف الهمزة دون تعويض .

٢ – حذف الهمزة والتعويض عنها .

---

(١) البقرة / ١٤٢ .

(٢) إتحاف فضلاء البشر ١٤٢ .

* تشير إلى سقوط الهمزة .

(٣) ينظر: إلتقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية ،٢. بحث مخطوط للدكتور يحيى عبابنة ، جامعة مؤتة ، قسم اللغة العربية .

١ – حذف الهمزة دون تعويض :

– قال تعالى : ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ (١).

قَرأ أبو جعفر ، وأبو السمال : (مِلُ الأَرْضِ) دون هَمز ، ورويت عن نافع (٢) . ويرى أبو حيان الأندلسي أنَّه تمَّ حذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وهو قياس كل ما كان نحو هذا (٣) .

ووجه ماحدث سقوط الهمزة نهائياً ، وبقاء حركتها دون نقل على النحو الآتي :

مِلْءُ		مِلْ*ُ
mil>u	<	**mil*u**
(قبل سقوط الهمزة)		(بعد سقوط الهمزة) .
(١)		(٢)

سقطت الهمزة كما يظهر في الكتابة الصوتية ، ولم يحدث أيُّ تغيير في عدد المقاطع الصوتية ، لكن حدث تغيير في شكل المقطع الاوّل ، حيث كان مقطعاً ثلاثياً قصيراً (ص ح ق ص) ثم تحوّل بعد حذف الهمزة الى مقطع ثنائي قصير مفتوح (ص ح ق) .

– قال تعالى : ﴿ بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ ﴾ (٤) .

قرأ نافع (بِئْسٍ) بكسر الباء من غير همز وتنوين السين، وقرأ : (بئَيس) بالهمز . وقرأ : (بَئْسٍ) بدون همز (٥) .

وما يهمُّ – هنا – هو قراءة نافع دون همز(بيسٍ) بفتح الباء وبكسرها ويمكن توضيح قراءة (بَيْس) على النحو الآتي :

---

(١) آل عمران / ٩١ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٢٥٥ ، الكشاف للزمخشري ١ / ٤٤٤ بدون عزو إلى قاريء .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٢٥٥ . وذكر سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٤٥ مايلي : " واعلم أنَّ كلَّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن ، فأردتَ أنْ تخفف ، حذفتها وألقيت حركتها على الساكن قبلها " .

(٤) الأعراف / ١٦٥ .

(٥) الحجة للفارسي ٤ / ٩٨ ، ٩٩ ، الكشف ١ / ٤٨١ .

بئيسٍ		(بَـ * ـيسٍ)
baiysin	<	**ba*ysin**
(قبل سقوط الهمزة).		(بعد سقوط الهمزة).
(١)		(٢)

وقد فرَّ القارىء من صوت الهمزة الذي يحتاج إلى جهد عضلي في تكلف إخراجه إلى (الحركة المزدوجة) [١]: ay ؛ وقد نتج عن سقوط الهمزة تقليل عدد المقاطع الصوتية من ثلاثة مقاطع قبل سقوط الهمزة ، إلى مقطعين بعد سقوطها .

ويُقبلُ أيضاً توجيه أبي علي الفارسي الذي ذكر أنَّ سيبويه سمع بعض العرب يقول : (بَيْسٍ) فلا يحقق الهمزة [٢] . أو أنَّ (بيسٍ) (بكسر الباء وبفتحه) فعلٌ جُعل اسماً فوصِفَ به [٣] . كما ورد في الشعر الوصفُ بالأفعال . قال الشاعر[٤] :

أصْبَحَ الدهرُ وَقَدْ أَلْوى بِهِمْ غَيرَ تَقْوَالِكَ مِنْ قِيلٍ وَقَال

ومن مواضع حذف الهمزة بدون تعويض في قراءة نافع مايلي :

- قال تعالى : ﴿ الذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ﴾ [٥].

قرأ نافع : (الخبَ) بدون الهمز [٦] .

ووجه قراءة نافع أنّه حذف الهمزة وألقى حركتها على الباء [٧] .

---

(١) يقصد بالحركة المزدوجة أو المزدوج : إلتقاء صوتَيْ لين أحدهما مقطعي والآخر غير مقطعي ، ويطلق على هذا الالتقاء مصطلح : (Diphtnoig) . ينظر : الأصوات اللغوية ، إبراهيم أنيس ١١١ ، في الأصوات اللغوية غالب المطلبي ٤٣ ، ٤٤ .

(٢) الحجة ٤ / ١٠١ وينظر : لسان العرب (بيس) ٦ / ٣٢.

(٣) الحجة ٤ / ١٠٠ .

(٤) الحجة ٤ / ١٠٠ غير منسوب ، لسان العرب (لوي) ١٥ / ٢٦٣ غير منسوب .

(٥) النمل / ٢٥ .

(٦) دقائق التصريف ٥٢٦ ، ٥٢٧ .

(٧) المصدر نفسه ٥٢٦ .

فما حدث في قراءته سقوط الهمزة وبقاء حركتها على النحو التالي :

الخبء		الخب *ـــ
alh̲ab>a	<	**alh̲b* a**
(قبل سقوط الهمزة)		(بعد سقوط الهمزة)
(١)		(٢)

وأمّا في قوله تعالى : ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي ﴾ [١] .

فقد قرأ نافع : (رِدَاً) بفتح الدال والتنوين من غير همز . وقرأ باقي السبعة بالهمز وإسكان الدال [٢] . وهو من باب تخفيف الهمزة بحذفها إن كانت متحركة وقبلها ساكن [٣] .

وذكر القرطبي غير هذا الوجه وهو أَنَّ (رِدَاً) يجوز أَنَّ يكون من قولهم : أَردى على المائة ، أي : زاد عليها [٤] .

وربما يكون هذا الوجه مقبولاً ويناسب تفسير الآية الكريمة ، على معنى : أَنَّ سيدنا موسى عليه السلام يريد أَخاه هارون زيادة لكي يُصدِّق .

وأَمَّا الوجه الأَول وهو حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها ، فغير دقيق ، وإنما حذفت الهمزة وبقيت حركتها ، كما أَوضحت في القراءات السابقة .

٢ – حذف الهمزة والتعويض عنها :

في قراءة نافع يتم حذف الهمزة ويُعوّض عنها بإحدى الطرق التالية :

١ – حذف الهمزة والتعويض عنها بالتشديد .

ومما جاء منها في قراءة نافع المواضع التالية :

---

(١) القصص / ٣٤ .

(٢) حجة الفارسي ٥ / ٤٢٠ ، التيسير ١٧١ .

(٣) حجة الفارسي ٥ / ٤٢١ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٨٩ .

- قال تعالى : ﴿ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثاً وَرِئْيَاً ﴾ [١] .

قرأ نافع : (ورِئْيَاً) مهموزاً و(رِيّاً) غير مهموز [٢] .

ويرى أبو عليّ الفارسي في توجيه قراءة نافع : (وَرِيَّاً) أن الهمزة وقعت بعد حرف مكسور ؛ لذلك أُبدلت ياء ساكنة ، فوقعت قبل حرف مثلها فأُدغمت فيه [٣].

ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية على النحو الآتي :

وَرِئْيَاً		ورِ*يَاً		وريَّاً
wari>yan	<	**wari*yan**	<	**wariyyan**
(قبل سقوط الهمزة).		(بعد سقوط الهمزة)		(تم التعويض عن سقوط
		(مرحلة نظرية)		الهمزة بالتشديد) .
(١)		(٢)		(٣)

وبناءً على الكتابة الصوتية أرى أنَّ ما حدث هو سقوط الهمزة والتعويض عنها بتشديد الياء؛ لأنه لا يوجد ما يبرر إبدال الهمزة إلى ياء من ناحية صوتية .

وذكر أبو جعفر النحاس توجيهاً آخر ، وهو أنَّ جلودَهم مُرتوية من النعمة ؛ فلا يجوز الهمز؛ لأنَّه مصدرٌ من رويت رِيَّاً [٤] ، هو رأي مقبول في توجيه القراءة .

- قال تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [٥] .

قرأ نافع والزهري دون همز في (قُرُوءٍ) وتشديد الواو [٦] .

ووجه هذه القراءة ، أنَّ الهمزة أُبدلت واواً ثُمّ أُدغمت واو فُعُول فيها ، وهو تسهيل جائز منقاس [٧] . وما حَدَث – هنا – هو سقوط الهمزة والتعويض عنها بالتشديد .

---

(١) مريم / ٧٤ .

(٢) السبعة ٤١١ ، ٤١٢ . وينظر : حجة الفارسي ٥ / ٢٠٩ .

(٣) الحجة ٥ / ٢١٠ .

(٤) اعراب القرآن ٣ / ٢٦ .

(٥) البقرة / ٢٢٨ .

(٦) البحر المحيط ٢ / ٤٥٦ .

(٧) المصدر نفسه ٢ / ٤٥٦ .

- قال تعالى : ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ (١) .

قرأ نافع بتسهيل الهمزة من : (النَّسِيءُ) وإبدالها ياءً (٢) .

وتُحلل القراءة بالكتابة الصوتية على النحو الآتي :

النَّسِيءُ	النَّسِي* ـُـ	النَّسِيِي	النَّسِيُّ
(>)annasi>u	(>)annasí*u	(>)annasíyu	(>)annasíyyu
(قبل تخفيف الهمزة)	(بعد تخفيف الهمزة)	(إنزلاق شبه الحركة)	(التعويض عن طريق التشديد)
(١)	(٢)	(٣)	(٤)

وليس الموضع - هنا - تسهيل الهمزة وإبدالها ياءً ، وإنما سقوط الهمزة والتعويض عنها بتشديد الحرف الذي قبلها .

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين في تعليقه على القراءات الشاذة التي أسقطت الهمزة ، وعوضت عن هذا السقوط بالتشديد : أنَّ الناطق حين أسقط الهمزة ، أو حين لم يُسِغْ نطقها ، لم يجد مفراً من تعويض موقعها المنبُور بنوعٍ آخر من النبْر مماثل ، وبذلك ضُعفت السواكن السابقة على الهمزة ، لا لأنَّ الهمزة قلبت ساكناً من جنسها (٣) .

وينطلق الدكتور عبد الصبور شاهين في تحليل موضوع الهمز في القراءات القرآنية من تصورات لهذا الموضوع وهي :

أولاً :- أنَّ الهمز في معظم وظائفه عبارة عن نبر ، كما أنَّ القبائل البدوية كتميم هي التي تلجأ الى مثل هذا النوع من النبر الذي يسميه بالنبر التوتري ؛ الذي يهدف الى التقليل من سرعة الآداء النطقي لغرض الإبانة ، أما القبائل الحضرية ، فقد استعاضت عن هذا النوع من النبر بوسائل أُخرى كتسهيل الهمز ، وتخفيفه ، والتليين والإبدال والإسقاط (٤) .

---

(١) التوبة / ٣٧ .

(٢) البحر المحيط ٥ / ٤١٦ .

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ١٥٣ . ويقصد بالنبْر : نشاط في جميع أعضاء النطق في وقت واحد . ينظر الأصوات اللغوية ابراهيم أنيس ١١٨ ، دروس في علم اللغة جان كانتينو ١٩٤.

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٢٨ - ٣٦ .

ثانياً :- لا يرى تقارباً بين صوت الهمزة وصوتي الواو والياء وبالتالي لا يجد مبرراً لإبدال الهمزة واواً أوياءً من الناحية الصوتية .

وقد عقد المقارنة التالية لاستدلال على ذلك : " الهمزة من الحنجرة والواو من أقصى اللسان، والياء من وسط اللسان ، مع ما يحاذي الموضعين من الحنك الأعلى ، الهمزة صوت انفجاري (شديد) ، وهما انطلاقيان (لينان)، الهمزة ذو وجود صوتي وسياقي، أمَّا هما فوجودهما انتقالي سياقي فونولوجي ، الهمزة صوت مهموس ، أو لا هو بالمهموس ولا بالمجهور، وهما مجهوران ،إلاَّ في حالات خاصة هي حالة الوقوف" [1] .

بناءً على ما تقدم فلا يوجد ما يبرر إبدال الهمزة ياءً أو واواً في قراءة نافع السابقة .

٢ - حذف الهمزة والتعويض عنها بإشباع الحركة .

جاءت مواضع في قراءة نافع يمكن تحليلها على أساس إسقاط الهمزة ، وأشباع الحركة السابقة عليها ومن ذلك ما يلي :

- قال تعالى : ﴿وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ * قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [2] .

قرأ نافع : (الذِّئْبُ) مهموزاً و(الذِّيبُ)غير مهموز [3] . وروي عن نافع أنَّه قال عن همز (الذِّئب والبِئْر) : " إنْ كانت العرب تهمزها فأهمزها "[4] .

والذِّئْبُ مهموز لأنَّه يجيء من كلُ وجه ، و(الذِّيب) بغير همز لمَّا كانت الهمزة ساكنة وقبلها كسرة خُففت فصارت ياءاً [5] .

---

(١) المصدر نفسه ٤٨ .

(٢) يوسف / ١٣ ، ١٤ .

(٣) الحجة للفارسي ٤ / ٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٤) المصدر نفسه ٤ / ٤٠٨ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣١٨ .

ويمكن تحليل ما حدث بالكتابة الصوتية التالية :

الذِّئْبُ		الذِّ * ب		الذِّيب
(>)ad̲d̲i>bu	<	(>)ad̲d̲i *bu	<	(>)ad̲d̲ibu
(الأصل المهموز)		(بعد سقوط الهمزة)		(حذفت الهمزة واشبعت الحركة الصائتة)(i) فنشأت (ī) من اشباع الكسرة (i)) .
		(مرحلة نظرية)		
(١)		(٢)		(٣)

وأرى أنَّ الهمزة لم تقلب ياء ، كما ذكر أبو جعفر النحاس ؛ لعدم وجود تقارب صوتي بين الهمزة والياء ، وإنما حذفت الهمزة وعوض عنها بإشباع حركة الكسرة السابقة عليها .

- قال تعالى : ﴿الذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ﴾ [١] .

قرأ نافع : (يُؤْمِنُونَ) و (يَأْمُرُونَ) و (يُؤْتُونَ) بالهمز وهي ساكنة [٢] .
وكذلك قرأ بالهمزة وهي متحركة مثل : (يُؤَخِّرُكم) و (يُؤَدِّه) [٣] .
وروى ورش عن نافع ترك الهمز الساكن في مثل : (يُؤْمِنُونَ) والمتحرك مثل (يُؤَدِه) [٤] .

وفي حالة سقوط الهمزة في قراءة نافع يعوض عن سقوطها بإشباع الحركة على النحو الآتي:

يُؤْمِنُونَ		يـ * مِنُونَ		يُو منون
yu>minūna	<	yu*minūna	<	yūminūna
(قبل سقوط الهمزة)		(سقوط الهمزة)		(اشبعت الحركة الصائتة (u) فنشأت الضمة الطويلة) .
		(مرحلة نظرية)		
(١)		(٢)		(٣)

---

(١) البقرة / ٣ .
(٢) الحجة للفارسي ١ / ٢١٤ والآيات على الترتيب : البقرة / ١٧٤ ، آل عمران/ ٢١ ، المائدة/ ٥٥.
(٣) الحجة للفارسي ١ / ٢١٤ والآيات على الترتيب : نوح / ٤ ، البقرة / ٢٢٥ .
(٤) الحجة للفارسي ١ / ٢١٤ .

٣ - همزة (بين بين) :

هي الهمزة التي تنطق بين الهمزة وحرف اللين ، إنْ كانت مفتوحة ، فهي بين الهمزة والألف ، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء ، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو[١] .

وقد أنكر بعضُ علماء اللغة المحدثين همزة (بينَ بينَ) ومنهم الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور عبد الصبور شاهين ، والدكتور رمضان عبد التواب ، والدكتور فوزي الشايب ، وقد عدُّوا الهمزة ساقطة وما يحدث هو التقاء الحركات ، وتشكيل (التقاء الحركة مع الحركة) أو ما يسمى بـ : (Hiatus) [٢] .

وقد بُحثت هذه المسألة همزة (بين بين) بمبحثٍ منفردٍ وسمِ بـ : إلتقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية [٣] .

ومن القراءات التي وُجّهت على أنَّ نافعاً قرأ بهمزة (بين بين) المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ﴾ [٤] .

اتفق القراء على همز (لِئَلاَّ) ، إلاَّ ما روى ورش عن نافع : (لِيَلاَّ) غير مهموز ، وما روي عنه جائز على تليين الهمزة [٥] .

ويمكن تحليل قراءة نافع على النحو الآتي :

---

(١) سر صناعة الاعراب ١ / ٤٨ ، وينظر : لسان العرب (بين) ١٣ / ٦٦.

(٢) الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة ، فاتنة عواودة ، رسالة ما جستير قدمت إلى قسم اللغة العربية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٨ ، ص ١١٤ .

(٣) إلتقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية . بحث للدكتور يحيى عبابنة ، جامعة مؤتة ، قسم اللغة العربية ، ١٩٩٧ .

(٤) البقرة / ١٥٠ .

(٥) علل القراءات للأزهري ١ / ٦٦ . وتليين الهمزة هو نطقها (بين بين) . ينظر الأصول في النحو ٢ / ٣٩٩ .

٢٢٠٠٦٢

لِيَلاً	لِـ * ـــلاً	لِئَلاً
<		<
liyallā	li*allā	li>allā
(انزلت شبه الحركة (y) لتفصل بين الحركات).	(بعد سقوط الهمزة التقت حركة الهمزة (a) مع الحركة السابقة (i) وهو ما يسمى بهمزة (بين بين).	(الأصل غير المهموز)
(٣)	(٢)	(١)

في المرحلة الثانية سقطت الهمزة وبقيت حركتها ، فالتقت حركتان : (حركة الهمزة مع الحركة السابقة عليها) ، وهذا ما دعا الأزهري والقدماء للقول بأنها همزة (بين بين) لذلك انزلقت شبه الحركة للفصل بين هذا الالتقاء .

وربما يكون السبب الذي دعا القدامى الى هذه التسمية ،أنهم لا يتصورون أنَّ الحركة تلتقي مع الحركة ؛ لأنَّ هذا يتعارض مع النظام المقطعي العربي .

وقد أنكر أبو علي الفارسي أنْ تكون الهمزة لُيِّنَتْ بأن نطقت (بين بين) ، وإنما خففت وجعلت ياء [١] .

وكما تبيَّن فإنَّ (الياء) جاءت للفصل بين التقاء الحركات ، ولا يوجد ما يبرر قلب الهمزة إلى ياء كما أسلفت من قبل .

- قال تعالى : ﴿ أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِن بَيْنِنَا ﴾

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (أَأُلْقِيَ) بتسهيل الهمزة الثانية [٢] .

ويمكن تحليل ما حدث في قراءة نافع على النحو الآتي :

---

[١] الحجة ٢ / ٢٤٤ .

(٢) التيسير ٣٢ .

أَأُلْقِيَ		أَ* ـُ لِقِيَ
>a>ulḳiya	<	>a*ulḳiya
(اجتماع همزتين)		(حذف الهمزة وبقاء حركتها ، ما يسمى : همزة بين بين عند القدماء) .
(١)		(٢)

فعند سقوط الهمزة التقت حركة الهمزة الأولى (a) مع حركة الهمزة الساقطة (u) وهذا غير مقبول في النظام المقطعي ؛ لذا قال القدماء إنَّ الهمزة مسهلة (بين بين). وفي هذه الحالة لا بدَّ من (وُقَيْقَةٍ) لإظهار الحركة عند الحركة لأنه دون هذه (الوُقَيْقَةِ) يحصل تعويضٌ عن الهَمزة الساقطة ، وهذا ما حدث بالفعل في قراءة نافع (لِئلاَّ) عندما أسقط الهمزة فالتقت حركتان أدتا إلى انزلاق شبه حركة للفصل بين التقاء الحركتين .

ومن هذا العرض لموضوع الهمزة ، أميل إلى أنَّ نافعاً قرأ أكثر مواضع الهمزة على لغة الحجازيين ؛ لأن التخفيف لغة أهل الحجاز ؛ فإنهم يستثقلون الهمزة محققة[١].

ويذكر ابن الوجيه الواسطي أنَّه لما كان الهمز يخرج من أقصى الحلق ، وما يليه من أعلى الصدر مُشْبِهاً للتهوع والسعلة ، أوجب على أكثر الناطقين به كُلفة ، ومشقة ، فتصرفت به العرب ، واستعملته على ضربين : محقَّقاً ومخففاً .

وممن عدل عن تحقيقه إلى تخفيفه أهل الحجاز فخففوة على أربعة أوجه : الإبدال ، والتسهيل (بين بين) ، والحذف من غير نقل للحركة ، والحذف مع نقل الحركة [٢].

وقد مال المحدثون إلى أنَّ أهل الحجاز لا يهمزون ، في حين مالت القبائل البدوية إلى الهمز لمحاولة تقليل سرعة الآداء النطقي لغرض الإبانة [٣].

---

(١) الكشف ١ / ٨١ .

(٢) الكنز ٦١ .

(٣) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ٢٨ – ٣٦ . ونسب تخفيف الهمز إلى الحجاز : أحمد علم الدين الجندي في (اللهجات العربية) ١ / ٣٣٦ ، وكاصد الزيدي في (فقه اللغة العربية) ٢١٠ .

٤ – همز غير المهموز :

على الرغم من أن نافعاً من بيئة حجازية ، تميل الى التخلص من الهمز بطرق متنوعة كما مَّر في قراءاته السابقة ؛ إلاَّ أنه قرأ في بعض المواضع بالهمز وحده ، أو شاركه غيره من القراء بهذا الهمز[١] . ويمكن تقديم تفسير لهذا الهمز من طريقين :

١ – الهمز الناتج عن التوهم :

ويعرفه الدكتور رمضان عبد التواب بأنه الميل العارض – الذي لا يمكن التنبؤ بحدوثه – من كلمة أو صيغة ، إلى الخروج عن مدارها الطبيعي ، في التطور والدخول في طبيعة كلمةٍ أو صيغة ،أخرى ، لوجود مشابهة حقيقية أو متوهمة بينهما[٢] .
وسيتضح هذا المصطلح من خلال قراءة نافع بالهمز في المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا ﴾[٣] .

قرأ نافع بهمز النبي والأنبياء والنَبيينَ في كلِّ القرآن ، إلاَّ في موضعين من سورة الأحزاب . وقرأ الباقون بغير همز [٤] .

وذكر سيبويه همز النبي ، وجعل ذلك لغة لقوم من أهل الحجاز يحققون نبيء وبريئة ويعد ذلك من القليل الرديء [٥] . والرداءةُ – هنا – ليست بمعنى الرداءة اللغوي،

---

(١) قسَّم ابن جني شواذ الهمز على قسمين :
أ – أن تُقِرَّ الهمزة الواجب تغييرها ، فلا تغيرها .
ب – أن ترتجل همزاً لا أصل له ، ينظر الخصائص ٣ / ١٤٤ .

(٢) التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ١٠٠ .

(٣) البقرة / ٦١ .

(٤) السبعة في القراءات ١٥٦ ، ١٥٧ ، الكشف ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ . والموضعان في سورة الأحزاب هما :﴿ إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ ﴾ آية / ٥٠ ،﴿ لا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ﴾. آية /٥٣ . ولم يهمز هذين الموضعين لاجتماع همزتين مكسورتين من جنس واحد (nabi>i>in)،(nabi>i>illā).

(٥) الكتاب ٣ / ٥٥٥ .

بل إنَّ الرداءة حكم معياري على بعض الأنماط اللغوية ، ينطلق من قياسها على القاعدة اللغوية التي وضعها النحاة . وقد فسر ابن منظور اللغة الرديئة بقلة الاستعمال [١] .

وما حدث بناء على مصطلح التوهم أن أهل الحجاز ، يتخلصون من همز وسط بعض الكلمات وآخرها مثل كلمة (النسيء) التي أسقط نافع همزتها وعوّض عن ذلك بالتشديد : (annasi>u(>)) > (annasiyyu(>)) . وربما تعود مثل هذه الكلمات المشددة الى الاستعمال مع مرعاة أنَّ الهمز أصبح شعاراً للفصحى فتُهمز وتعود إلى أصلها المهموز ، وفي مثل هذه الحالة يتم همز كلمات مهموزة في الأصل بناءً على المشابهة قبل همز المقيس عليها ، ولا أستبعد أنْ تَمَّ همز النبي والنبيين والأنبياء على هذا النحو .

وربما يكون صحيحاً ما ذهب إليه بعض ممن وجه قراءة همز (النبي) : وهو أن القارىء قرأ على الأصل المهموز (نبأ) ، وعليه فلا إشكال في قراءة نافع [٢] .
وعلى هذا جاء قول العَبَّاس بن مِرْدَاسٍ [٣] :

يا خاتَمَ النبآءِ إنَّكَ مُرْسَلٌ بالخَيْرِ كلُّ هُدى السَّبيلِ هُداكا

ومن المواضع الأخرى التي همز فيها نافع غير المهموز الموضع التالي :
- قال تعالى : ﴿ إِنَّ الذِينَ كَفَرُوا مِن أَهلِ الكِتَابِ والمشرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ هُمْ شَرُّ البَرِيَّةِ * إِنَّ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ ﴾ [٤] .

قرأ نافع وابن عامر (البريئة) بالهمز في الموضعين ، وأنْ القياس فيه الهمز ، إلاَّ أنَّه مما ترك همزه ، والهمز فيه كالرد إلى الأصل المتروك [٥] .
وهذا الهمز هو كالسابق من الهمز المبني على همز كلمات كانت مهموزة في الأصل .

---

(١) لسان العرب (نبأ) ١ / ١٦٢.
(٢) حجة ابن خالويه ٨٠ ، حجة الفارسي ٢ / ٩١ .
(٣) لسان العرب (نبأ) ١ / ١٦٢.
(٤) البينة / ٦ ، ٧ .
(٥) حجة الفارسي ٦ / ٤٢٨ . حجة القراءات لأبي زرعة ٧٦٩ ، البحرالمحيط ١٠ / ٥٢٠ .

٢ – الهمز الناتج عن التخلص من الحركة المزوجة .

– قال تعالى : ﴿ وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ (١)

قرأ أبو عمرو وحده (وُقِّتَتْ) على الأصل . وقرأ نافع وباقي السبعة : (أُقِّتَتَ) بالهمز (٢) .

ومن أبدل من الواو همزة فسببه انضمام الهمزة وهي في بداية الكلمة (٣) .

وأرى أن السبب يكمن في استثقال الحركة المزدوجة (wu) مما أدى الى حذف شبه الحركة (w) ، ثم تمَّ التعويض عنها عن طريق إغلاق المقطع بالهمز على النحو الآتي :

وُقِّتِتْ		ـُـقِّتَتَ		أُقِّتِتْ
wukkitat	<	*ukkitat	<	≥ukkitat
(الأصل)		(بعد حذف شبه الحركة (w)		(التعويض بالهمزة لإغلاق المقطع)
(١)		(٢)		(٣)

– قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ ﴾ (٤)

قرأ نافع : (مَعَائِشَ) بالمد والهمز (٥) .

وقد عدَّ أبو جعفر النحاس هذه القراءة لحناً ؛ لأنَّ ياء (معيشة) أصلية ، والهمز يكون في الياء الزائدة (٦) . ويمكن تحليل هذه القراءة على النحو الآتي :

---

(١) المرسلات / ١١ .

(٢) السبعة ٦٦٦ .

(٣) حجة الفارسي ٦ / ٣٦٤ .

(٤) الأعراف / ١٠ .

(٥) السبعة ٢٧٨ ، علل القراءات ١ / ٢١٤ .

(٦) إعراب القرآن ٢ / ١١٥ .

مَعَائِشَ		معا* ـِ شَ		مَعَايِشَ
ma<ā>iša	<	**ma<a*iša**	<	**ma<āyiša**
(التعويض بالهمزة للفصل بين الحركتين)		(بعد حذف شبه الحركة (y)) . (مرحلة نظرية)		(الأصل)
(٣)		(٢)		(١)

وأرى أنَّه قد تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (y i) وهو وضع صوتي مستثقل ؛ لهذا حُذِفت شبه الحركة (y) مع بقاء حركتها في المرحلة الثانية ، وفي المرحلة الثالثة عوِّض بالهمزة للفصل بين التقاء الحركات غير المقبول .

ومثل ذلك قراءة نافع التالية :

- قال تعالى : ﴿وَجَدَهَا تَغْرُبُ فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ (١) .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (حَمِئَةٍ) مهموزة . وقرأ باقي السبعة : (حَامِيَةٍ) (٢) .

وذكر مكي : أنَّ (حَمِئَة) مشتقة من (الحمأة) (٣) .

ويمكن تفسير هذه القراءة صوتياً بما يتلاءم مع معنى الحرارة ، وهو أنَّه من (حَمِيَة hamiyatin) ، التي تشكلت فيها الحركة المزدوجة الصاعدة (ya) وقد أسقط القاريء شبه الحركة (y) فالتقت الكسرة مع الفتحة ، فسبب هذا الالتقاء وضعاً صوتياً غير مقبول ، فأقحمت الهمزة للتخلص من هذا الوضع على النحو التالي :

حَمِئَةٍ		حمِـ ـَـةٍ		حَمِيَةٍ
ḥami>atin	<	**ḥami*atin**	<	**ḥamiyatin**
(٣)		(٢)		(١)

---

(١) الكهف / ٨٦ .

(٢) حجة الفارسي ٥ / ١٦٩ .

(٣) الكشف ٢ / ٧٤ .

المبحث الثاني : الإبدال الصوتي التركيبي

ويتضمن هذا المبحث :

١ – المماثلة .

٢ – المخالفة والحذف .

أولاً :– المماثلة :

عَرَف القدامى المماثلة ولكنهم لم يبحثوا هذا الموضوع ، وما تفرَّع عنه بمسمى واحد ، إذ استخدموا مصطلحات أُخرى دالة على المماثلة نحو : المشابهة ، والتناسب ، والاتباع ، والادغام والإبدال ، وتماثل الحركات والإمالة [١] .

وقد عرض سيبويه للماثلة بالإدغام ووسم الباب بـ : (باب الإدغام في الحروف المتقاربة التي هي من مخرج واحد) [٢] .

والمماثلة لا تخرج عن مصطلح البدل عند ابن يعيش ، ويسميها ، رضي الدين الاسترابا ذي المناسبة [٣] .

وتعرف المماثلة عند المحدثين بأنها : " **التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته لأصوات أُخرى** [٤] . **أو : جعل الصوتين غير المتماثلين متماثلين** " [٥] .

ولهذه المماثلة أنواع هي [٦] :

١ – المماثلة المقبلة الكلية في حالة الإتصال .

٢ – المماثلة المقبلة الكلية في حالة الانفصال .

---

(١) منهج أبي حيان الأندلسي في إختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره " البحر المحيط " في ضوء علم اللغة المعاصر ، يحيى القاسم ، رسالة دكتواره قدمت إلى جامعة عين شمس ١٩٨٩ ، ص ٧٩.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٤٥ .

(٣) الجوانب الصوتية الوظيفيه في توجيه القراءات الشاذة ص ١٠ .

(٤) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ٣٢٤ .

(٥) أسس علم اللغة ماريو باي ١٤٧ .

(٦) التطور اللغوي ، مظاهرة ، علله ، قوانينه ٢٤ – ٣٥

٣ – المماثلة المقبلة الجزئيه في حالة الإتصال .

٤ – المماثلة المدبرة الجزئية في حالة الإنفصال .

٥ – المماثلة المدبرة الكلية في حالة الإتصال .

٦ – المماثلة المدبرة الكلية في حالة الإنفصال .

٧ – المماثلة المدبرة الجزئية في حالة الإتصال .

٨ – المماثلة المدبرة الجزئية في حالة الانفصال .

والمماثلة في قراءة نافع على أربعة أقسام :

أولاً : المماثلة بين الصوامت .

ثانياً : المماثلة بين الصوائت .

ثالثاً : المماثلة بين الصوامت والصوائت .

رابعاً : الإمالة .

١ – المماثلة بين الصوامت .

(أ) المماثلة المقبلة الكلية في حالة الإتصال :

وفي هذا النوع من المماثلة يؤثّر الصوت الأوّل في الصوت الثاني ، دون فاصل يفصل بين الصوتين الصامتين ، فيتماثل الصوت الثاني مع الأول تماثلاً كلياً .

ومن هذا النوع من المماثلة في قراءة نافع المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا ﴾ (١) .

قرأ نافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو : (يَصَّالحَا) وقرأ عاصم وحمزة والكسائي : (يُصْلِحا) (٢) .

---

(١) النساء / ١٢٨ .

(٢) حجة الفارسي ٣ / ١٨٣ ، الجامع لأحكام القرآن ٣ /٢٦٠ .

ذكر ابن جني أن الأصل فيهما : (يصطلِحا) على وزن يفتعلا [١] . أي أنَّ التاء تأثرت بالصاد ، وماثلتها تماثلاً تقدمياً جزئياً متصلاً ، وأصبحت (يَصْطَلِحا) ثم تأثرت الطاء بالصاد ، وماثلتها تماثلاً تقدمياً كلياً متصلاً ، وأصبحت (يَصَّلِحا) .

ويمكن تحليل ما حدث بالكتابة الصوتية التالية :

يَصْتَلِحا		يَصْطَلِحا		يَصَّلِحا
yaştalih̲ā	<	yastalihā	<	yassalihā
(١)		(٢)		(٣)

وعلى هذا الأساس ، أرى أنَّ ما حدث في قراءة نافع ، وهو نوع من التماثل التقدمي المقبل الكلي المتصل ، فالتاء ماثلت الصاد ، فانقلبت صاداً ، ثم تمَّ الإدغام ، أمَّا (يَصْطَلِحا) ، فقد جاءت بفعل التماثل التقدمي الجزئي المتصل ، الذي حدث في (يَصْتَلِحا) ، كما ذكر ابن جني [٢] .

(ب) المماثلة الرجعية الكلية المتصلة :

- قال تعالى : ﴿ تُظَاهِرُونَ عَلَيْهِمْ بِالإِثْمِ وَالعُدْوَانِ ﴾ [٣] .

قرأ نافع وأبو عمرو وابن كثير وعاصم وابن عامر : (تُظَّاهِرُونَ) بالتشديد . وقرأ حمزة والكسائي (تُظَاهِرُونَ) غير مشددٍ .

فمن شَدَّد أدغم التاء في الظاء وحسن إدغام التاء في الظاء ؛ لإبدال التاء بحرف أقوى منه وهو الظاء [٤] .

وتتوضح المماثلة بالكتابة الصوتية التالية :

---

(١) المحتسب ١ / ٢٠١ .

(٢) ينظر : الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة ١٤ .

(٣) البقرة / ٨٥ .

(٤) الكشف ١ / ٢٥١ .

تَتَظاهَرُونَ	تَتْظاهَرُونَ	تظّاهَرُونَ
ta | ta | ẓā | ha | rū | na	< tatẓāharūna <	taẓ̂ | zā| ha | ru | na
١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦		١ ٢ ٣ ٤ ٥
(الأصل)	(سُكِّن المقطع	(تمت المماثلة عندما أُسكن
(D. s)	الثاني)	المقطع الثاني فانضم حدُّه
	(مرحلة نظرية)	الصامت (z̄) الى المقطع
		الأوّل)
		(S. S)
(١)	(٢)	(٣)

فبعد أن ماثلت التاءُ الظاءَ ، مماثلة رجعية كلية متصلة ، نقصت المقاطع ، من ستة إلى خمسة مقاطع، وكذلك فإنَّ البنية العميقة (D . S) ، والبنية السطحية (S.s) مستعملتان في اللهجات العربية .

- قال تعالى : ﴿ واتَّقُوا اللَّهَ الذِي تَسَاءلُونَ بِهِ والأَرْحَامَ ﴾ (١) .

قرأ ابو عمرو وابن عامر ونافع وابن كثير : (تَسَّاءلُون) بإدغام التاء في السين ، وقرأ حمزة والكسائي وعاصم : (تَسَاءلُون) بحذف التاء ؛ لاجتماع التاءين (٢) .
وما حدث في قراءة نافع المتقدمة ، حدث هنا ، إلاَّ أنَّ المماثلة حدثت بين التاء والسين . والذي سَّهل المماثلة أنَّ الحرفين من الحروف الأسنانية اللثوية (٣) .

(جـ) المماثلة الرجعية الجزئية المنفصلة :

- قال تعالى : ﴿ واللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ ﴾ (٤) .

---

(١) النساء / ١ .
(٢) الكشف ١ / ٣٧٥ .
(٣) المصطلح الصوتي ٦٤ .
(٤) البقرة / ٢٤٥ .

قرأ نافع : (يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ) بالصاد ، وكذلك قرأ بالصاد في قوله تعالى : " وَزَادَكُمْ فِي الخَلْقِ بَصْطَةً " [١] ، وكذلك في سورة الطور [٢] والغاشية [٣] . وما عدا هذه المواضع ، قرأ نافع بالسين [٤] . وذكر ابن جني : أنَّ الأصل هو (السين) [٥] .

وقد وجه أبو علي الفارسي قراءة نافع بالسين توجيهاً دقيقاً بقوله : " وجهُ قولِ من أبدلَ من السين الصاد في هذه المواضع أنَّ (الطاء) حرفٌ مستعلٍ ، يتصعَّدُ من مخرجها إلى الحنك ، ولم يتصعَّد السين تصعدّها ، فَكُرِهَ التصعُّدُ من التَسَفُّلِ ، فأبدل من السين حرفاً من مخرجها في تصعُّد الطاء ؛ فتلاءم الحرفان ، وصار كلُّ واحدٍ منهما وفقَ صاحبه ، في التصعُّد ، فزالَ بالإبدال ، ما كان يكْرَه من التصعُّد إلى التسفل " [٦] .

وحرفا الصاد والسين – علاوةً على الطاء الانفجارية – من مخرج واحد من الأسنان واللثة مع طرفي اللسان ، ومقدمته ، وتعد الصاد ، النظير المفخم للسين [٧].

ويمكن تحليل ما حدث في قراءة نافع على النحو الآتي :

يَبْسُطُ		يَبْصُطُ
yabsuṭu	<	yabṣuṭu
(الأصل)		(بعد حدوث المماثلة الرجعية
(D. s)		الجزئية المنفصلة انقلبت السين إلى
		النظير المطبق (الصاد)) .
		. (S . s)
(١)		(٢)

---

(١) الأعراف / ٦٩ .

(٢) في قوله تعالى : ﴿أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ﴾ آية / ٣٧ .

(٣) في قوله تعالى : ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ آية / ٢٢ .

(٤) حجة الفارسي ٢ / ٣٤٦ .

(٥) المحتسب ٢ / ٢٨٢ .

(٦) الحجة ٢ / ٣٤٧ ، الكشف ١ / ٣٠٢ ، وذكر الأزهري في علل القراءات ١ / ٨٦ . أنَّ العرب تجيز السين والصادَ في كل حرف فيه (طاء) .

(٧) المصطلح الصوتي ٦٤ ، ٦٥ .

والبنيتان : العميقة والسطحية ، مستعملتان في انواقع اللهجي العربي ، بدليل ما وردَ في القراءات ، وما روي عن سيبويه من لهجات في السين والصاد [١] .

وربما ترجع قلة ما جاء في قراءة نافع بالصاد في الاستعمال اللغوي ، إلىسهولة السين الذي لا يحتاج إلى عمليات عضلية ، كالتي تحتاجها الصاد .

وقد أورد الدكتور أحمد مختار عمر ، مقارنةً بين صوتي : (الصاد والسين) من حيث طريقة إنتاجهما ، وورودهما في القرآن الكريم ، وإن كان قد اعتمد على غيره في الناحية الأخيرة .

" لا شكَّ أنَّ السينَ أكثرُ بساطةً من الصاد ؛ لأن الأخيرة تقتضي عملية إضافية على حركات نطق السين ، وهذه العملية تتمثل في حركة مؤخر اللسان إلى أعلى ، وحركة جذره إلى الخلف . وبمقارنة عدد السينات في السور العشر الأولى من القرآن بعدد الصادات ، نجد السينات ، ثلاثة أضعاف الصادات " [٢] .

٢ – المماثلة بين الصوائت :

وتعرَّف الصوائت عند علماء اللغة المحدثين بأنها : " أصواتٌ مجهورة ، يحدث في تكوينها أن يندفع الهواء ، في مجرى مستمر خلال الحلق والفم ، دون أن يقف في طريقه عائق أو حائل ، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكا مسموعاً " [٣] .

وقد سميت الأصوات الصائتة بالأصوات الصائتة أو المتحركة أو أصوات اللين ، أو الطليقات [٤] .

وكما وُجدت المماثلة بين الصوامت في قراءة نافع ، كذلك تحصل مماثلة بين الصوائت على النحو الآتي :

---

(١) حجة القراءات ٨٠ .

(٢) دراسة الصوت اللغوي ٣٤٠ .

(٣) علم اللغة العام (الأصوات) كمال بشر ٧٤ . وينظر : الأصوات اللغوية إبراهيم انيس ٢٧ .

(٤) المصطلح الصوتي ٩٩ .

(أ) – المماثلة المُقبلة الكلية المنفصلة .

١ – تأثر الكسر بالفتحِ قبله :

– قال تعالى : ﴿فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ﴾ (١) .

قرأ نافع : (بَرَقَ) . وقرأ باقي السبعة (بَرِقَ) (٢) .

ذكر ابن منظور : أَن بَرَقَ بصره : دَهِش فلم يبصر ، وقيل : تحيَّرَ فلم يَطْرِفْ وقرأها نافع وحده : (بَرَق) بفتح الراء من البَريق ، أي شخَص ، ومن قرأ : (بَرِق)، فمعناه : (فَزِعَ) . والبَرَق : الفَزَع . وفي حديث الدعاء : إذا برقت الأَبصار ، يجوز كسر الراء وفتحها ، فالكسر بمعنى الحَيْرة ، والفتح بمعنى : البريق اللَّمُوع (٣) .

والمعاني متقاربة بين (بَرِق) بمعنى : دَهِش وتحيَّر . و(بَرَق) بمعنى : البريق اللَّمُوع بناءً على ما ذكر ابن منظور وذكر القرطبي : أَنّ كسر الراء وفتحها من (برق) لغتان (٤).

وعلى هذا رُبَّما يكون (بَرِق) هو الأَصل ، وأَنَّ (بَرَق) ، لغةٌ حدث فيها انسجام بين الحركات تطورت عن (بَرِق) . وبناءً على هذا يمكن تحليل قراءة نافع السابقة (بَرَق) على النحو الآتي :

بَرِق		بَرَق
bariḳa	<	baraḳa
(الأصل المفترض) .		(تأثرت الكسرة بالفتحة قبلها فماثلتها تماثلاً تقدمياً كلياً منفصلاً) .
(١)		(٢)

---

(١) القيامة / ٧ .

(٢) حجة القراءات ٧٣٦ .

(٣) لسان العرب (برق) ١٠ / ١٥ ، ١٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٦٣ .

٢ – **تأثير الكسر بالضم .**

– قال تعالى : ﴿ فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا ﴾[١] .

قرأ نافع وابن عامر وابن كثير وعاصم وأبو عمرو والكسائي : (لِأَهلِهِ) بكسر الهاء . وقرأ حمزة (لأَهلِهُ) بضم الهاء [٢] .

ووجه قراءة نافع أنَّه كسر الهاء لمجاورة الكسرة [٣]. وضمير الغائب يحرك بالضم ، عند الحجازيين ، وقد حافظوا على هذا الأَصل في نطقهم[٤].
وذكر ابن جني أنَّ الهاء تكسر إذا جاء قبلها كسْرَة ، أوْ ياء [٥] .

ويمكن تحليل ما حدث في قراءة نافع بالكتابة الصوتية على النحو الآتي :

لأَهلِهُ		لأَهلِهِ
li>ahlihu	<	li>ahlihi
(الأصل على لغة الحجازيين)		(فقد تماثلت الحركة الصائتة (u) مع الحركة
(D. s)		الصائتة (I) تماثلاً كلياً تقدمياً منفصلاً) .
(١)		(٢)

ومن الملاحظ أنَّ قراءة نافع لم توافق لهجة الحجازيين في هذا الموضع ، وجاءت قراءة حمزة على هذا الأصل الحجازيّ .

(ب) المماثلة الرجعية الكلية المنفصلة :

– قال تعالى : ﴿ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ ﴾ [٦].

---

(١) طه / ١٠ .
(٢) التيسير ١٥٠ .
(٣) حجة القراءات ٤٥٠ .
(٤) التطور اللغوي ، مظاهره ، علله ، قوانينه ٢٥ .
(٥) المحتسب ١ / ٣٠١ .
(٦) البقرة / ١٧٣ ، الأنعام / ١٤٥ . النحل / ١١٥ .

ذكر الدمياطي طريقة نافع وغيره في أصل التقاء الساكنين بقوله : "واختلف في (فمَن اضْطُرَّ) وبابه مما التقى فيه ساكنان ، من كلمتين ثالث ثانيهما مضموم ، فأبو عمرو يكسر النون على أصل التقاء الساكنين ، وقرأ الباقون بالضم اتباعاً لضم الثالث " (١).

وأرى في قراءة نافع ومن وافقه ، مماثلة رجعية كلية منفصلة على النحو الآتي :

فَمَنِ اضْطُرَّ فَمَنُ اضْطُرَّ

famani(>)idṭurra < famanuḍṭurra

(١) (٢)

وقد أثرت حركة الطاء الصائتة (u) على الموضع الساكن (n) ، وتجاوزت بذلك الضاد ؛ لأنها ساكنة ، والساكن حاجزٌ غير حصين .

وهذا لا يعني أنَّ نافعاً يلتزم طريقةً واحدة في أصل التقاء الساكنين . فقد ذكر أبو علي الفارسي : أنَّ نافعاً قرأ : " قَالَتِ اخْرُجْ " (٢) بكسر التاء على أصل التقاء الساكنين (٣) .

٣ – المماثلة بين الصوامت والصوائت .

ذكر بر وكلمات : أنَّ الحركات الثلاث : (الضمة والفتحة والكسرة) تتأثر بما حولها من أصوات صامتة في اللغة العربية واللغات السامية الأُخرى (٤) .

وقد فسَّر الدكتور إبراهيم أنيس سبب اتجاه الأصوات الحلقية إلى إيثار الفتح بقوله: " إنَّ كل أصوات الحلق بعد صدورها من مخرجها الحلقي تحتاج إلى اتساع في مجراها في الفم ، فليس ما يعوق هذا المجرى في زوايا الفم ، ولهذا ناسبها من أصوات اللين أكثرها اتساعاً وهي الفتحة " (٥) .

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ١٥٣ .

(٢) يوسف / ٣١ .

(٣) الحجة ٤ / ٤٠٩ .

(٤) فقه اللغات السامية ٧١ ، ٧٢ .

(٥) في اللهجات العربية ١٣٥ .

وقد تتبع الدكتور عبده الراجحي أقوال العلماء السابقين ، في القبائل العربية التي تميل الى فتح الأصوات الحلقية فوجد أن ابن جني يذكر أنَّ بني عقيل يميلون إلى فتح هذه الأصوات وكذلك تحريك الصوت الذي يسبق صوت الحلق بالفتحة ، في حين ينسب أبو حيان تحريك الأصوات الحلقية بالفتحة الى بعض بكر بن وائل ، ويرى في ذلك نوعاً من التشابه نتيجة تجاورهم فترة زمنية في البحرين [١] .

ويرى كذلك شبيهاً بفتح أصوات الحلق من اللغات العبرية نحو : bā<al بَعَل ، و na<ăl نَعَل ، وكذلك الصامت الذي قبله .

فالفعلان الماضيان : (šāma < و pātaḥ) كان ينبغي أن يكون مضارعهما على قياس الثلاثي الصحيح : (yišḥmu <) بضم الميم . و(yiftuh) بضم التاء ، لكنَّ العين فيهما تفتح لصوت الحلق الواقع لاماً بعدهما (yišma <) و(yiftah) [٢] .

وقد اختلف القدماء في أصوات الحلق ، كما اختلف المحدثون ، فهي عند الخليل أربعةُ أصوات هي : العين والحاء والخاء والغين ، وعند سيبويه – عدا عن السابقة – الهمزة والهاء والألف [٣] .

وذكر الدكتور تمَّام حسان صوتين ، من مخرج الحلق وهما : الحاء والعين [٤] . ووافق الدكتور ابراهيم أنيس سيبويه في أصوات الحلق ، إلاَّ أنَّه ، أخرج الألف من الأصوات الحلقية [٥] .

ومن أمثلة فتح الأصوات الحلقية في قراءة نافع المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ ﴾ [٦]

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١١٢ ، ١١٣ .

(٢) المصدر نفسه ١١١ ، ١١٢ .

(٣) ينظر حروف الحلق عند الخليل وسيبويه : الكتاب ٤ / ٤٣٣ .

(٤) مناهج البحث في اللغة ١١٧ .

(٥) الأصوات اللغوية ٧٠ .

(٦) النحل / ٨٠ .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (ظَعَنِكُم) بفتح العين . وقرأ باقي السبعة بسكون العين ، وهما لغتان ، مثل النَّهْر والنَّهَر [1] .

- قال تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نَهَرًا ﴾ [2] .

قرأ نافع وباقي السبعة : (نَهَرًا) بفتح الهاء . وقرأت مجموعة أُخرى بسكون الهاء [3] .

وبناءً على ما ذكر من أن الأصوات الحلقية تحتاج إلى الفتحة من بين الحركات ، لاتساع مجراها ؛ فإن الفتحة وهي حركة (صائتة) تماثلت مع أصوات الحلق فحركت هذه الأصوات بالفتحة للمماثلة بينها .

وقد رد أبو جعفر النحاس إطلاق الكوفيين هذه المسألة وتعميمها ، من حيثُ إجازةُ الفتح في كل أصوات الحلق ، ورأى – وهو متابع لأبي إسحاق الزجاج – أنَّ مرجع ذلك اللغة ، وأنَّه لا فرق بين أصوات الحلق – في هذه المسألة – وغيرها [4] .

إن ظاهرة فتح الأصوات الحلقية ، غير دقيقة على إطلاقها ، وإنما ظهر تأثير الفتحة في الأصوات الحلقية في بعض الأنماط اللغوية ، ولايصلُ الأمر إلى تعميم هذا الأثر ، فقد قرأ نافع المواضع التالية بإسكان الصوت الحلقي (الهاء) .

- قال تعالى : ﴿ وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ * وَأَكْلِهِمُ السُّحْتَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [5] .

---

(١) حجة القراءات ٩٩٣ . وأشار الأزهري في علل القراءات ١ / ٣٠٨ أنَّ الظَّعْن والظَّعَن لغتان وينظر : المحرر الوجيز ٣ / ٤١٢ .

(٢) الكهف / ٣٣ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ١٧٥ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ٨٧ .

(٥) المائدة / ٦٢ ، ٦٣ .

ذكر الفارسي أَنَّ نافعاً وابن عامر وعاصماً وحمزة قرأوا بإسكان (الحاء) وضم السين من (السُحْتَ) في الموضعين ، في حين قرأ نافع في قوله تعالى : " أَكَّالونَ للسُحْتِ " [1] بفتح السين وسكون الحاء [2] .

وعليه فقد أَسكن نافع وغيْره صوت الحاء وهي من أصوات الحلق ، كما أَنَّ نافعاً حرَّك ما قبل (الحاء) بحركتين : بالضمة وبالفتحة ، وهذا يدل على أَنَّ ظاهرة فتح الأصوات الحلقية والصوت الذي قبلها ، كما قال بعض المحدثين ، لا يمكن تعميمه في كل الأَنماط اللغوية .

ومن المماثلة بين الصوامت والصوائت ، مماثلة الفتحة للواو قبلها ومنه الموضع التالي :

- قال تعالى : ﴿ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا ﴾ [3] .

قرأ نافع (وُدًّا) بضم الواو . وقرأ باقي السبعة بفتح الواو . وهما لغتان [4] .

وعلى هذا ، فإني أرى نوعاً من المماثلة في قراءة نافع بين الصائت (a) وشبه الحركة (w) على النحو الآتي :

وَدًّا (١) < وُداً (٢)

waddan < wuddan

(ماثلت الحركة الصائتة (a) شبه الحركة (w) مماثلة مقبلة كلية متصلة ، فانقلبت الحركة الصائتة (a) إلى كامل خصائص شبه الحركة (w)).

---

(١) المائدة / ٤٢ .

(٢) الحجة ٣ / ٢٢١ .

(٣) نوح / ٢٣ .

(٤) حجة الفارسي ٦ / ٣٢٧ ، حجة القراءات ٧٢٦ .

وذكر الفارسي عن أبي الحسن الأخفش قوله : (ضم أهل المدينة الواو ، وعسى أن يكون لغة في اسم الصنم ، قال سمعت هذا البيت [1] :

حيَّاك وُدٌّ فإنَّا لا يَحِلُّ لنَا فَضلُ النساءِ وإنَّ الدِّينَ قد عزَمَا

الواو مضمومة . قال : وسمعتُ من يقول إنَّ الواو مفتوحة [2] .

ومن المماثلة بين الصوامت والصوائت ، مماثلة الضمة للياء قبلها على النحو التالي :

- قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ ﴾ [3] .

قرأ نافع (عليِهمُ) بكسر الهاء وضم الميم ، استثقلت ضمة بعد ياء . وقرأ : غيره بضم الهاء والميم وكسر الهاء والميم [4] .

ويمكن تحليل ما حدث في قراءة نافع بالكتابة الصوتية التالية :

عَلَيهُمُ < عَلَيْهِمُ

<alayhumu <alayhimu

(ماثلت الحركة الصائتة (u) شبه الحركة (y) مماثلة مقبلة كلية منفصلة ، فانقلبت الضمة إلى كامل خصائص الكسرة الطويلة .

(١) (٢)

٤ - الإمالة :

أدرجت الإمالة في مبحث المماثلة ؛ لأن الإمالة تقريب بين الأصوات من ناحية صوتية .

---

(١) ديوان النابغة ص ١١٢ برواية :

حيَّاك ربِّي فإنَّا لا يَحِلُّ لنَا لهو النساءِ وإنَّ الدِّينَ قد عزَمَا

وعليه فلا شاهد في البيت .

(٢) الحجة ٦ / ٣٢٨ .

(٣) الحشر / ٣ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٤ / ٣٨٩ .

وتعرَّفُ الإمالة عند بعض القدماء ، بأنها : " عدول بالألف عن استوائة ، وجنوح إلى الياء فيصير مخرجه بين مخرج الفتحة المفخمة وبين مخرج الياء ، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء ، تكون شدة الإمالة ، وبحسب بعده خفتها ، والتفخيم هو الأصل ، والإمالة طارئة " (١) .

ولا تكاد نظرة المحدثين من علماء اللغة تختلف عن القدامى ، في مفهوم الإمالة ، إلاَّ أنهم أضافوا إمالاتٍ أخرى .

يقول الدكتور عبده الراجحي : " فالإمالة إذن : هي أن تميل الفتحة إلى الكسرة ، والألف إلى الياء ، لكن الدكتور أنيس يذكر أنَّه ، كما تكون هناك إمالة من هذا النوع ، تكون هناك إمالة من نوع آخر ، وهو أن تنحو بالفتحة نحو الضمة ، والألف نحو الياء " (٢) .

ويرى الدكتور عبده الراجحي كذلك أنَّ الدكتور ابراهيم أنيس ، قد حلَّ مشكلة الأصلية والفرعية في الإمالة بطريقة علمية بقوله : " ويعالج الدكتور أنيس الموضوع بطريقة علمية حديثة ، فيرى أنَّ الإمالة ، أقدم في حالات ، والفتح أقدم في حالات أُخرى، فالإمالة في الألف التي أصلها ياء ، تطورت من صائت مركب (Diphthong) إلى إمالة إلى فتح : (بَيْع) ← (إمالة) ← (فتح) (٣) .

أما الإمالة بغير أصل من أُصول الكلمة ، كإمالة الفتحة ، أو إمالة الألف غير المنقلبة عن أصل ، فليس هذا إلاَّ نوعاً من الانسجام بين الصوائت ، وهو أقرب إلى السهولة والاقتصاد في الجهد العضلي (٤) .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩ / ٥٤ . والكنز ٨٣ .

(٢) اللهجات العربية ١٣٤ .

(٣) المصدر نفسه ١٣٦ .

(٤) المصدر نفسه ١٣٦ .

أما شيوع ظاهرة الإمالة والفتح في اللهجات العربية ، فيبدو أنَّ الإمالة من خصائص اللهجات البدوية كتميم وغيرها ، وأنَّ الفتح من خصائص اللهجات الحجازية [١].

ويمكن تقسيم الإمالة في قراءة نافع على الأوجه التالية :

١ – أمال نافع في بعض المواضع ، ولم يشاركه هذه الإمالة ، بقية القراء السبعة .

– قال تعالى : ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ ﴾ [٢] .

روى خارجة عن نافع بإمالة الواو من : (وَالٍ) . وباقي السبعة لا يميلون ، والإمالة في واو : (والٍ) ليست بجيدة ، وفتح الواو جيد عربي فصيح[٣] .

ويمكن توضيح الإمالة على النحو الآتي :

والِ		ولِ
wālin	>	**wélin**
(بدون إمالة) (مرحلة الفتح الخالص (حجازية)) .		(مرحلة الإمالة) .
(١)		(٢)

٢ – قرأ نافع بعض المواضع بين الإمالة والفتح .

– قال تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم ﴾ [٤] .

قرأ نافع بإدغام اللام في الراء ، ولفظ الراء بين الكسر والفتح من : (بَلْ رَانَ) [٥] .

---

(١) عدَّ ابو علي الفارسي الفتح لغة للحجاز وللنبي صلى الله عليه وسلم : الحجة ٥ / ٢١٧ ، ٢١٨ ، وكذلك نسب الفتح الى الحجاز مكي في الكشف ١ / ١٦٨ ، وابن الوجيه الواسطي في الكنز ٨٣ ، وأبو حيان في البحر المحيط ١ / ٩٧ .

(٢) الرعد / ١١ .

(٣) علل القراءات ١ / ٢٨٢ .

(٤) المطففين / ١٤ .

(٥) حجة الفارسي ٣٨٥/٦ .

ويمكن تحليلها على النحو الآتي :

(بَلْ رَانَ)		بَرَّنَ
bal rāna	<	**brrēna**
(مرحلة الفتح الخالص (حجازية) .		(مرحلة الإمالة) .
(١)		(٢)

وقد أمال نافع : (فَزَادَهُمُ) ولفظ بالزاي بين الفتح والكسر [١] . في قوله تعالى : ﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ [٢] .

فَزَادَهُم		فَزِدَهُمُ
fazādahumu	<	**fazēdahumu**
(مرحلة الفتح الخالص حجازية) .		(مرحلة الإمالة) .
(١)		(٢)

٣ – اتفق نافع مع غيره من القراء السبعة على عدم الإمالة .

– قال تعالى : ﴿ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ [٣]

قرأ الكسائي وحده : (هَدَانِ) بإمالة الدال . وقرأ نافع وباقي السبعة (هَدَانِ) بالفتح ، والإمالة في (هَدَانِ) حسنةٌ ؛ لأنَّه من (هَدَى يهدِي) ، فلا إشكال في حُسْنِها، فيما كان الأصل فيه الياء [٤] .

ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية التالية :

هَدَانِي		هَدِنِي
hadānī	<	**hadēnī**
(مرحلة الفتح الخالص مرحلة حجازية) .		(مرحلة الإمالة) .
(١)		(٢)

---

(١) علل القراءات ١ / ٣٦ . وذكر النحاس في إعراب القرآن ١ / ٨٨ " أهل الحجاز يميلون " فزادهم " ليدلَّ على أنَّه من (زِدْت) " .

(٢) البقرة / ١٠ .

(٣) الأنعام / ٨٠ .

(٤) حجة الفارسي ٣ / ٣٣٥ .

وقد جاءت قراءة نافع موافقة للهجة الحجازيين الذين لا يميلون ، في هذا الموضع من قراءته .

وقد ذهب بعض المحدثين إلى تعليل ظاهرة الإمالة ، مذهباً مختلفاً عن تناول القدماء . ومن هؤلاء الدكتور رمضان عبد التواب ، الذي علل هذه الظاهرة بناءً على الخصائص اللغوية المشتركة بين اللغات السامية .

فهو يرى أنَّ الأفعال الناقصة مثل : رمى ودعا ، كانت تتصرفُ تصرُّف الصحيح، بدليل وجود هذا الأصل في الجعزية السامية مثل : talaw = تلا [1]. وكذلك في الأفعال الجوفاء في الحبشية مثل : dayana = دان [2]. والتي تعامل معاملة الصحيح ، ولم يبقَ منها في العربية إلاَّ القليل مثل ، حَوِر وعَوِر واسْتَوْوَقَ ، فإذا رجعنا بالاسم المقصور إلى هذه المرحلة يكون : هُدَيٌ وفَتَىٌ ، ثم وصلت إلى المرحلة الثانية ، وهي التسكين التي جعلت هذه الأسماء مثل : هُدَيْ وَفَتَيْ ، وهي المرحلة التي ماتت إلاَّ في لهجة طيِّء .

فالتطور اللغوي نقل هذه إلى مرحلة التسكين ، وهي المرحلة التي وصلت إليها لهجة طيِّء [3] . ثم تلا هذه المرحلة ، مرحلة أُخرى وهي انكماش الأصوات المركبة ، وهي مرحلة تشيع في اللغة الحبشية مثل = قام [4] .

وقد وصلت بعض اللهجات العربيَة إلى انكماش الأصوات المركبة وهي القبائل التي تميل ، مثل أسد وقيس وبعض قبائل نجد ، واستمرت لغات القبائل الحجازية وغيرها بالتطور حتى وصلت إلى مرحلة الفتح ، مما حدا بالنحويين القدامى إلى القول بأن القبائل التي وصلت لغتها إلى مرحلة الانكماش بأنها تميل ، وهي القبائل البدوية ، كما قالوا عن الحجازيين بأنهم لا يميلون ، وقد وصلت لهجتهم إلى مرحلة الفتح الخالص [5] .

---

(١) في قواعد الساميات ٣٩٦ .

(٢) المصدر نفسه ٤١٢ .

(٣) ينظر : منهج أبي حيان الأندلسي ١٣٠ - ١٣١ .

(٤) في قواعد الساميات ٣٣٤ .

(٥) ينظر : منهج أبي حيان ١٣٢ .

٢ – المخالفة والحذف :

وقد أدرجت مبحث الحذف مع المخالفة ؛ لأن حذف أحد الأصوات المتماثلة نوع من المخالفة بين الأصوات ، وتيسير النطق عن طريق هذا الحذف .

ويعرف قانون المخالفة بأنه : " تعديلُ الصوت الموجود في سلسلة الكلام ، بتأثير صوت مجاور ، ولكنه تعديلٌ عكسي ، يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين " [١] .

إذ تشمل الكلمة على صوتين مثماثلين كل المماثلة ، فينقلب أحدُهما إلى صوت آخر ، لتتم المخالفة بين الصوتين [٢] .

والسبب في المخالفة الصوتية ، يرجع إلى أنَّ الأصوات المتماثلة تحتاج ، إلى جهد عضلي في النطق بها في كلمة واحدة ، لتيسير هذا المجهود يقلب أحد الصوتين صوتاً آخر [٣] .

والمخالفة لا تكاد تتم ، إلاَّ حين يتجاور صوتان من أصوات الإطباق ، أو الأصوات الرخوة ، إذ إنَّ الأصوات الرخوة والمطبقة من أشقِّ الأصوات ، على أنَّ المخالفة ، قد تكون – في النادر من الأحيان – بين الأصوات الشديدة [٤] .

وقد جاءت المخالفةُ في قراءة نافع على قسمين :

١ – المخالفة بين الصوامت .

٢ – المخالفة بين الصوائت .

القسم الاوّل : – المخالفة بين الصوامت :

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ٣٢٩ .

(٢) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ١٥٢ .

(٣) التطور اللغوي رمضان عبد التواب ٤ .

(٤) الأصوات اللغوية إبراهيم أنيس ١٥٥ .

ومن مظاهر المخالفة بين الصوامت :

١ – الحذف :

للحذف أحد الأصوات المتماثلة يؤدي إلى التيسير والسهولة في النطق وإن كان الحذف مظاهره المستقلة المتنوعة .

ويمكن تقسيم الحذف على قسمين في قراءة نافع :

١ – الحذف دون تعويض :

وقد جاءت أمثلة في قراءة نافع ، حُذِفَ فيها أحد المتماثلين ، دون أنْ يعوض عن هذا المحذوف ، وفيما يلي أمثلة من قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ والخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ * وَالخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا ﴾ (١) .

قرأ نافع بتخفيف (أَنْ) ، وبرفع (لَعْنَةَ) وكسر الضاد من (غَضِبَ) . وقرأ باقي السبعة بتشديد (أَنَّ) ونصْب (لَعْنَةَ) وفتح الضاد من (غَضَبَ) (٢) .

وواضح أنه حُذِفَ أحد المتماثلين من (أَنَّ) على النحو الآتي :

أَنَّ لَعْنَةَ		أَنْ لَعْنَةُ
> an | na | la< | na| ta	<	> an | la <| na| tu
١ ٢ ٣ ٤ ٥		١ ٢ ٣ ٤
(الأصل) .		(بعد المخالفة بحذف أحد المتماثلين) .
(١)		(٢)

وقد كان من نتائج المخالفة بحذف أحد المتاثلين (n + n) ما يلي :

١ – قلة عدد المقاطع الصوتية من خمسة مقاطع إلى أربعة مقاطع .

٢ – ارتفع الاسم بعد (أَنَّ) ، بعد (أنْ) كان منصوباً .

---

(١) النور / ٧ ، ٩ .

(٢) حجة الفارسي ٥ / ٣١٥ . وكذلك قرأ نافع بتخفيف أنَّ في قوله تعالى : " أنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ". الأعراف / ٤٤ .

ومن المخالفة بدون تعويض ما ورد في الآية الكريمة التالية :

- قال تعالى : ﴿ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ ﴾ (١)

قرأ نافع : (تُشَاقُّونِ) بكسر النون وتخفيفها ، حذف إحدى النونين استثقالاً للجمع بينهما ، وكسر النون الباقية لتدل على ياء الإضافة (٢) .

وبالكتابة الصوتية تظهر المخالفة بين الصوامت (n + n) بحذف إحداهما على النحو الآتي:

تُشَاقُّونِي		تُشَاقُّونِ
tu | šāḳ | ḳū | na | nī	<	tu | šāḳ | ḳū | ni
١ ٢ ٣ ٤ ٥		١ ٢ ٣ ٤
(الأصل)		(تمت المخالفة بحذف الصامت (n) المتكرر ونقصت المقاطع الصوتية من خمسة مقاطع قبل المخالفة إلى أربعة مقاطع بعد المخالفة بالحذف)
(١)		(٢)

- قال تعالى : ﴿ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ (٣) .

قرأ نافع : (أَتُحَاجُّونِ) بنون واحدة مكسورة ، وفيها لغات ثلاث : الفك مع تركهما، والإدغام ، والحذف لإحداهما . والمحذوفة هي الأُولى عند سيبويه ومن تبعه ، والثانية عند الأخفش ومن تبعه (٤) .

وذكر الفارسي أنَّ المحذوفة هي النون الثانية ؛ لأنَّ الأولى فيها دلالة الإعراب (٥).

---

(١) النحل / ٢٧ .

(٢) علل القراءات ١ / ٣٠٣ . وتنظر قراءة نافع في السبعة ٣٧١ / ٣٧٢ .

(٣) الأنعام / ٨٠ .

(٤) إتحاف فضلاء البشر ٢١٢ .

(٥) الحجة ٣ / ٣٣٣ .

وحذفت الثانية في الشعر الفصيح ، كما ورد في قول الشاعر [1] :

أَبِالْمَوْتِ الذِي لاَ بُدَّ أَنِّي مُلاَقٍ لا أَبَاكِ تُخوِفِيني

وسواء أكانت المحذوفة هي النـون الأولى أم الثانية ، فإنَّ المخالفة قد تمت بحذف أحد المتماثلين ؛ للسهولة والتيسير .

وهناك أمثلة أُخرى وردت في قراءة نافع بحذف إحدى النونين [2] .

وقد يعرض الحذف في وسط الكلمة كما كان في آخرها على النحو الآتي :

- قال تعالى : ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ﴾ [3] .

قرأ حمزة : (اسطَّاعُوا) بتشديد الطاء . وقرأ نافع وباقي السـبعة : (اسْطَاعُوا) غير مشددة. والأصل : (فما اسْتَطَاعُوا) حُذفت التـاء ؛ كراهة الإدغام والجمع بين حرفين متقاربي المخرج [4] .

ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية التالية :

اسْتَطَاعُوا		اسْطَاعوا
(>)staṯi<u	<	(>)sṯā<u
(الأصل)		(تمت المخالفة بحذف الصامت (t) لقرب مخرجه من الصامت (ṯ)) .
(١)		(٢)

٢ - الحذف مع التعويض .

---

(١) هو أبو حية النميري كما في لسان العرب (أبي) ١٤ / ١١ ، ١٢، وغير منسوب في : حجة الفارسي ٣ / ٣٣٤ والخصائص ١ / ٣٤٦ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٢ ، ١٠٥ .

(٢) الحجر / ٥٤ ، الزمر / ٦٤ .

(٣) الكهف / ٩٧ .

(٤) حجة القراءات ٤٣٥ . وينظر توجيه قراءة نافع : حجة الفارسي ٥ / ١٨١ ، ١٨٢ ، الكشف ٢ / ٨١ ، وينظر اللغات في (استطاعوا) : إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٤٧٤ .

ومواضع الحذف والتعويض قليل في قراءة نافع ، إلاَّ في تعامل نافع مع بعض قضايا الهمز وحذفها وهو ما توضح عنده في مبحث الهمز . ويمكن توضيح ذلك من خلال المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿ قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ (١)

ذكر ابن الوجيه الواسطي أنَّ نافعاً وأبا عمرو ورويساً ، سهلوا الهمزة الثانية من (أَإِنَّكَ) وأدخل نافع ألفاً بين الهمزتين ليفصل بينهما (٢) .

ويمكن توضيح ما حدث بالكتابة الصوتية التالية :

أَإِنَّكَ	أَ* ـِ نَّك	أَ * ـِ نك
>a>innaka	**>a*innaka**	**>i*innaka**
(الأصل) .	(حذفت الهمزة الثانية وبقيت حركتها) .	(التعويض عن طريق إطالة الفتحة (a)) .
(١)	(٢)	(٣)

ولا بدَّ في هذه من وقيفة قصيرة للفصل بين الحركات ، والإنزلقت شبه حركة للفصل بين هذا الالتقاء ، وقد ذُكر في بعض المواضع أنه كانت تنزلق شبه حركة لهذه الغاية ، كما في قراءة نافع (أَإِنَّا) .

القسم الثاني : المخالفة بين الصوائت :

وكما خُولف بين الصوامت في قراءة نافع ، فإنّه يخالف بين الحركات الصائتة على النحو التالي :

١ - المخالفة بالحذف .

---

(١) يوسف / ٩٠ .

(٢) الكنز ٧٣ .

والمخالفة بالحذف – في قراءة نافع – من أكثر الطرق التي سلكتها القراءة ، وذكرتها كتب الاحتجاج واللغة للقراءات القرآنية ومنها :

- قال تعالى : ﴿ كَمَثَلِ جَنَّةٍ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَآتَتْ أُكُلَهَا ﴾ (١).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (أُكْلَها) بسكون الكاف ، وكذلك كل مضاف إلى مؤنث(٢). و لمَّا اتصلت (أُكُل) بالضمير (ها) ثقلت ، وتوالي الضمتين ثقيل أيضاً؛ لذا خففت بالإسكان (٣).

ويتضح أن المخالفة ، تمت بين الحركتين الصائتتين (u , u)، حيث حذفت الحركة الصائتة الثانية . ويبدو أنَّ بعض الألفاظ التي تجري فيها المخالفة ، تكون لهجات عربية . كما في القراءة التالية :

- قال تعالى : ﴿ عُرُبًا أَتْرَابًا ﴾ (٤).

قرأ نافع : (عُرْباً) بتسكين الراء في إحدى قراءاته . وقرأ باقي السبعة بضم الراء من (عُرُباً) (٥).

و ذُكِر أَنَّ (عُرْباً) لغةٌ لتميم (٦). والضم هو الأصل ؛ لأنه جمع (عَرُوب) ، والإسكان على التخفيف (٧) . وتتوضح المخالفة بالكتابة الصوتية التالية :

---

(١) البقرة / ٢٦٥.

(٢) السبعة ١٩٠.

(٣) حجة ابن خالويه ١٠٢ .

(٤) الواقعة / ٣٧ .

(٥) حجة الفارسي ٦ / ٢٥٨ وينظر : حجة القراءات ٦٩٦.

(٦) حجة الفارسي ٦ / ٢٥٨ ، البحر المحيط ١٠ / ٨٢ .

(٧) الكشف ٢ / ٣٠٥ .

عُرْباً		عُرْباً
<u | ru | ban>	<	<ur | ban
٣ ٢ ١		٢ ١
(الأصل)		(بعد المخالفة بحذف الصائت الثاني (u) (لغة تميم) .
(١)		(٢)

والمخالفة بين تتابع الحركات الصائتة (u و u) في قراءة نافع ؛ أدت إلى تقليل المقاطع الصوتية من ثلاثة مقاطع إلى اثنين ، كما أوجبت المخالفة أنَّ تكون (عُرْباً) لغةُ لتميم .

ويذهب بعضُ المحدثين إلى أنَّ الضم من خصائص اللهجات البدوية [١] . ومن الملاحظ أن اللهجات لا تسير وفق هذا التعميم بشكل مطرد .

٢ - الاجتزاء بالفتحة من الألف :

- قال تعالى : ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا﴾ [٢] .

قرأ نافع وابن عامر : (قِيَمًا) . وقرأ باقي السبعة (قِيَامًا) بألف . وفيه ثلاث لغات : (قِيَمًا ، وقِيَامًا ، وقِوَامًا) [٣] .

وذكر أبو زرعة أنَّ الأصلَ هو : (قِوَامًا) ، انقلبت الواو ياءً ؛ لانكسار ما قبلها فصارت : (قِيَامًا) [٤] .

وبناءً على هذا أستطيع توضيح ما حدث في قراءة نافع وابن عامر على النحو الآتي :

---

(١) في اللهجات العربية إبراهيم أنيس ٩١ .

(٢) النساء / ٥ .

(٣) حجة الفارسي ٣ / ١٢٩ ، ١٣٠ وحجة القراءات ١٩٠ ، ١٩١ .

(٤) حجة القراءات ١٩١ .

قِوَاماً		قِـ * ـــا ماً		قياماً		قِيَمَاً
ḳiwâman	<	**ḳi*âman**	<	**ḳiyâman**	<	**ḳiyaman**
(الأصل)		(حذفت شبه الحركة		(انزلقت شبه		(اجتزأ القارىء
(D . S)		(w) لوقوع الكسرة		الحركة (y)		بالفتحة (a) من
		(i) قبلها ، فالتقت		للفصل بين التقاء		الحركة الطويلة (â))
		الكسرة مع الفتحة).		الحركات)		
(١)		(٢)		(٣)		(٤)

ويمكن القبول بتوجيه أبي علي الفارسي على أنَّ (قِيَمَاً) لغة [١] . وأُرجح أنْ تكون اللغات في هذه اللفظة قد تطورت على الوتيرة التي بينتها بالكتابة الصوتية ؛ إذ يبدو لي أنَّ البنية الأخيرة (قِيَماً) أسهل من البنى الأُخرى من ناحية صوتية .

٣ – الاجتزاء بالضمة من الواو :

– قال تعالى : ﴿ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ ﴾ [٢] .

قرأ نافع في أحد الوجوه ، وابن عامر : (يَرْضَهُ) من غير إشباع [٣] .

ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية التالية :

يَرْضَهُوْ		يَرْضَهُ
yarḍahū	<	**yarḍahū**
(الأصل بالإشباع)		(اجتزأ القارىء بالضمة القصيرة (u) من الضمة
		الطويلة (ū) للمخالفة وتحقيق السهولة والتيسير) .
(١)		(٢)

---

(١) الحجة ٣ /١٣٠ .

(٢) الزمر / ٧ .

(٣) حجة الفارسي ٦ / ٩٠ والوجه الآخر : أنه يشبع الضمة فتنشأ عنها الواو ، وينظر:حجة ابن خالوية ٣٠٨ ، الكشف ٢ / ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

٤ – الاجتزاء بالكسرة من الياء :

– قال تعالى : ﴿ اذْهَبْ بِكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهِ إِلَيْهِمْ ﴾ (١) .

قرأ نافع في أحد الوجوه : (فأَلْقِهِ) من دون إشباع الكسرة في الهاء (٢) .
وقد وجه مكي قراءة نافع على أنَّ الأصل هو : (ألقِيهِي) ، حذفت الياء الأخيرة لسكونها وسكون الياء التي قبل الهاء (٣) . ويمكن توجيه القراءة على أنَّ الياء حُذِفت واجتزأ القارىء بالكسرة منها .

ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية التالية :

فَألْقِيهِي		فَألْقِهِ
fa>alḳiīhī	<	**falḳihi**
(الأصل بالإشباع) .		(اجتزأ القارىء بالكسرة القصيرة من الكسرة الطويلة للمخالفة وتحقيق السهولة والتيسير) .
(١)		(٢)

---

(١) النمل / ٢٨ .

(٢) حجة الفارسي ٥ / ٣٨٦ ، الكشف ٢ / ١٥٩ ، البحر المحيط ٨ / ٢٣٣ .

(٣) الكشف ١٥٩/٢ ، ١٦٠ .

الفصل الثاني

المستوى الصرفي

المبحث الاول : الأسماء .

(أ) – الأسماء المفردة.

(ب) – المثنى.

(جـ) – الجمع:

(أ) – جمع المؤنث السالم .

(ب) – جمع التكسير:

(أ) جمع القلة.

(ب) جمع الكثرة.

المبحث الثاني : المصادر والمشتقات.

١ – المصادر .

٢ – المشتقات .

(أ) – اسم الفاعل وصيغ مبالغته .

(ب) – اسم المفعول .

(جـ) – اسما الزمان والمكان .

(د) – اسم المرة .

المبحث الثالث : الفعل المجرد والمزيد وأشهر معاني الزيادة .

المبحث الرابع : الصيغ الصرفية .

١ – الماضي.

(أ) الماضي المفتوح (فَعَلَ) بدلاً من المكسور (فَعِل) .

(ب) الماضي المكسور (فَعِل) بدلاً من المفتوح (فَعَل) .

٢ - المضارع .

(أ) المضارع المضموم العين : (يفعُل) بدلاً من المكسور العين (يفعِل) .

(ب) المضارع المكسور العين : (يفعِل) بدلاً من المضموم العين (يفعُل) .

(جـ) المضارع المكسور العين : (يفعِل) بدلاً من المفتوح العين (يفعَل) .

المبحث الخامس : التذكير والتأنيث .

أولاً : تذكير الفعل .

ثانياً : تأنيث الفعل .

تنوعت الظواهر اللغوية في قراءة نافع في المستوى الصرفي ؛ بحيث شكلت أكثر المباحث التي تُدرس في أبواب الصرف ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أُخرى يكشف هذا المستوى عن الكثير من الأُصول الصرفية التي جاءت موافقة للهجة أهل الحجاز.

وقد جعلت هذا الفصل تالياً للفصل الصوتي ؛ لأن الدراسات اللغوية الحديثة تتجه الى دراسة اللغة ابتداء من الوحدات الصغيرة (الأصوات) وبيان سماتها وخصائصها ، من حيث مخارجها وتآلفها أوعدم تآلفها وإبدالها وغيرها من المسائل ، ثم ينظر إلى هذه الأصوات في سياقها التركيبي (الوظيفي) ودلالاتها في المستوى الصرفي . بحيث يستفاد من نتائج الخصائص والسمات الصوتية لها ، في توضيح الكثير من الابواب الصرفية ، وبعد ذلك يكون المستوى النحوي التركيبي الذي يستفيد من نتائج البحث الصوتي والصرفي في الكثير من القضايا ، وفي النهاية تشكل هذه المباحث محصلة نهائية لفهم المعنى [1].

وقد قسمت المباحث الصرفية على الأنحاء التالية :

المبحث الاوّل : الأسماء .

(أ) الأسماء المفردة.

وتشكل الأسماء المفردة طائفة من القراءات التي قرأ بها الإمام نافع المدني ، ويمكن توضيحها من خلال القراءات التالية :

- قال تعالى : ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ ﴾ [2].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر : (أَثَرِ) مفردة . وقرأ باقي السبعة : (أَثَارِ) بالجمع [3].

---

(١) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ٢٣-٢٥ .

(٢) الروم / ٥٠

(٣) السبعة ٥٠٨ ، التيسير ١٧٥ .

فالوجه في قراءة نافع أن (آثار) مضاف الى مفرد ؛ لذلك جاء (أَثَر) مفرداً [١]؛ لأنه لمَّا أُضيف الى مفرد أفرد ليأتلف الكلام ، وأيضاً فإنَّ الواحد يدلُّ على الجمع [٢].
ومن القراءة بالمفرد في قراءة نافع الموضع التالي :

- قال تعالى : ﴿وَصَدَّقَتْ بِكَلِمَاتِ رَبِّهَا وَكُتُبِهِ﴾ [٣].

قال أبو عمرو وحفص : (وَكُتُبِهِ) على الجمع . وقرأ نافع وباقي السبعة : (كِتَابِهِ) مفرداً [٤].

وفي توجيه قراءة نافع ذُكر أنَّ (وَكِتَابِهِ) مصدرٌ يدل على الكثير بلفظه [٥]. وهناك أمثلة أخرى جاءت في قراءة نافع اسماً مفرداً [٦].

ومن المواضع السابقة يتبين أنَّ الاستغناء بالمفرد عن الجمع كان يتخذ الأنماط التالية :

١ – تحويل الصيغة الصرفية من الجمع إلى المفرد ، لأنها مضافة إلى مفرد ، فالإفراد يحقق الانسجام وتآلف الكلام ومثل هذا التحويل تسمح به اللغة وتجيزه .
٢ – أن الصيغة المفردة تدل على الجمع بنفسها ، فلا إشكال في الإفراد .
٣ – أنَّ الصيغة المفردة مصدر ، و المصدر يدل على الكثير بلفظه .

وواضح أنَّ هذه التوجيهات تهدف بالنهاية إلى إبراز المعنى الدلالي في قراءة نافع .
ولم تخرج الكثير من أنماط القراءات عن هذا التوجيه ، فيما قرأ به نافع بالإفراد [٧].

---

(١) حجة الفارسي ٥ / ٤٤٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ٣١ .
(٢) حجة ابن خالويه ٢٨٣ ، الكشف ٢ / ١٨٥ .
(٣) التحريم / ١٢ .
(٤) التيسير ٢١٢ ، تفسير النسفي ٤ / ٢٧٢
(٥) الكشف ٢ / ٣٢٧ ، حجة القراءات ٧١٥ .
(٦) الفرقان / ٦١ ، الزمر / ٦١
(٧) إلاَّ إذا كان رسم المصحف يقتضي الإشارة إليه ، ينظر على سبيل المثال : المؤمنون / ٨،٩ و توجيه القراءة في : حجة القراءات ٤٨٢ ، ٤٨٣ .

ومن خلال ما ذكر في توجيه قراءات نافع المتقدمة ، يمكن الإشارة إلى أنّ حالة الإفراد ، هي الأصل الإستعمالي للأسماء ، أما حالة التثنية والجمع ، ومراعاة السياق ، فهي مرحلة تالية لهذا الأصل ، ونوع من التفكير اللغوي الواعي .

(ب) – المثنى .

- قال تعالى : ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ (١).

قرأ ابن عامر وحده : (إخْوَتِكُمْ) جمعاً . وقرأ نافع وباقي السبعة : (أَخَوَيْكُمْ) مثنىً (٢). والحجة في قراءة نافع ، أنَّ (أَخَوَيْكُمْ) مرادٌ به طائفتان أو فريقان ، مما يدل على الكثرة ، وإن كان لفظه مثنى (٣).

كما دلَّ المثنى على الكثرة في قول الشاعر (٤).

فاعْمِدْ لما تَعْلُو فَمَا لَكَ بالذي لا تَسْتَطِيعُ من الأُمور يَدَانِ

وقال أبو زرعة : أنَّ (أَخَوَيْكُمْ) تثنية (أَخ) ، وكل طائفة تدل على جنس واحد ، فردوه على اللفظ دون المعنى (٥).

ومن الملاحظ في توجيه هذه القراءة ، أنَّ صيغة التثنية أغنت عن الجمع ؛ لأنَّ التثنية والإفراد – أيضا – دلاً على الجنس والكثرة في هذه الصيغ .

(جـ) – الجمع :

(أ) – جمع المؤنث السالم .

- قال تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ صِدْقاً وَعَدْلاً ﴾ (٦).

---

(١) الحجرات / ١٠ .

(٢) السبعة ٦٠٦ .

(٣) حجة الفارسي ٦ / ٢٠٩ الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٢١٢ .

(٤) غير منسوب في حجة الفارسي ٦/٢٠٩ ، وهو لكعب بن سعيد الغَنَويِّ في اللسان (يدي) ١٥ /٤٢٢ .

(٥) حجة القراءات ٦٧٥ ، ٦٧٦ .

(٦) الأنعام / ١١٥ .

قرأ نافع وابن عامر : (كَلِمَاتُ) جمع مؤنث سالماً . وقد قرأ مواضع أُخرى بجمع (كَلِمَات) جمع مؤنث سالماً [١].

وجّه مكي (جمع الكلمات) في قراءة نافع توجيهاً دلالياً بقوله : " وحجة من جمع أنَّ معنى (الكلمات) في هذا هو ما جاء من عند الله من وَعد و وَ عيدَ ، و ثواب وعقاب ، وإخبار عمَّا كان ، وعمَّا يكون ، وذلك كثير ، فجمع (الكلمات) لكثرة ذلك " [٢]. وأضاف ابن خالويه وجهين آخرين [٣] :

الأوّل : أنها مكتوبة هكذا في رسم المصحف .

الثاني : لوجود نفس الكلمة (كلمات) بعد كلمات الأولى [٤].

- قال تعالى : ﴿ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ [٥].

قرأ ابن كثير : (رِسَالَتَهُ) مفردة . وقرأ نافع وباقي السبعة (رِسَالاَتِهِ) بالجمع [٦]. فسبب جمع الكلمات في قراءة نافع أن لفظ (رُسُل) قبلها جمع فكان هذا الجمع سبباً لجمع (كلمات) ليأتلف اللفظ والمعنى[٧].

وذكر مكي : أنَّ الجمع أدل على المعنى ؛ لكثرة رسائل اللّه ؛ جلَّ ذكرُه [٨]. وقد تمَّ تحويل الصيغ من الصيغ المفردة المؤنثة إلى صيغ الجمع وذلك حسب التوجيهات التالية :

---

(١) السبعة ٢٦٦ والمواضع هي : يونس / ٣٣ ، ٩٦ ، المؤمن / ٦ . وهذه المواضع هي التي اختلفت فيها قراءة نافع وابن عامر عن بقية القراء . ولم يجرِ خلاف في غير هذه الأحرف .

(٢) الكشف ١ / ٤٤٧ .

(٣) الحجة ١٤٨ .

(٤) من نفس الموضع من الأنعام / ١١٥ وهو قوله تعالى : ﴿ لاَ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ ﴾ وينظر : حجة القراءات ٢٦٨.

(٥) الأنعام / ١٢٤ .

(٦) التيسير ١٠٦ .

(٧) حجة القراءات ٢٧٠ ، ٢٧١

(٨) الكشف ١ / ٤٥٠ .

١ – المعنى المتعدد الذي يستلزم صيغة دالة على هذا التعدد؛ فكانت صيغ جمع المؤنث السالم تقوم بهذه الوظيفة .

٢ – موافقة رسم المصحف الذي عرف عن نافع كراهة مخالفته .

٣ – وجود جمع في السياق اللغوي ، مما يبرر تحويل الصيغة إلى الجمع ؛ تحقيقاً للمشاكلة بين اللفظ والمعنى .

وهذه النظرة التفسيرية التي لجأ اليها موجهو القراءات ، والتي تتعلق بالوصف التحليلي، تحاول تفسير هذا المظهر الذي يبيح للمتكلم استعمال اللواحق التي تلحق الاسم المفرد، لتدل على جمع المؤنث السالم ، ومن ثمّ تبيح الحمل على اللفظ أو على المعنى ، أو على كليهما معاً.

(جـ) – جموع التكسير : (جموع القلة والكثرة) .

تتغير صورة المفرد في هذه الجموع عند جمعها ، إمَّا بزيادة أو بنقص ، أو بتبديل في شكلها، أو بزيادة وتبديل شكل ، أو بنقص وتبديل شكل [١]. وتصل جموع التكسير بقسميها : (جموع الكثرة والقلة) إلى سبعة وعشرين بناءً [٢]. أربعة منها موضوعة للعدد القليل وهي [٣] : (أَفْعُل) و(أَفْعَال) و (أَفْعِلَة) و (فِعْلَة) ، والبقية موضوعة لجموع الكثرة .

وقد جاءت جموع التكسير في قراءة نافع على النحو الآتي :

(أ) – جموع القلة :

ومما جاء في قراءة نافع من جموع القلة ، الموضع الآتي :

– قال تعالى : ﴿ وَقَالَ لِفِتْيَانِهِ اجْعَلُوا بِضَاعَتَهُمْ فِي رِحَالِهِمْ ﴾ [٤].

---

(١) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ٣ / ٢٥٤ .

(٢) المصدر السابق ٣ / ٢٥٤ – ٢٥٨ .

(٣) كتاب الجمل في النحو ٣٧٢ .

(٤) يوسف / ٦٢ .

قرأ حمزة والكسائي : (لِفِتْيانِهِ) . وقرأ نافع والباقون : (لِفِتْيَتِهِ) [1]. و (الفتيةُ) جمع (فَتَىً) في العدد القليل ، و (الفِتْيَانُ) في الكثير[2]. ووزن (فِعْلَة) غير مقيس في جموع القلة في مثل : ولد وفتى ، و شيخ ، وهو محفوظ ، ولم يطّرد في شيء من الأبنية [3].

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين ، إلى أنَّ جميع أوزان جموع القلة تبدأ بهمزة ، ما عدا وزن (فِعْلَة) ، ولهذا فربما كانت الهمزة للدلالة على القلة في مثل هذه الأوزان، التي تتحدد دلالتها على القلة من ملاحظة الاستعمال ، شيوعاً وندرة ؛ لذلك ذهب بعض الصرفيين إلى إخراج وزن (فِعْلَة) من جموع القلة ؛ لعدم اطّراده ، والاقتصار على السماع ، فهو اسم جمع في الحقيقة [4].

و يرى الدكتور عبده الراجحي أن وزن (فِعْلَة) يطَّرد في مفردات لا تخضع لصيغة معينة ، وهي أشهر ما تكون في الأوزان التالية [5]:

١ – (فَعَل) ؛ مثل : فَتَىً و فِتْيَة .

٢ – (فَعْل) ؛ مثل : ثَوْر وثِيرة .

٣ – (فَعِيل) ؛ مثل : صبيّ و صبِيّة .

٤ – (فُعَال) ؛ مثل : غُلام و غِلْمَة .

(ب) جموع الكثرة :

وقد جاءت جموع الكثرة في قراءة نافع على الأوزان التالية :

١ – (فِعَال)

– قال تعالى : ﴿ فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ﴾ [6].

---

(١) السبعة ٣٤٩ ، حجة أبي زرعة ٣٦١ .

(٢) حجة الفارسي ٤ / ٤٣٠ ، الكشف ٢ / ١٢ . إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢ / ٥٥.

(٣) أوضح المسالك ٣ / ٢٥٨ ، شرح ابن عقيل ٢ / ٤١٩ .

(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٣٣ .

(٥) التطبيق الصرفي ١١٥ .

(٦) المؤمنون / ١٤ .

قرأ ابن عامر وعاصم : (عَظْمَاً ، العَظْمَ) بالإفراد. وقرأ نافع وباقي السبعة : (عِظَاماً ، العِظَامَ) بالألف جمعاً [١].

وقد وجهت قراءة نافع ومن وافقه ، أنه جمع (العظام) ؛ لأنَّه حمله على المعنى ، لكثرة ما في الإنسان من عظام [٢].

٢ - (فُعُل)

- قال تعالى : ﴿ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ ﴾ [٣].

قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحمزة وعاصم : (جُدُر) جمعاً. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو : (جِدار) مفرداً [٤].

وذكر ابن هشام أنَّ بناء (فُعُل) ، مطرد في جمع الاسم الرباعي الذي يأتي على وزن (فِعَال) ، بمدة قبل لام غير معتلة ، أو مضاعفة، إن كانت المدةُ ألفاً ، نحو : (حِمار)، و(جِدار) [٥].

٣ - (فَعَل)

- قال تعالى : ﴿ انْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ ﴾ [٦].

قرأ نافع : (ثَمَره) بفتح الميم ، هنا وفي سورة (يَس) [٧]. وقد قرأ في (الكهف) بضم الميم في : (ثُمُر ... بِثُمُرِهِ) [٨].

و(ثَمَر) في قراءة نافع جَمع (ثَمَرة) وتحتمل : قراءته(بِثُمُرِهِ .. ثُمُر) بِضم الثاء في الكهف وجهين :

---

(١) السبعة ٤٤٤ ، حجة الفارسي ٥ / ٢٨٨ .

(٢) الكشف ٢ / ١٢٦ .

(٣) الحشر / ١٤ .

(٤) السبعة ٦٣٢ .

(٥) أوضح المسالك ٣ / ٢٥٩ .

(٦) الأنعام / ٩٩ .

(٧) آية / ٣٥ : " لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ " .

(٨) آية / ٣٤ ، ٤٢ . وينظر القراءات السابقة : حجة الفارسي ٣ / ٣٦٦ ، ٣٦٩ .

أولهما : جمع (ثَمَرَة) كما جمعوا (خَشَبَة) على خُشُب ،
وثانيهما : أن يكون جَمَعَ (ثُمراً) على (ثُمُر) [١].

وواضح أنني أدرجت ما يسمى بـ : (اسم الجمع) – الذي يدل على الجنس ويفرق بين مفرده وجمعه بالتاء – في جموع التكسير ، رغبةً في تقليل التفريع ، في مباحث الجموع، ولأنَّ مفهوم جموع التكسير ينطبق على اسم الجمع الجنسي .

٤ – (فِعَل)

– قال تعالى : ﴿ أَوْ تُسْقِطَ السماءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفاً ﴾ [٢].

قرأ نافع وابن عامر : (كِسَفاً) . وقرأ باقي السبعة: (كِسْفاً) [٣]. و (كِسَفاً) في قراءة نافع جمع (كِسْفَة) [٤] . وهناك موضع آخر في قراءة نافع وُجِّه على هذا الجمع (فِعَل) [٥].

ويبدو لي أنَّ الصيغة الساكنة (كِسْفاً)هي الأصل ، وأن الصيغة المحركة (كِسَفاً) متطورة عنها .

٥ – (فُعَالى)

– قال تعالى : ﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ﴾ [٦].

قرأ نافع وباقي السبعة : (سُكَارَى) بضم السين . وقرأ من غير السبعة مجموعة : (سَكارى) بفتح السين [٧].

---

(١) حجة الفارسي ٣ / ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ .
(٢) الإسراء / ٩٢ .
(٣) السبعة ٣٨٥ .
(٤) حجة القراءات ٤١٠ .
(٥) الجن / ١٩ .وينظر توجيهها في : الكشف ٢ / ٣٤٢ .
(٦) النساء / ٤٣ .
(٧) البحر المحيط ٣ / ٦٤٩ . وفي مختصر ابن خالويه ٣٣ : قُرِأ عن عيسى : (سَكارى) و (سُكرى) عن الأعمش . و (سَكْرى) عن إبراهيم .

ويذكر أبو حيان أنهم اختلفوا في : (سُكارى) ، أهو اسم جمع ، أم جمع تكسير ، فذكرَ عن سيبويه ، أنهم يكسرون بعض هذا على : (فُعالى) ، وذكر عن ابن الباذش عن سيبويه أنَّه اسم جمع ، وذكر عن السيرافي الوجهين ، إلاَّ أنَّه جمع تكسير في رأي أبي حيّان، وذكر عن ابن جني أنَّه جمع (سَكران) ، على وزن (فَعلى) ، كقوله : (روبى نياماً) [1].

ويبدو أنَّ هذا الاختلاف في جمع التكسير يرجع إلى لهجات القبائل العربية، فقد عُزي ما كان على (فَعالى) إلى تميم ، و أسد ، وما كان على(فُعالى) إلى أهل الحجاز ، وما كان على (فَعْلى) إلى أهل نجد ، و تميم وأسد من (نجد) فلعلَّ صيغة (فَعَالى) ، بما فيها من إتباع حركي، تطورت في نطق بعض النجديين إلى (فَعْلَى) ، بما فيها من حذف للحركة والصوت يُسهّل أداءَها [2].

أما الصيغة المضمومة (فُعالى) المنسوبة إلى أهل الحجاز ، فأرجّح أنها الصيغة الأصل ، وذلك لوجود الإتباع الحركي في صيغة (فَعَالى) .

٦ - (**فَعَائِل**)

- قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ ﴾ [3].

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم وأبو عمرو : (كَبَائِرَ) بالجمع. وقرأ حمزة والكسائي : (كَبِيرَ) مفرداً [4].

و (كَبَائِرَ) جمعُ (كبيرة) في قراءة نافع ومن وافقه لمّا رأى الله تبارك وتعالى ضَمِنَ غفران السيئات الصغائر باجتناب الكبائر قرأ بالجمع في (الكبائر)، وأيضاً فإنَّ بعده الفواحش بالجمع ، فوجب أن تكون الكبائر بالجمع ، ليتفق الشرطان واللفظان [5].

---

(١) البحر المحيط ٣ / ٦٤٩ . وينظر رأي سيبويه في الكتاب: ٣ / ٦٥٠ .ورأي ابن جني في المحتسب: ٢ / ٧٣ .

(٢) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ، صالحة راشد آل غنيم ٥٠١ .

(٣) الشورى / ٣٧ .

(٤) التذكرة في القراءات لابن غلبون ٢ / ٦٦٢ ، الكنز ٢٣٣ .

(٥) الكشف ٢ / ٢٥٣ .

ويبَين هذا التوجيه الحرية التي تتيحها اللغة للمتكلم من حيث الحمل على اللفظ والحمل علىالمعنى في آن واحد ، وعدم التقيد بمنحى واحد يتقيد به المتكلم .

ويبدو من كلام المحدثين من علماء اللغة ، أنَّ اللغة العربية ، تفوق اللغات السامية الأُخرى بكثرة أوزان جموع التكسير . فوزن (فُعَل) في العربية مثل (ظُلَل) يقابل في الحبشية (ketal) نحو : ዳ ዘ ን ፈ = آذان جمع : ጌ ዘ ን ፈ = أذان

ويقابل وزن : (فُعُول) في العربية وزن : (فعِول) في الحبشية مثل : ወ ል ድ = welud = أطفال ، جمع : ወ ል ድ = wald ، وكذلك وزن : (مفاعِل) له مقابل في الحبشية [1].

المبحث الثاني : المصادر و المشتقات

(أ) - المصادر

سمي المصدرُ مصدراً ، لأنَّ الأفعال صدرت عنه ، أي : أُخذت منه [2]. و تكون بعض أوزان المصادر لهجات للقبائل العربية ، لا سيما في أبنية مصادر الفعل الثلاثي.

١ - مصادر الفعل الثلاثي .

١ - (فَعْل)

- قال تعالى : ﴿ فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ ﴾ [3].

قرأ الكسائي وحده : (بِزُعْمِهِمْ) بضم الزاي . وقرأ نافع وباقي السبعة : (بِزَعْمِهِم) بفتح الزاي[4]. وذكر الفراء ثلاث لغاتٍ في هذا المصدر : (زُعْم و زَعْم و زِعْم) [5]. أي أنَّ هذا الوزن مثلث .

---

(١) في قواعد الساميات ٣٣٩ -٣٤٠ ، وينظر : منهج أبي حيّان ٢٥٤ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٦ / ٤٣ .

(٣) الأنعام ١٣٦ .

(٤) التيسير ١٠٧، الكنز ١٥٧ وذكر أبو حيان في البحر المحيط ٦٥٥/٤ أنَّ ابن أبي عبلة قرأ : (زَعَم).

(٥) معاني القرآن ١ / ٣٥٦ .

وإذ لم ينسب الفراء أياً من هذه المصادر إلى اللهجات العربية ؛ فإنَّ أبا حيان نَسَب المصدر (زُعم) إلى بني أسد و (زَعم) إلى أهل الحجاز و (زِعم) لغة لبعض قيس وتميم ، وذكر وجهين في (زعم) بضم الزاي وبفتحها ، فبالضم اسم وبالفتح مصدر والوجه الآخر أنَّ اللفظة – بحركتيها – عبارة عن مصدرين [1].

– قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ [2].

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو : (حِجُّ) بكسر الحاء. وقرأ باقي السبعة : (حَجُّ) بالفتح [3].

وقد نسب الأزهري المصدر : (حَجُّ) إلى أهل الحجاز وبني أسد، وَ (حِجُّ) لأهل نجد ، أو يكون المفتوح مصدراً والمكسورُ اسماً [4]. وذكر مكي وابن منظور أنَّ الأصل هو الفتح [5]. وهناك مواضع في قراءة نافع وجهت على مجيئها بالمصدر : (فَعْل) [6].

ويتضح لي من التوجيهات السابقة بعضُ الملاحظات في توجيه صيغ المصدر (فعل) (بتثليث الفاء) عند القدامى .

١ – كثرة الاشتراك في مصادر الفعل الثلاثي، بحيث يُوجب هذا الاشتراك اتباع المعايير التالية في التفريق بين الصيغ :

(أ) – المعيار اللهجي : وقد نسبت المصادر المفتوحة الفاء (حَج ، زَعم) إلى الحجازيين ، في حين نسبت المصادر المكسورة الفاء إلى أهل نجد ؛ وبعض القبائل نُسِب المفتوح والمضموم الفاء اليها كبني أسد .

وبهذا يميل الحجازيون إلى فتح الفاء في بعض مصادر الفعل الثلاثي ، في حين تميل القبائل البدوية إلى الضم أو الكسر في مثل هذه المصادر .

---

(١) البحر المحيط ٤ / ٦٥٥ .

(٢) آل عمران / ٩٧ .

(٣) السبعة ٢١٤ ، التيسير ٩٠ ، الكنز ١٤١ .

(٤) علل القراءات ١٧٠ . وقال سيبويه الكتاب ٤ / ١٠ " حَجَّ حِجّاً كما قالوا : ذَكرَ ذِكْراً " .

(٥) الكشف ١ / ٣٥٣ ، اللسان (حجج) ٢ / ٢٢٧.

(٦) الأعراف / ١٤٣ ، الكهف / ٩٨ .

(ب) – المعيار الصرفي . مثل (زُعْم) اسم و (زَعْم) مصدر
(جـ) – المعيار الدلالي الذي ينبني على الفرق ما بين الاسم والمصدر .

٢ – ربما تكون قلة أصوات هذا الوزن (فعل) و خفته سبباً للتداخل والاشتراك بين الصيغ .

٣ – لقد ناسبت صيغة (فَعل) أهل الحجاز ؛ لأن الفتح حركة خفيفة ، في حين ناسبت صيغة (فعل) بضم الفاء وبكسرها أهل نجد وبني أسد ، لما عرف عنهم من ايثار الضم والكسر ، وعليه فلا أرى أن الفتح هو الأصل ، كما ذكر مكي وابن منظور ، لعدم وجود الدليل اللغوي من كلامهم ، ومن الاستعمال والتطور اللغوي المحتمل في هذه الصيغ .

٢ – (فُعْل)

– قال تعالى : ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (١).

قرأ نافع وابن عامر وابن كثير وابوعمرو وعاصم : (حُسْناً) لُغة في (الحُسن). ويجوز أن يكون : (الحُسْن) مصدراً كالكُفْر والشُكْر، فيلزم حذف مضاف تقديرُهُ : وقولوا للناسِ قَولاً ذا حُسنٍ. و قرأ حمزة و الكسائي (حَسَناً) جعلاه صفة لمصدر محذوف (٢).

– قال تعالى : ﴿ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ﴾ (٣).

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر و عاصم وأبو عمرو : " بالبُخْل) بضم الباء وإسكان الخاء. وقرأ باقي السبعة : (بالبَخَل) بالفتح في الباء والخاء ، وهما لغتان مشهورتان ، وفيه لغة ثالثة وهي فتح الباء وإسكان الخاء (البَخْل) وكلها مصادر مسموعة (٤).

---

(١) البقرة / ٨٣ .
(٢) الكشف ١ / ٢٥٠ .
(٣) النساء / ٣٧ .
(٤) الكشف ١ / ٣٨٩ .

وقد نسب ابن خالويه : (البَخْل) إلى قبيلة بكر بن وائل [1]. وذكر في الحجة أنَّ البُخْل اسم ، و (البُخُل) المصدر [2]. وذكر أبو حيان أنّ (البُخْل) لغة لأهل الحجاز [3].

وقد اعتمد على المعايير اللهجية والصرفية ، في توجيه صيغ المصادر في المصادر السابقة في القراءات .

إلاَّ أنَّ مكياً أضاف ناحية جديدة في توجيه (الحُسْن) في قراءة نافع ، لأنّه لا بد في حال اعتبار (الحُسن) مصدراً أن يكون هناك محذوف وهو المضاف : (قولاً ذا حسن) ، بمعنى أنَّه لكي يكون مصدراً في البنية السطحية لا بدَّ من تقدير محذوف في البنية العميقة ، وقد ارتبطت صيغة المصدر بوجود محذوف كي يستقيم هذا التوجيه عند مكي .

ويبدو أنَّ مسألة التخفيف ، يمكن أنْ تكون مسؤولة عن ايجاد بعض صيغ المصادر ، فيمكن أنْ يخفف : (البَخَل) بحذف الحركة لصائتة (a) الثانية ويصبح النمط الجديد على هذا النحو : (البَخْل) . عن طريق المخالفة بين تتابع الصوائت، وبعد ذلك تكون كل صيغة دالة على معنى الاسمية أو المصدر ، أو تكون هذه الصيغ لهجات ، وفي الوقت نفسه، لا يمكن إغفال ناحية أخرى مخالفة لهذا الرأي ، وهي أنَّ العرب ربما وضعوا لكل معنى صيغة معينة نشأوا عليها .

وقد تثير هذه المسألة (اختلاف الحركات الصائتة التي تعتور مصادر الفعل الثلاثي) ، قضية أخرى وهي (السماع والقياس) في مصادر الفعل الثلاثي ، التي حاول القدامى تفصيلها ، فقال أكثرهم بالقياس ، وذهب بعضهم إلى أنَّ مصادر الفعل الثلاثي سماعية [4].

---

(١) مختصر في شواذ القرآن ٣٣ .

(٢) الحجة ١٢٣. وهناك مواضع أخرى في قراءة نافع جاءت على وزن المصدر(فُعْل) ينظر: الواقعة / ٥٥ .

(٣) البحر المحيط ٣ / ٦٣٥

(٤) الكتاب ٤ / ٥ - ٢٥ ، شرح ابن عقيل ٢ / ١١٥ - ١١٨ ، أوضح المسالك ٢ / ٢٦٠ - ٢٦٢ . وقد أوضح هؤلاء بين ما يكون سماعياً في مصدر الثلاثي وبين ما يكون قياسياً وذهب الى مثل ذلك عبد الصبور شاهين في المنهج الصوتي للبنية العربية ١٠٩ - ١١٠ ، وفصل قضية السماع والقياس في مصدر الفعل الثلاثي المجرد بين القدامى والمحدثين - الدكتور عبد الفتاح الدجني في : (في الصرف العربي نشأة ودراسة العربي) ١٤٣ - ١٥٥ .

وذهب بعض المحدثين إلى أنَّ مصادر الفعل الثلاثي سماعية ، وإن كان فيها بعض القياس[1].

٣ - (فَعَل)

- قال تعالى : ﴿ وَرَجُلاً سَلَماً لِرَجُلٍ ﴾ [2].

قرأ نافع وابن عامر وحمزة و الكسائي وعاصم : (سَلَماً) بلام مفتوحة . وقرأ ابن كثير و أبو عمرو : (سَالِماً) بألف ولام مكسورة [3].

ويرى ابن خالويه أنَّ (سَلَم) في قراءة نافع مصدر مثل : حَذِر حَذَراً [4]. وقد جاء (سَلَم) مصدراً في قول الشاعر[5].

أنائِلَ إنَّني سَلَمٌ لأَهْلِكِ فاقْبَلي سَلَمِي

وذكر ابن منظور قراءات أخرى هي : (سِلْماً) و (سَلْماً) ووجهها بأنها مصادر ، وُصف بهما على معنى : ورجلاً ذا سِلْم لرجل ، وذا سَلْم لرجل [6].

وبهذا يكون (سلم) -هنا- وفي قراءة نافع مصدراً ، ولا بد أن يكون لهذا أصلٌ استعملته اللغة ، وأرجح في مثل هذه الحالة أن صيغة المصدر (سِلْما) هي الأصل ، لصعوبة النطق بالكسرة مقارنة مع الفتحة .

---

(١) التطبيق الصرفي ٦٦ ، ٦٨ ، منهج أبي حيان ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٢) الزمر / ٢٩ .

(٣) السبعة ٥٦٢ .

(٤) الحجة ٣٠٩ .

(٥) غير منسوب في : حجة الفارسي ٤ / ١٥٩، وكذلك في اللسان (سلم) ١٢ / ٢٩٣ إلاَّ أنَّه برواية :

أنائِلَ إنَّني سِلْمٌ لأَهلِكِ فاقْبَلي سِلْمي

(٦) لسان العرب (سلم) ٢٩١/١٢ ، وينظر : فتح القدير ، الجامع بين فنّي الرواية والدراية من علم التفسير ٤٦٢/٤ .

أما الصيغة التي قرأ بها نافع (سَلَمَاَ) فالأرجح أنها تطورت عن (سَلْم) ، بعد أن أثرت الفتحة على الموضع الساكن بعدها .

ويتضح من كلام المحدثين أن القبائل البدوية ، كتميم وبكر بن وائل تجنح إلى تسكين وسط الكلمة المتحرك ، فهم يقولون في : كَبِد : كَبْد ، وفي رُسُل : رُسْل ، وهم بهذا يميلون إلى تسكين المقاطع المتحركة [1]. أما نوالي الحركات فهو من خصائص اللهجات الحضرية ومنهم أهل الحجاز ، فهم يميلون إلى التأني في الكلام ، بحيث تعطى كل صوت حقّه [2].

٤ - (فِعَل)

- قال تعالى : ﴿ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَاماً ﴾ [3].

قرأ نافع وابن عامر : (قِيَمَاً) وهو مصدر بمعنى : (القِيام) ، الذي يراد به الثبات وقرأ باقي السبعة : (قِياماً) بألف [4].

وتأويل المصادر بمصادر أُخرى ، ظاهرة شائعة في توجيهات القدامى، ويبدو أنَّ التوجيه ينطلق من أنَّ هذه المصادر تأتي وفق لهجات قليلة الشيوع وغير مشهورة ؛ لذا يُلجأ إلى تأويلها بمصادر أخرى مشهورة ، في لهجات معروفة .

و ربما يكون المصدر : (قِيَم) - كما ورد في قراءة نافع - لهجةً لأهل المدينة أو بعضهم ، كما ورد في قول حسان بن ثابت وهو من أهل المدينة [5] :

وأَشْهَدُ أَنَّكَ عِنْدَ المليـ ـكِ أُرْسِلْتَ حَقّاً بِدِينٍ قِيَمْ

---

(١) الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ٣٦ - ٣٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ٣٦ .

(٣) النساء / ٥ .

(٤) السبعة ٢٢٦ وفي البحر المحيط ٣ / ٥١٧ قرأ عبد الله بن عمر : (قِوامَاً) والحسن وعيسى بن عمر: (قِوامَاً)

(٥) منسوب الى حسّان في اللسان (قوم) ١٢ / ٥٠٣ وفي رواية ديوان حسان ص ٢٢٥ :

فَنَشْهَد أَنَّكَ عندَ المليـ ـكِ أُرْسِلْتَ حَقّاً بِدِينٍ قِيَم

٥ - (فُعُول)

- قال تعالى : ﴿ تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا ﴾ (١).

قرأ خارجة عن نافع وأبو بكر عن عاصم : (نُصُوْحَاً). وقرأ باقي السبعة : (نَصُوْحَاً) (٢).

وذكر الفارسي في تعقيبه على كلام أبي الحسن الأَخفش الذي أنكر الضم: " ويشبه أن يكون - يقصد : (نُصُوْحَاً) - مصدراً. فالنصاحة على (فَعَالة) وما كان على (فَعَال) من المصادر ، فقد يكون فيه (الفُعُول) ، نحو : (الذَهَاب) ، و (الذُّهُوب)(٣).

وقد ذكرت الدكتورة وسمية المنصور مجموعة من القضايا التي تخص صيغة المصدر : (فُعُول) أُجملها بالأُمور التالية :

١ - يربط النحاة صيغة : (فُعُول) بالفعل اللازم بشرط الاَّ تدل على المعاني التالية : (الصوت ، السير ، الحركة ، الاهتزاز والامتناع ...) ، وترى أنَّ هذه الصيغة (فُعُول) سماعية في الفعل المتعدي ، وقياسية في اللازم.، وهذا مطّرد في الشعر الجاهلي، الذي استَقْرت أمثلة المصادر فيه (٤).

٢ - أنَّ المحدثين نظروا إلى هذه الصيغة من منطلقين :
١ - أَنَّهم ربطوا بين صيغة (فُعُول) وصيغة (فَعُول) ، فعدُّوا الصيغة الأُولى فرعية والثانية أصلية ، اعتماداً على التغيرات الصوتية الآتية :
ف ـَ ع ـُ و ل ← ف ـُ ع ـُ و ل .

فقوة الضمة الطويلة أثرت على الفتح في الصوت السابق ، فحولتها إلى ضمة ؛ نتيجة لقانون التوافق الحركي .

---

(١) التحريم / ٨
(٢) السبعة ٦٤١ .
(٣) الحجة ٦ / ٣٠٣ ، ٣٠٤ وذكر ابن خالويه في الحجة ٣٤٩ : (النُصُوح) مصدر لـ : نَصَحَ) .
(٤) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٠٢ .

٢- أنَّ الدراسات المقارنة للغات السامية ، كشفت ، أنَّ صيغة : (فَعُول) لا تستخدم استخداماً مصدرياً إلاَّ في العربية . وقد اتفقت مع المحدثين بقدم صيغة : (فَعُول) [١].

٦ - (فُعَال)

- قال تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا إِلَّا كَبِيرًا لَّهُمْ ﴾ [٢].

قرأ الكسائي وحده : (جِذَاذاً). وقرأ نافع وباقي السبعة : (جُذَاذاً) [٣]. و (الجُذَاذ) في قراءة نافع مثل : (الحُطام) ، وهو في تأويل مصدر مثل : (الرُفَات والفُتَات) لا واحد له [٤]. وذكر ابن جني ثلاث لغات في هذا المصدر وهي : (جُذَاذ و جَذَاذ و جِذَاذ) [٥].

٧ - (فِعال)

- قال تعالى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ ﴾ [٦].

قرأ نافع ويعقوب : (دِفَاعُ) على وزن : (فِعَال) وكذلك في سورة الحج [٧]. وقرأ باقي السبعة : (دَفْعُ) على وزن : (فَعْل) [٨].

وفي توجيه قراءة نافع مذهبان [٩].

١ - أنَّ (دِفَاع) مصدر للفعل : (دَفَعَ) الثلاثي .

---

(١) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢٠٣ -٢٠٥ .
(٢) الأنبياء / ٥٨ .
(٣) السبعة ٤٢٩
(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٠٦ ، حجة القراءات ٤٦٨ .
(٥) المحتسب ٢ / ٦٤ .
(٦) البقرة / ٢٥١ .
(٧) آية / ٤٠ : " وَلَوْلاَ دَفْعُ اللَّه النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ " .
(٨) التذكرة ٢ / ٣٣٦ ، الكشف ١ /٣٠٤ ولم يذكر قراءة يعقوب .
(٩) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٢٨ ، حجة الفارسي ٢ /٣٥٢ ، ٣٥٣ ، الجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٦٩، البحر المحيط ٢ / ٥٩٤ .

٢ - أنَّ (دِفاع) مصدر للفعل : (دَافع) المزيد .

وذكر ابن منظور أنَّ (دَافع) بمعنى (دَفَعَ) تقول منه : دَفَعَ اللَّهُ عنك المكروه دَفْعاً . و دافع اللَّهُ عنك السوء دِفَاعاً [١].

ومن الملاحظ في توجيه قراءة نافع أنَّ الفعل الثلاثي المجرد : (دَفَع) و المزيد : (دافع) قد اشتركا في صيغة المصدر : (دِفَاع) . و هناك أمثلة أخرى لهذا الاشتراك مثل: (طَعَنَ و طَاعَن طِعاناً) و (طَرَدَ و طَارَدَ طِرَاداً) و (دَرَك و دَارك دِراكاً) [٢].

وتتميز صيغة المصدر : (فِعال) بأن المقطع الأخير مغرق في الطول ومُقْفل (ص ح ط ص) ، ومع أنه جائز بشروط معينة ، إلاَّ أنه من المقاطع المكروهة ، القليلة الدوران ، واللغة ترفضه رفضاً نهائياً في غياب بعض شروط قبوله [٣].

ولما تولدت الصيغة المزيدة : (دافع) بعد تحويل المقطع القصير المفتوح إلى مقطع طويل : (دَا) ؛ اشتركت الصيغة المزيدة مع الصيغة المجردة في صيغة المصدر (دِفاع) لأنها تناسبها أكثر من الصيغة الأولى (دَفْع) لقلة أصواتها ، ولأمور دلالية أخرى .

ومن الصيغ التي جاءت على الوزن (فِعال) الموضع التالي :

- قال تعالى : ﴿ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ وَإِنَّ لَكَ مَوْعِداً لَنْ تُخْلَفَهُ ﴾ [٤].

قرأ نافع وباقي السبعة : (مِسَاسَ) على وزن (فِعَال). وقرأ الحسن وغيره : (مَسَاسِ) على وزن (فَعَالِ) . و(مِسَاسَ) مصدر الفعل : (ماسَّ) كـ : (قِتَال) من : (قاتَلَ) [٥].

ويمكن تفسير ما حدث في قراءة نافع عن طريق قانون المخالفة على النحو الآتي :

---

(١) لسان العرب (دَفَع) ٨ / ٨٧. وينظر مثل هذا في (مقايس اللغة) (دَفَع) ٢ / ٢٨٨.

(٢) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ١٩٧ .

(٣) ينظر أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ١٥٥. يحيى عبابنة ، مجلة أبحاث اليرموك ، ١٩٩٣م.

(٤) طه / ٩٧ .

(٥) البحر المحيط ٧ / ٣٧٨ . وكذا ذكر العكبري في إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ١٢٦ .

مِسَاسِ		مَسَاسِ
(misāsi)	<	(masāsi)
(قراءة نافع والجمهور)		(كما في قراءة الحسن)
(٢)		(١)

ففي المرحلة الثانية خُولِف بين تتابع الصوائت (a + a) : بقلب الصائت الأول إلى صائت آخر (i) ، مما دعا القدامى إلى التفريق بينهما على المستوى الصرفي ، فدعوا الأوّل : (اسم فعل) والثاني : (مصدراً) [١]. و مما يؤيد ما أذهب إليه أنّ بعض المحدثين يذهبون إلى أنّ صيغة المصادر (فِعال) و (فُعَال) ناتجة عن : (فَعَال)، وذلك وفق قانون المخالفة .

وأمّا أنّ العرب وضعوا صيغة لكل معنى فهذا وارد أيضاً في تفسير ما حدث في القراءة السابقة .

بعض المصادر الثلاثية المنتهية بلواحق .

١ - (فِعْلان)

- قال تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [٢].

قرأ عاصم : (وَرُضْوانٌ) بضم الراء . وقرأ نافع وباقي السبعة : (وَرِضْوانٌ) بكسر الراء[٣]. وذُكر في توجيه هذا النمط أنّ المصادر تأتي على : (فُعْلان و فِعْلان)، بمعانٍ واحدة ، فهما لغتان من لغات العرب . ونُسِب المصدر : (رِضْوان) إلى أهل الحجاز ونُسِب : (رُضْوان) إلى أهل نجد [٤].

وعلى مستوى التفسير يمكن القول : إنّ الصيغة (رِضْوان) هي الأصل الاستعمالي اللغوي ، وإن الصيغة الأخرى : (رُضوان) متطورة عنها ؛ لأن الضم أخف من الكسر .

---

(١) لسان العرب (مسّ) ٦ / ٢١٨ والجامع لأحكام القرآن ١١ / ١٦٠ .

(٢) آل عمران /١٥ .

(٣) السبعة ٢٠٢ ، حجة ابن خالويه ١٠٦ .

(٤) زاد المسير لابن الجوزي ١ / ٣٦٠ وكذلك فعل السيوطي في : قطف الأزهار ١ / ٥٦٩ .

ومن ناحية تركيبية ، يمكن القول : إن الصيغتين نطقت بهما العرب ، وإنه لا يوجد ما يسمى بالبنية العميقة أو السطحية لأصل استعمال هاتين الصيغتين .

٢ - (فُعْلَة)

- قال تعالى : ﴿ إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ﴾ (١).

قرأ نافع وباقي السبعة : (تُقاةً) ، وأصله : (وقْيَة) ؛ فأبدلت الواو تاء . كما أبدلوها في : (تجاه وتكاه) ، و انقلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وهو مصدر على : (فُعْلة)، و المصدر على (فُعْل) أو (فُعْلة) ، جاء قليلاً ، إذ لو جاء على المقيس لكان (اتقاء) (٢).

وتذهب الدكتورة وسمية المنصور إلى أنَّ صيغة (فُعْلَة) فرعية في بنائها (فُعْل + التاء) ، وأنها ناتجة من صيغة (فَعْلَة) أو (فِعْلَة) عن طريق المخالفة بين الحركات ، وتنتهي إلى أنَّ أصحاب المعاجم صنفوا هذه الصيغة (فُعْلَة) في باب الأسماء وليس المصادر(٣). أما ما ذكره أبو حيان من إبدال الواو تاء ، فهذا بعيد ؛ لأنَّ لا قرابة صوتية تجمع بين هذين الصوتين .

وقد حاول ابن منظور تفسير وجود التاء في (اتقى ، و تَقِيَ و التُّقَى) وغيرها بناء على ابدال الواو إلى تاء ، ونقل آراء كثيرة ، منها رأي الأزهري : وأصل الحرف وَقَى يقِي ، ولكن التاء صارت لازمة لهذه الحروف ، فصارت كالأصلية (٤).

وبناء على عدم وجود التاء في جذر الكلمة الأصلي ، وعدم وجود قرابة صوتية بين التاء والواو ، حاول بعض علماء اللغة المحدثين تقديم تفسير مقبول لوجود سابقة (التاء) في مصادر هذه الأنماط (٥).

---

(١) آل عمران / ٢٨ .

(٢) البحر المحيط ٣ / ٩٤ . وذكر الفراء قراءة الحسن ومجاهد : (تَقِيَّةً) وقراءة السبعة : (تُقَاةً) . وقال: كلّ صواب . ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٠٥ .

(٣) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٤) لسان العرب (وقي) ١٥ / ٤٠٣.

(٥) ينظر تفسير مثل هذه الأنماط في : (سابقة التاء في مصادر العربية) بحث للدكتور: يحيى القاسم، مجلة أبحاث اليرموك العدد الأول / ١٩٩٧ ، ١٤٨ - ١٥٤ .

ويمكن بناء على هذا تفسير سابقة (التاء) في المصدر (تُقَاة) . كما قرأ :افع .

المصدر	الأصل الثلاثي
التُّقية	وَقَى

فالفاء في الأصل الثلاثي ضعيفة وعرضة للتغيير ، وعند صياغة وزن الافتعال ، تتشكل حركة مزدوجة هابطة على النحو الآتي :

وَقَى		او تقى
Waḳā	<	(>)iwtaḳā
(١)		(٢)

فالمقطع (>iw) : مقطع مرفوض في العربية ؛ لذا تميل اللغة إلى حذفه والتخلص منه ، وذلك عن طريق إسقاط الواو الساكنة ، وهذا الحذف يشكل اجحافاً بصيغة الافتعال؛ لأنه يسقط الفاء ، الذي يخلّف فراغاً ملموسا من الناحية الفنولوجية [١].

فبَعد الحذف تصبح صيغة الافتعال على النحو الآتي :

اوتقى		اتقى
(>)iwtaḳā	<	(>)i^{2} * taḳā
(١)		(٢)

وهنا لا بد من التعويض عن المحذوف ، واللغة في هذه الحالة أمام ثلاث طرق [٣] ، إمّا أن تحذف الواو من غير تعويض وهذا لا يكون في وزن الافتعال أو ان تحذف الواو مع تعويضها عن طريق الكسرة التي تشكل نواة المقطع، حيث يتحول المقطع من القصير المغلق الذي يحتوي على المزدوج ، وهذا لا يكون في صيغة الافتعال.

---

(١) ينظر : سابقة التاء في مصادر العربية ١٤٩ .

(٢) تشير هذه العلامة الى الفجوة بعد حذف الواو الساكنة .

(٣) المصدر نفسه ١٥٠ .

وأما الطريقة الثالثة فهي التي تلجأ إليها اللغة ، وذلك عن طريق حذف الواو الساكنة من المقطع (iw<) للتخلص من المزدوج الهابط ، ومن ثم تقوم بتعويض الفجوة عن طريق تشديد تاء الافتعال ، و الصيغة النهاية الناتجة هي :

اتّقاء

(>)ittiḳā>u

(١)

وبعد هذه المرحلة تحدث تحركات جديدة ، من ضمنها صياغة أفعال جديدة وأسماء مثل تقى أو اتّقى تَقْيَة و تُقَاة [١]. وهذه الصيغة الأخيرة (تُقاةً) هي ما جاءت في قراءة (نافع) مصدراً.

٣ - (فِعْلَة)

- قال تعالى : ﴿ إِلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ [٢].

قرأ نافع وباقي السبعة : (رِحْلَةَ) . وقرأ أبو السمال : (رُحْلَةَ) . و ذُكِرَ في توجيه هذا النمط أنَّ (رِحْلَة) مصدرٌ ، و (رُحْلَة) الجهة التي يرحل إليها [٣]. وهناك موضع آخر لورود المصدر على صيغة : (فَعْلَة) في قراءة نافع[٤].

٤ - (فَعْلَة)

- قال تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ ﴾ [٥].

قرأ نافع والقراء السبعة : (رَأْفَة) بسكون الهمزة ما عدا ابن كثير قرأ بفتحها . وقرأ ابن جُريج بألف بعد الهمزة ، وكلها مصادر أشهرها : (رَأْفَة) [٦].

---

(١) ينظر : لسان العرب (وقي) ١٥ / ٤٠٤.

(٢) قريش / ٢ .

(٣) البحر المحيط ١٠ / ٥٤٩ .

(٤) الصافات / ٦ .

(٥) النور / ٢ .

(٦) البحر المحيط ٨ / ٩ وينظر إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ١٥٣ .

وذكر مكي أنَّ (رَأْفَة) فيها لغتان ، إذا كان حرف الحلق عينه أو لامهُ بالتسكين أو بالفتح ، وذكر أنَّ الإسكان أكثر وأشهر [١] . وقد بينت في الفصل الصوتي أنَّ مسألة فتح الأصوات الحلقية ظاهرة غير ملزمة ، وإنما ظهر فتح هذه الأصوات أو فتح الأصوات التي تسبقها في بعض الأنماط اللغوية ، ولا تصل المسألة إلى درجة تعميم هذا الأثر .

ويرى (وليم رايت) أنَّ التاء في صيغة (فَعْلَة) للتأنيث ، ولا تكاد أمثلة : (فَعْلَة) تنفرد بهذه الصيغة ، فكثيراً ما يكون لها مصادر أُخرى ، إلى جانب (فَعْلَة) نحو: (تَلَفَ تَلْفَة و تَلَفاً) و (ذَكَرَ ذَكْرَة و ذِكْراً) . وهي لا تختلف عن (فَعْل) إلاَّ بالتاء ؛ لذا نجد كثيراً من أمثلتها يُرد إلى (فَعْل) [٢].

٥ - (فَعلى)

- قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَاهَا ﴾ [٣].

قرأ نافع وباقي السبعة : (طَغْوَى) وهي مصدرٌ من (الطُغيان) . وقرأ الحسن وغيره: (بِطُغوَاها) وهي مصدر (كالرُّجعى) والقياس (الطُغيا) كـ : (السُّقْيَا) ، ولكنهم شذوا فيه [٤]. وأرى أن تقرير أبي حيان من أنَّ : (الطغيا) هو القياس ، أمرٌ ينسجم مع القاعدة النحوية أكثر من انسجامه مع الاستعمال اللغوي ، إذ قاسه على (السقيا) من : (سقى) ، وهو قياس نحْويّ . ثم إنَّ المصدر : (طغوى) ليس من (الطغيان) بالضرورة ؛ لأنه ورد عن العرب : (طَغَوْتُ) و (طَغَيْت) [٥]. وبالتالي لا يكون ثمَّ قياس يوجب (الطغيا) .

وذكر سيبويه مثل هذا النوع من جملة المصادر التي لحقتها ألف التأنيث [٦].

---

(١) الكشف ٢ / ١٣٣ .

(١) W.wright comparative Agrammer of the semetic language , p. 195 .

(٣) الشمس / ١١ .

(٤) البحر المحيط ١٠ / ٤٨٩ ، ٤٩٠ وينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ٢٧٨ .

(٥) لسان العرب (طغي) ١٥ / ٧ ، ٨ .

(٦) الكتاب ٤ / ٤٠ .

وهناك مواضع أخرى جاءت فيه المصادر منتهية بلاحقة : (ألف التأنيث) في قراءة نافع[1].

اشتراك صيغة (مفعل) مصدراً للفعل الثلاثي وغير الثلاثي .

١ - (مَفْعَل) مصدراً للثلاثي .

- قال تعالى : ﴿ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلاً كَرِيمًا ﴾ [2].

قرأ نافع : (مَدْخَلاً) . وقرأ باقي السبعة : (مُدْخَلاً) [3] . و(مَدْخَلاً) في قراءة نافع مصدر من الفعل الثلاثي : (دَخَلَ يَدْخُلُ) ، ويجوز أن يكون اسماً للمكان [4].

- قال تعالى : ﴿ وَيُهَيِّئْ لَكُمْ مِنْ أَمْرِكُمْ مِرْفَقًا ﴾ [5].

قرأ نافع وابن عامر : (مَرْفِقًا) على وزن (مَفْعِل) . وقرأ باقي السبعة : (مِرْفَقاً) على وزن : (مِفْعَل) و (المَرْفِق) في قراءة نافع مصدرٌ ، وكان القياس فتح الميم في المصدر ؛ لأنه جاء من : (فَعَل يَفْعُل) ، ولكنه جرى نادراً كالمَرْجِع ، وهما لغتان [6]. وقد يكون ما يذكره ابن منظور في توجيه قراءة نافع توجيهاً دلالياً مقبولاً: " فكأنَّ الذين فتحوا الميم وكسروا الفاء ، أرادوا أن يفرقوا بين (المَرْفِق) من الأمر وبين (المِرفَق) من الإنسان " [7].

٢ - (مُفْعَل) مصدراً لغير الثلاثي .

وقد جاءت صيغة (مُفْعَل) مصدراً من غير الثلاثي في القراءة التالية :

---

(١) المؤمنون / ٤٤ .

(٢) النساء / ٣١ .

(٣) السبعة ٢٣٢ .

(٤) حجة ابن خالوية ١٢٢ ، ١٢٣ ، الكشف ١ / ٣٨٦ .

(٥) الكهف / ١٦ .

(٦) الكشف ٢ / ٥٦ .

(٧) اللسان (رفق) ١٠ / ١١٨.

- قال تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ أَنزِلْنِي مُنزَلاً مُّبَارَكاً ﴾ (١).

قرأ عاصم : (مَنْزِلاً) على وزن : (مَفْعِل) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (مُنْزَلاً) على وزن : (مُفْعَل) (٢). وذكر أبو علي الفارسي ومكي والعكبري أنَّ (مُنْزَلاً) في قراءة نافع والسبعة يجوز أن يكون مصدراً بمعنى الإنزال ، ويجوز أنْ يكونَ اسم مكانٍ (٣). وذكر مكي أن (مُنزَل) مصدر لـ (أنزل) ، كأنه قال أنزلني إنزالاً مباركاً (٤) .

ملاحظات حول صيغة (مفعل) في القراءات السبعة :

١ - أن حركة الميم في (مَفْعل) بالضم و الفتح ، لا تشكل قيمة خلافية للتفريق ، بين ما ينبني مصدراً وبين اسم المكان من الفعل الثلاثي : (دَخَلَ يَدْخُل) .

٢ - وكذلك لا تشكل حركة الميم ، قيمة خلافية بين المصدر واسم المكان من الفعل غير الثلاثي مثل : (أنزل) التي يجوز أن يكون (مُنْزَلاً) اسم مكان أو مصدراً .
ومن هنا يمكن عَدّ سابقة (الميم) مع حركتها في بداية الصيغ مُشْكِلة ولا تشكل قيمة خلافية دقيقة إذا فُصِلَت عن سياقها اللغوي .

٣ - ذكر مكي أنَّ (مَرْفِق) و (مِرْفَق) لغتان وحاول ابن منظور التفريق بين الصيغتين دلالياً ، مما يوحي بعدم وضوح القيمة الخلافية في سابقة الميم .

٢ - مصادر غير الثلاثي :

١ - (إِفْعَال)

- قال تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبِّحْهُ وَأَدْبَارَ السُّجُودِ ﴾ (٥).

قرأ نافع وابن كثير وحمزة : وَ (إِدْبَارَ) بكسر الألف . وقرأ باقي السبعة :

---

(١) المؤمنون / ٢٩ .
(٢) السبعة ٤٤٥ ، التذكرة ٢ / ٥٥٨ .
(٣) الحجة ٥ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، الكشف ٢ / ١٢٨ ، إملاء ما منَّ به الرحمن٢ / ١٤٨ .
(٤) الكشف ٢ / ١٢٨ .
(٥) ق / ٤٠ .

(وَأَدْبارَ) بفتح الألف [1]. و (إدْبار) في قراءة نافع مصدر ، جُعِل ظَرْفاً على إرادة إضافة اسم الزمان إليه ، كما يقال : جِئتك مقدمَ الحاجّ، وهو مصدر من الفعل الرباعي : (أدْبَر) [2].

- قال تعالى : ﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ * إِلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴾ [3].

قرأ نافع والقراء السبعة – ما عدا ابن عامر– (لإِيلاَف) مصدراً للرباعي (آلَفَ). وكذلك قرأوا : (إيْلاَفِهِم) مصدراً للرباعي . وقرأ ابو بكر عن عاصم : (بهمزتين) [4]. والمصدر (إفْعال) مقيس للفعل الثلاثي المزيد بالهمزة والصحيح العين [5].

٢ - (تَفَاعُل)

- قال تعالى : ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ ﴾ [6].

قرأ حمزة والكسائي : (تَفَوُّتٍ) بغير ألف. و قرأ نافع وباقي السبعة : (تَفَاوُت) بألف [7]. وذكر ابن خالويه أنَّ (تَفَوُّتٍ) مصدر من الفعل : (تَفَوَّتَ) و (تَفَاوُت) مصدر من الفعل : (تَفَاوَتَ)، أو أنهما لغتان بمعنى واحد [8].

ذكر سيبويه هذا النوع من جملة المصادر: " وَأَمَّا (تفاعلتُ) فالمصدر (التفاعُلُ)، كما أَنَّ (التَّفعُّل) مصدر تفعَّلْتُ" [9].

---

(١) السبعة ٦٠٧ ، التذكرة ٢ / ٦٩١ ، الكنز ٢٤١ .

(٢) حجة الفارسي ٦ / ٢١٣ ، حجة القراءات ٦٧٨ ، الكشف ٢ / ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ٢٤٣ .

(٣) قريش / ١ ، ٢ .

(٤) البحر المحيط ١٠ / ٥٤٨ .

(٥) التطبيق الصرفي ٦٩ ، في الصرف العربي ، نشأة ودراسة ١٥٩ .

(٦) الملك / ٣

(٧) السبعة ٦٤٤ .

(٨) الحجة ٣٤٩ . وكذا ذكر الفارسي في الحجة ٦ / ٣٠٥ .

(٩) الكتاب ٤ / ٨١ .

وذكر الدكتور أحمد علم الدين الجندي عن ابن خالويه أن الفعل : (تفاوَت) جاء مصدره على : (تفاوت) بتثليث الواو فالصيغة المفتوحة : (تفاوَت) عزيت (لبني كلاب)، والصيغة المكسورة : (تفاوِت) لهجة لـ (بلعنبر) ، و يرى أن الضم (تفاعُل) أصل لهذه المصادر، إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء زائدة ، بدليل أن لهجة (كلاب) (تفاوَت) حدث فيها انسجام [1]. ولم يوضح الدكتور الجندي حقيقة هذا الانسجام .

ويمكنني توضيح هذا الانسجام مع مراعاة أنَّ أَصل هذه المصادر هو الكسر (تفاوِت) وليس الضم كما ذكر الجندي اعتماداً على وروده في القرآن [2].
أن الصيغة : (تفاوِت) تشكلت فيها حركة مزدوجة صاعدة على النحو الآتي :

تفاوِت

tafāwitin

فبعد تشكيل الحركة المزدوجة (wi) حدث نوع من الثقل الصوتي ، مما استدعى تغيير في نواتها . (i) وهذا التغيير اتخذ مسارين فيما بعد (ربما بدون أقدمية) على النحو الآتي :

تفاوُت

tafāwutin

حيث تحولت نواة الحركة المزدوجة الصاعدة إلى (u) وهذا نوع من المماثلة بين الحركة الصائتة (u) وشبه الحركة (w) وعلى هذا تبدو الصيغة المضمومة متطورة عن الصيغة المكسورة .

أو تتحول نواة الحركة المزدوجة (wi) إلى فتحة (a) طلباً للخفة على النحوالآتي :

تفاوَت		تفاوِت
tafāwatin	<	tafāwitin
(٢)		(١)

أما سبب وجود المصدر (تفاوُت) في القرآن أكثر من الصيغ الأُخرى – كما ذكر

---

(١) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٩٧ .

(٢) المصدر نفسه ٢ / ٥٩٧ .

الجندي – أو حتى في كلام العرب ، فأرجح أن يكون ذلك لغرض دلالي وصوتي ، فلو حُرك المصدر بالفتح : (تفاوَت) لالتبس بفِعْله : (تفاوَت). ولو حُرك بالكسر (تفاوِت) لتشكلت حركة مزدوجة واوية نواتها مكسورة ، وهذا لا يخفى مدى ثقله . ولست أدعي أنني قمت بإحصاء ما ورد في الكلام العربي الفصيح من صيغ هذا المصدر ، وإنما هو اجتهاد ، حاولت فيه توضيح ما ذكره الجندي وتصويب الانسجام الذي قصده .

٣- (**فِعَّال**) .

قال تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا ﴾ (١).

قرأ الكسائي : (كِذَاباً) . و قرأ نافع وباقي السبعة : (كِذَّاباً) بتشديد الذال (٢). و(كِذَّابَاً) مصدر كالتكذيب و(كِذَابا) مصدر : (كَذَب) (٣).

وذكر ابن منظور وأبو حيان أنَّ (كِذَّاباً) مصدر للفعل (كَذَّب) وهي لغة يمانية فصيحة كما وصفها ابن منظور ، وغيرهم يجعل المصدر على (تفعيل) (٤). وذكر ابو حيان رواية أخرى، وهي أنَّ (كِذَابَاً) بالتخفيف مصدر للفعل (كَذَب) وهي لغة لليمن (٥). أمَّا (تكذيب) – مصدر للفعل (كذَّب) – فقد عزيت مثل هذه الصيغة إلى أهل (الحجاز) (٦).

فسرَّ بعض المحدثين وجود سابقة (التاء) في المصادر التي تأتي على وزن : (تفْعيل) ، انطلاقاً من أنَّ قياس المصدر أن يكون على وزن : (فِعَّال) وأنَّ : (تفعيل) وزن حادث جديد .

حيث تشترك اللغات السامية ، مع اللغة العربية في استعمال وزن الشدة،

---

(١) النبأ / ٣٥ .

(٢) السبعة ٦٦٩ ، اللسان (كذب) ١ / ٧٠٥.

(٣) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ٢٧٩ .

(٤) لسان العرب (كَذَبَ) ١ / ٧٠٦، البحر المحيط ١٠ / ٣٨٨ .

(٥) البحر المحيط ١٠ / ٣٨٨ .

(٦) اللسان (زيل) ١١ / ٣١٧ " وَ تَزَيَّلَ القَوْمُ تَزَيُّلاً وتَزْيِيلاً : تفرقوا ، الأخيرة حجازية رواها اللحياني ".

ولكنها – أي اللغات السامية – تختلف عن العربية في أنها لا تستخدم سابقة (التاء) في أوّل هذا المصدر .[1]

أمّا تفسير استخدام هذه السابقة (التاء) في العربية ، فهو يعود إلى أنّ اللغة العربية ، طوّرت هذا الوزن ، واستعملت هذه السابقة في وزني : (تفعيل) و (تَفْعِلة) لسبب صوتي ، وهو كراهة العربية للتشديد وميلها إلى فكِّهِ، للتخفيف وإبدال أحد الصوتين، صوتاً آخر، عن طريق المخالفة بين الصوتين ، وفي هذه الحالة أُبدل أحد الصوتين تاءً .

وبعدها قد تكون اللغة اتجهت نحو تعميم أثر قانون الأَصوات الصفيرية ، مطبقة إياه على هذا الوزن ، وأما الياء في هذا الوزن فالأَرجح أنها قد جاءت لتمييز هذا الوزن ، عن أوزان الثلاثي : (تَفْعال) و (تِفْعال) [2].

٢ – المشتقات .

(أ) – اسم الفاعل وصيغ مبالغاته .

١ – من الفعل الثلاثي :

– قال تعالى : ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [3].

قرأ نافع : (الخاطُون) بدون همز والظاهر ، أنّه اسم فاعل من : (خطىء) كقراءة الجمهور : (الخاطئون) [4].

---

(١) سابقة التاء في مصادر العربية ، يحيى القاسم ، مجلة أبحاث اليرموك العدد الأول / ١٩٩٧ ، ١٥٥ .

(٢) سابقة التاء في مصادر العربية ١٥٩ . وينص قانون الأصوات الصفيرية على أنه ، إذا ولي التاء صوت صفيري (س ، ش ، ص ، ز) فإنه يحدث قلب مكاني إجباري ، ثم عمم هذا القانون على جميع أمثلة صيغة : (إفتعل) ، ينظر : المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢١٥ – ٢١٧ ، وينظر : سابقة التاء في مصادر العربية ١٧١ .

(٣) الحاقة / ٣٧ .

(٤) البحر المحيط ١٠ / ٢٦٤

- قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الإِصبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا ﴾ (١).

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو : (وجَاعِلَ) اسم فاعل مضافاً إلى (الليل) . وقرأ حمزة والكسائي وعاصم : (وَجَعَلَ) فعلاً ماضياً (٢). ومعنى : ﴿ جَاعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا ﴾ هو جاعل الليل محلاً للسكون (٣) .

٢ - اسم الفاعل من غير الثلاثي .

- قال تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ مُخلَصًا وَكَانَ رَسُولاً ﴾ (٤) :

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو وعاصم : (مُخلِصاً) بكسر اللام. وقرأ حمزة والكسائي : (مُخلَصاً) بفتح اللام (٥).

وقد وصف ابن خالويه قراءة نافع ومن وافقه ، بأنها جاءت اسم فاعل من (أخلص) الرباعي (٦).

والفرق من ناحية دلالية بين (مُخلَصاً) و (مُخلِصاً) أن الله اختار (موسى) - عليه السلام - وأخلصه ، وهذا توجيه القراءة الأولى ، أما القراءة الثانية ، فتوجه على أن (موسى) أخلص العبادة والتوحيد لله غير مراءٍ للعباد (٧).

أمَّا صيغ المبالغة فقد جاءت على الأوزان التالية :

١ - **(فَعُول)**

- قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّه بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ (٨).

---

(١) الأنعام / ٩٦ .

(٢) البحر المحيط ٤ / ٥٩٣ ، ٥٩٤ .

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٣١ .

(٤) مريم / ٥١ .

(٥) السبعة ٤١٠ ، التيسير ١٤٩ .

(٦) الحجة ١٩٤ .

(٧) فتح القدير ٣ / ٣٣٨ .

(٨) البقرة / ١٤٣ .

قرأ نافع وابن كثير وحفص وعاصم وابن عامر : (لَرَؤُوفٌ) على وزن : (لَرَعُوف) في كل القرآن. وقرأ الكسائي وباقي السبعة : (لَرَؤُفٌ) على وزن : (لَرَعُف) . و (فَعُول) بناء أكثر في كلام العرب من بناء . (فَعُل) وأنَّ ذلك لغة غالبة على أهل الحجاز [1].

وقد ذهبت صالحة آل غنيم إلى أن صيغة : (رَؤف) حجازية ، وتابعت أبا حيان الأندلسي على ذلك وذهبت إلى أنَّ صيغة (رؤوف) أشبه ما تكون بلهجات القبائل البدوية لما فيها من إشباع لصوت الضمة الذي يخفف من حدة سرعتهم في الأداء ، ولما فيها من نبر المقطع الأخير ، وهو ما تحرص عليه القبائل البدوية ، وأن قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي جاءت موافقة للهجة الحجازية وأنَّ صيغة : (رؤوف) لم يعزها سيبويه ولا غيره [2].

وأرى أنَّ كلام الباحثة السابق ، يجانب الدقة العلمية وأنَّ فيه بعض الخلط من النواحي التالية :

١ – أنَّ الباحثة اعتمدت على رأي أبي حيان فقط في نسبة الصيغة : (رؤف) إلى أهل الحجاز ، وبالتالي ذهبت إلى نسبة الصيغة الثانية (رؤوف) إلى قبائل بدوية اعتماداً على تبريرات صوتية غير مقنعة للسبب الذي سأذكره تالياً .

٢ – أنَّ ابا حيان – على جلالة قدره – متأخر وأنَّ هناك من هو أقدم منه قد نسب الصيغة : (رؤوف) إلى أهل الحجاز[3] وقد نَسَب القرطبي صيغة : (رَؤف) إلى بني أسد ، ونقل عن الكسائي أن (رَأف) – أيضاً – لبني أسد .

والكسائي أحد القراء السبعة والعالم بوجوه القراءات واللهجات ، نسب الصيغة (رَأف) القريبة من (رَؤف) إلى بني أسد [4] وهم من القبائل البدوية .

٣ – وبناء على ذلك أرى أن قراءة أهل الحجاز (نافع وابن كثير) وابن عامر وحفص عن عاصم ، جاءت موافقة للهجة الحجازيين : (رؤوف) أما الكسائي وحمزة وأبو عمرو

---

(١) حجة الفارسي ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، الكشف ١ / ٢٦٦ .

(٢) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٤٨٢ – ٤٨٥ .

(٣) حجة الفارسي ٢ / ٢٣٠ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢ / ١٠٧ .

وعاصم في رواية أُخرى ، فأرى أنَّ قراءتهم : (رؤف) جاءت موافقة للهجة القبائل البدوية في الكوفة ، الذي لا يشك أنَّ بعضاً منهم لا بدَّ أنّه تأثر بتلك اللهجات . وبناءً على هذا فإني أرى أن صيغة : (رؤوف) لأهل الحجاز ، وصيغة (رؤف) للقبائل البدوية ولا سيما تميم .

فقد ورد في شعر جرير بن عطية الخطفي صيغة : (فَعُل) ، وجرير من تميم مما يؤيد نسبة هذه الصيغة إلى القبائل البدوية ومنهم تميم قال في مدح عبد الملك بن مروان [1].

تَرى للمسلمينَ عَلَيْكَ حَقّاً كَفِعْلِ الوالدِ الرَّؤُفِ الرحيم

٢ - (فَعِل)

- قال تعالى : ﴿ وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ ﴾ [2].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (حَذِرُونَ) على وزن : (فَعِل) . وقرأ باقي السبعة: (حاذِرون) على وزن : (فاعِل) [3].

ويبدو أنَّ الفرق بين صيغة : (فاعِل) وصيغة : (فَعِل) يكمن في مد الحركة الصائتة في (فاء) الصيغة : (فَعِل) ، ومن هنا فرَّق اللغويون بين الصيغتين . قال ابن خالويه : " رجلٌ (حاذِرٌ) فيما يستقبل لا في وقته ، ورجل (حَذِر) : إذا كان (الحذرُ) لازماً له كالخِلْقة" [4]. وذهب مكي والعكبري إلى أنَّ الصيغتين لغتان [5]. وتذهب صالحة آل غنيم إلى نسبة صيغة : (فَعِل) إلى القبائل الحضرية ؛ لما في نطقهم من تؤدة تساعدهم على الانتقال من فتح إلى كسر ، أمَّا القبائل البدوية فقد عُرف عنهم إسكان العين في مثل هذه الحال [6].

---

(١) شرح ديوان جرير ٣٨٢ ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين .

(٢) الشعراء / ٥٦ .

(٣) السبعة ٤٧١ ، التذكرة ٢ / ٥٨٠ ، التيسير ٦٦٥ .

(٤) الحجة ٢٦٧ .

(٥) الكشف ٢ / ١٥١ ، إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ١٦٧ .

(٦) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٤٨١ .

وربما يكون ذلك صحيحاً على أساس أنَّ قراءة ابن كثير ونافع وهم من الحجاز قد جاءت على صيغة : (فعِل) .

(ب) - اسم المفعول

١ - من الفعل الثلاثي .

- قال تعالى : ﴿ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴾ (١) .

قرأ نافع وباقي السبعة : (مَرْضيًّا) اسم مفعول . وقرأ ابن أبي عبلة : (مَرْضُوّاً) مصححاً ، قالت العرب : أرضٌ مَسْنِيَّة و مَسْنُوَّة : وهي التي تُسْقى بالسواني (٢). وقد نسب الفراء : (مَرْضُوًّا) من : (رَضُو) إلى الحجازيين (٣).

٢ - من الفعل غير الثلاثي .

- قال تعالى : ﴿ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ (٤).

قرأ نافع : (مُرْدَفِيْنَ) بفتح الدال . وقرأ باقي السبعة : (مُرْدِفِينَ) بكسر الدال(٥). ووصفت قراءة نافع بأنها اسم مفعول من (أَرْدَف) (٦). والتحول من اسم الفاعل إلى اسم المفعول له غرضٌ دلالي . (فمُرْدِفين) قُصدَ بهم الملائكة الذين قاتلوا مع المسلمين في غزوة (بدر) ومعنى الإرداف هنا ، أنَّ الملائكة أتوا متتابعين : فرقة بعد فرقة ، وذلك أهيب في العيون .

أما (مُرْدَفِيْن) في قراءة نافع ، فهي نعت لـ (ألف) لأن الناس الذين قاتلوا يومَ

---

(١) مريم / ٥٥ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٢٧٦ . والسواني جمع : سانية وهي الناقة التي يستقى عليها ينظر : لسان العرب (سنا) ١٤/٤٠٤ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ١٧٠ .

(٤) الأنفال / ٩ .

(٥) السبعة ٣٠٤ ، التذكرة ٢ / ٤٣٣ ، الكنز ١٦٥ .

(٦) حجة ابن خالوية ١٦٩ ، حجة القراءات ٣٠٧ .

(بَدْر) أُردِفوا بألف من الملائكة ، أي : أُنزلوا إليهم لمعونتهم على الكفار. أو يكون (مُرْدَفِينَ) حال من الضمير المنصوب في : (مُمِدُّكُمْ) . أي : مُمِدُّكُمْ في حالِ إرادفكم بألفٍ من الملائكة [1].

(جـ) - اسما المكان والزمان :

- قال تعالى : ﴿ وَلِكُلِّ أُمَّةٍ جَعَلْنَا مَنْسَكًا ﴾ [2].

قرأ حمزة والكسائي : (مَنْسِكاً). وقرأ نافع وباقي السبعة: (مَنْسَكاً) [3].

ويرى ابو علي الفارسي أنَّ (مَنْسَكاً) لا يخلو أن يكون مصدراً أو اسم مكان إذا كان الفعل على: (فَعَل يَفْعُلُ) [4]. ويرى أبو جعفر النحاس أنَّ (المَنْسَك) يأتي مصدراً ، و ظرف زمان وظرف مكان [5].

وقد اختلف القدامى في التفريق بين الصيغتين : (المَنْسك) بكسر السين وبفتحها كما سبق فابن فارس يرى أنَّ (المَنْسِك) هو الموضع يذبح فيه (النسائك) ، ولا يكون ذلك إلاَّ في القُرْبان [6].

وينقل ابن منظور عن ابي اسحاق الزجاج أنَّ : (مَنْسِك) مكان و(مَنْسَك) مصدر [7]. ونسب الفراء : (المَنْسِك) إلى أهل الحجاز ، و (المنسَك) لهجة لبني أَسد [8].

ذكر ابن المؤدّب أنّه إذا كانت العين في (يفعل) مضمومة أو مفتوحة فإنَّ (المفعَل) مفتوح سواء أُريد به المصدر أو الاسم ، نحو المذهَب (للذّهاب) والمَذْهب

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) الحج ، ٣٤ ، ٦٧ .

(٣) السبعة ٤٣٦ .

(٤) الحجة ٥ / ٢٧٨ .

(٥) إعراب القرآن ٣ / ٩٧ ، ٩٨ .

(٦) مقاييس اللغة (نسك) ٥ / ٤٢٠ : " وزعم ناسٌ أنَّ المنسَك : المكان يألفه وفيه نظر "

(٧) لسان العرب (نسك) ١٠ / ٤٩٨ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٢٣٠ .

لموضع (الذَّهاب) ، إلاَّ أنَّ أحرفاً معدودة جاءت باللغتين : الكسر والفتح ، نحو : المَطْلِع والمَطْلَع ، والمَنْسِك والمَنْسَك [1] .

ونقل عن سيبويه هذا التعليل : (قال سيبويه : لا نرى ذلك ، إلاَّ أن قوماً من العرب تكلموا في (يَفْعِل) منها بالكسر ، فقالوا : (يَنْسِك ، ويَطْلِع ويَغْرِب) ، ثم قالوا في (المَفْعِل) على ذلك القياس ، وكسروه حين جعلوه اسماً ، ثم ماتت لغتهم في (يفعِل) وبقيت الكسرة في (مَفْعِل) في أفهواههم من تلك اللغة ، ولا ننكر ذلك فقد قالوا : يَعْكِفُون ، ويَعْكُفُون ، ويعرِشُون ، ويَعْرُشُون [2] .

وما ذُكِر – هنا – هو تفسير وصفي ، يأتي من أنَّ الفعل (نَسَكَ) له صيغتان في المضارع : أحدهما مستعملة وهي : (يَنْسُك) ، والأخرى : (يَنْسِك) ، وهي الصيغة التي ماتت ، ولم تذكرها معاجم اللغة [3] ، وأشار اليها سيبوية .

وهذا يعني أنَّ صيغة المضارع : (يَنْسِك) ، ماتت في لهجة الحجازيين ، بناءً على ما ذكر من أن صيغة (المنسِك) لهجة لأهل الحجاز .

– قال تعالى : ﴿ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا ﴾ [4].

قرأ ابن كثير : (مُقَامًا) . وقرأ نافع وباقي السبعة (مَقَامًا) [5]. و (مُقام) مصدر من (الإقامة) . و (مَقام) اسم مكان [6].

وذكر مكي أن المصدر واسم المكان من الفعل الذي على وزن (فعل يفعُل) مثل: (قام يقُوم) يأتيان على وزن (مَفْعَل) ، أمّا المصدر واسم المكان من (أقام يقيم) فيأتيان على وزن (مُفعَل) [7] .

---

(١) دقائق التصريف ١٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ١٢٥ .

(٣) ينظر : لسان العرب (نسك) ١٠ / ٤٩٨ ، ٤٩٩ .

(٤) مريم / ٧٣ .

(٥) السبعة ٤١١ .

(٦) حجة ابن خالوية ٢٣٩ ، حجة الفارسي ٥ / ٢٠٥ ، الكشف ٢ / ٩١ .

(٧) الكشف ١٩١/٢ .

- قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِمْ مَوْعِداً ﴾ [1].

قرأ عاصم : (لِمَهْلَكِهِمْ). وقرأ نافع وباقي السبعة : (لِمُهْلَكِهِم) [2]. ووجهت قراءة نافع ومن وافقه من السبعة على أنَّ : (لِمُهْلَكِهِمْ) مصدر مضاف إلى المفعول ، أو اسم زمان [3].

(د) - اسم المرّة .

- قال تعالى : ﴿ وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ ﴾ [4].

قرأ نافع وباقي السبعة: (فَعْلَتَكَ) اسم مرة . وقرأ الشعبي: (فِعْلَتَكَ) اسم هيئة [5].

وهذا خطاب من فرعون ، لسيدنا موسى - عليه السلام - ذكّره عندما دخل عليه بقتله القبطي ، أما في قراءة الشعبي (فِعْلَتَك) فالمقصود الهيئة والحال ، فهو إنكار من فرعون أن يكون الله قد أرسله وقد فعل ما فعل [6].

المبحث الثالث : الفعل المجرد والمزيد وأشهر معاني الزيادة .

وردت في قراءة نافع الصيغ الفعلية المجردة والمزيدة ، وقد بدا الاختلاف واضحاً في توجيه هذه الأنماط اللغوية عند القدامى ، فهم بين منكر لورود الصيغ اللغوية بمعنى واحد وبين مقرٌ لها بمعانٍ واحدة ، ومنهم من نظر الى هذه الصيغ على أساس اللهجات العربية ، فبعض اللهجات تستعمل الصيغة المجردة وبعضها تستعمل الصيغ المزيدة ، وأحياناً ترد الصيغتان بنفس المعنى في اللهجة الواحدة.

---

(١) الكهف / ٥٩ .

(٢) السبعة ٣٩٣ ، الكشف ٢ / ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ١٩٦ وهناك توجيهات أخرى ، ينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن ٢/ ١٠٥ .

(٤) الشعراء / ١٩ .

(٥) البحر المحيط ٨ / ١٤٦ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٧ / ٦٥ .

وقد جاءت الصيغ المجردة والمزيدة في قراءة نافع على النحو الآتي :

١ - (فَعَل) و (أفْعَل)

- قال تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذْ أَدْبَرَ ﴾ (١).

قرأ نافع وحفص عن عاصم : (إِذْ أَدْبَر) . وقرأ باقي السبعة : (إِذا دَبَرَ) (٢). ذكر ابن منظور أن (دَبَر و أدبَر) بمعنى ذَهَبَ (٣). وذكر الفراء والزمخشري أن الصيغتين بمعنى واحد (٤).

وفرَّقَ القرطبي بين صيغة (أدبر و دَبَر) على النحو الآتي : (دَبَر) الليل : إذا مضى ، و أدبَر : (أخذ في الإدبار) (٥).

- قال تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ ﴾ (٦).

قرأ نافع وابن كثير : (فاسْرِ) من : (سريتُ) وقرأ باقي السبعة : (فأسْرِ) من : (أسريت) (٧).

ذكر القدامى أن : (سريت و أسريت) لغتان فصيحتان معروفتان (٨) وقد عزا ابن منظور الصيغة المهموزة : (أسرى) إلى أهل الحجاز(٩). قد جاءت الصيغة المزيدة:

---

(١) المدّثر / ٣٣ .

(٢) معاني القرآن ٣ / ٢٠٤ .

(٣) اللسان (دبر) ٤ / ٢٧٠ .

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٠٤ ، الكشاف ٤ / ١٨٦ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٩ / ٥٥ وفي حجة ابن خالويه ٣٥٥ : " أدبر ولّى ، ودَبرَ : جاء خلفي ، وقيل هما لغتان بمعنى " .

(٦) هود / ٨١ .

(٧) السبعة ٣٣٨ ، التذكرة ٢ / ٤٦٠ .

(٨) فعلت وأفعلت للسجستاني ٧٩ ، حجة ابن خالوية ١٨٩ ، حجة القراءات ٣٤٧ .

(٩) اللسان (سرا) ١٤ / ٣٨١.

(أسرى) في شعر حسان بن ثابت وهو حجازي [1] :

أَسْرَتْ إِلَيْكَ ولَمْ تَكُنْ تَسْرِي تُزْجِي الشمالُ عليه وابل البَرَدِ

- قال تعالى : ﴿ لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ ﴾ [2].

قرأ الأَصمعي عن نافع : (لِنُفْتِنَهُمْ) من (أَفْتَنَه) إذا جعل الفتنة واقعة فيه [3].

ونسب أبو حاتم السجستاني صيغة (فَتَن) المجردة إلى (قريش) ، في حين نسب الصيغة المزيدة إلى تميم وقد وسع ابن منظور دائرة هذه الصيغ فنسب الصيغة الأولى إلى الحجاز والثانية إلى نجد [4].

وقد جاءت اللغتان في شعر أعشى همدان [5] :

لَئِن فَتَنَتْنِي لَهْيَ بالأَمسِ أَفْتَنَتْ سعيداً فأَمسى قد قَلا كلَّ مُسْلِمِ

مما دفع الأَصمعي الى انكار هذا الأمر حتى قال: " هذا سمعناه من مخنث وليس بثَبت" [6].

ويتضح أن الأصمعي ينكر ورود الصيغتين في لهجة واحدة ، أَما وصفه للشاعر بأَنَّه (مخنث) فهذا حكم يتنافى مع الروح العلمية ووصف اللغة .

ويبدو أنَّ سيبويه كان يفرق بين الصيغتين قال : " وزعم الخليل أنّك حيث قلت فَتنتُه وحزنته ، لم ترد أن تقولَ : جعلته حزيناً وجعلته فاتناً ولكنك أردت أن تقول : جعلت فيه حُزناً وفتنةً. وقال بعض العرب : أفتنتُ الرجلَ ، أرادوا جعلته فاتناً " [7].

---

(١) اللسان (سرا) ١٤ / ٣٨١ . والبيت في ديوان حسان ص ١٠٢ برواية :

حَيِّ النَّضِيرَةَ رَبَّةَ الخِدرِ أَسْرَتْ إِلَيكَ ولَمْ تَكُنْ تَسْرِي

(٢) طه / ٣١ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ٤٠٠ .

(٤) فعلت وأفعلت ٩٩ ، اللسان (فتن) ١٣ / ٣١٧.

(٥)فعلت وأفعلت للسجستاني ١٠٠ ، اللسان (فتن) ١٣ / ٣١٧ .

(٦) فعلت وأفعلت للسجستاني ١٠٠ .

(٧) الكتاب ٤ / ٥٧ . وينظر (فتن وأفتن) : حجة الفارسي ٦ / ٣١٢ ، الكشف ٢ / ٣٣٢ .

ويبدو أنَّ الباحثة صالحة آل غنيم تنفي أن يكون سيبويه قد فرّق بين الصيغتين ، ولكنه يريد أن يفرق بينهما في أصل الاشتقاق : " فهو يريد أن يقول : أنَّ (فَتَنَ) المتعدي هو فعل آخر في لغة أخرى غير (فَتَن) اللازم الذي يتعدى بالهمزة " [١].

ويبدو لي أن سيبويه يفرق بين الصيغتين ، سواء أكان ما قالته الباحثة صحيحا أم غير صحيح من حيث أن سيبويه ينظر إلى أمر التعدي واللزوم واللهجات في هاتين الصيغتين. وهناك مواضع أخرى جاءت في قراءة نافع وفق هاتين الصيغتين [٢].

وتناول المحدثون مسألة ورود الصيغتين في اللهجات العربية ، فهم بين منكر لورودهما بمعنى واحد ، ومقرٌ بوجودهما ، فمن الذين ينكرون هذا الأمر الدكتور أحمد علم الدين الجندي يقول : " لا يعقل أنَّ بعض الأفراد في البيئة الواحدة ، يؤثرون صيغة (فعل) وبعضهم يؤثر صيغة (أفْعَل) ... ومما لا شك فيه أنَّ صيغة : (أفْعَل) تدل على معانٍ كالتعدية ، والتعريض ، والسلب ، تختلف فيها عن (فعل) [٣].

في حين ذهب آخرون إلى أنَّ في رأي الجندي تضييقاً على السماع ، إذ إنَّ الشواهد من القراءات القرآنية تنفي كلامه ، فيمكن للصيغ أن تتبادل دون النظر إلى البيئة ، وهذه القراءات بعضها متواتر ، زيادة على الشواهد الشعرية ، التي تؤيد التبادل بين الصيغ [٤].

وتبرر الباحثة صالحة آل غنيم ميل اللهجات البدوية إلى صيغة (أفعل) في بعض الأنماط اللغوية مثل : (أفتن) إلى ايثار القبائل البدوية صوت الهمزة ، وميلها إلى المقاطع المغلقة [٥]. وربما يكون هذا السبب هو الذي دفع كثيراً من القدامى والمحدثين إلى عزو كثير من الصيغ المجردة : (فعل) إلى الحجاز والصيغ المزيدة : (أفعل) إلى تميم والقبائل البدوية في مثل: (جزى و مرج وفتن و سحت و جنب) مقابل :

---

(١) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٣٩٥ .

(٢) يس / ٦٨ ، القلم / ٥١ .

(٣) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٦٢١ .

(٤) منهج أبي حيان ٢٢٢.

(٥) اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا ونية ٣٩٨.

(أجزى ، وأحرج وأفتن ، وأسحت وأجنب) [1].

وقد تبيَّن سابقا أنَّ أهل الحجاز يميلون إلى التخلص من صوت الهمزة بالتخفيف والحذف والتسهيل : (بين بين) ، ويمكن – هنا – أن يكونوا قد تخلصوا من صوت الهمزة في كثيرٍ من الصيغ اللغوية التي تأتي على وزن (أفعل) وقد أُلف في موضوع (فعل) و (أفعل) مؤلفات [2].

٢ – (فاعَل) و (فعل)

– قال تعالى : ﴿ وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ ﴾ [3].

قرأ نافع وابن كثير وابو عمرو: (يخادعون). وقرأ باقي السبعة : (يخدعون) [4]. ويذكر مكي أن (خادع) و (خدع) بمعنى واحد ، وإن كان هناك من يفرق بين الصيغتين من القدامى [5].

– قال تعالى : ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [6].

قرأ ابو عمرو : (وَعَدْنا). وقرأ نافع وباقي السبعة : (واعدنا) [7].

وفي توجيه قراءة نافع وباقي السبعة ، ذكر ابن خالويه وأبو حيان : أنَّه يحتمل أن تكون (واعد) بمعنى (وعد) ، ويكون (واعد) صدر من واحد ، ويحتمل أن يكون من اثنين على أصل : (المفاعلة) [8].

وقد ساق ابن منظور رأي الزجاج في تعقيبه على قراءة : (واعدنا) . قال :

---

(١) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٦١٤ – ٦١٩ ، منهج أبي حيان ٢٢٠.

(٢) فعل و أفعل للاصمعي ، فعل و أفعل للسجستاني وفعل و أفعل للزجاج .

(٣) البقرة / ٩ .

(٤) التذكرة ٢ / ٣٠٩ ، التيسير .

(٥) الكشف ١ / ٢٢٥ . ومنهم أبو عمرو بن العلاء ومكي ؛ ينظر المصدر نفسه ٢٢٥/١ .

(٦) البقرة / ٥١ .

(٧) السبعة ١٥٤ ، التذكرة ٢ / ٣١٣ .

(٨) الحجة ٧٧ ، البحر المحيط ١ / ٣٢١ .

" وأمّا واعدنا هذا فجيد ؛ لأن الطاعة في القبول ، بمنزلة المواعدة ، فهو من عند الله وعد ، ومن موسى قبول واتباع ، فجرى مجرى المواعدة " [١].

وذكر الصفاقسي : أنّ (واعدنا) يحتمل أن يكون على بابه من (المفاعلة) ، ومعناه : أنّ الله وعد موسى – عليه السلام – الوحي ، وموسى وعده المجيء ، أو أنّ الوعد من الله ، وقبوله من موسى ، وقبول الوعد يشبه الوعد .

وذكر عن القفال : أنه لا يبعد أن الآدمي يعد الله ، أي : يعاهده . أو أنّ (وعد) بغير طلب ، و (واعد) بطلب ، وأنكر أبو عبيدة (واعدنا) ، قال : لأنها لا تكون إلا من البشر [٢]. وهناك مواضع أخرى في قراءة نافع جاءت على صيغة (فاعل) [٣].

والواقع أن القدامى يذكرون أن (خادع ولامس وعاقد وطارق وعاقب ...) تأتي بمعنى الصيغة المجردة (فعل) [٤].

وذهب بعض المحدثين إلى إنكار تساوي صيغ (فعل) و (فاعل) بمعنى واحد ، إذ المشاركة واضحة في (فاعل) مثل (خادع) و(لامس) ، وهو وزن مزيد له معنى مستقل، وهو موجود في العربية ، بمد حركة فاء الفعل ويوجد في العبرية والحبشية [٥]. وأرى أنّ صيغة (فاعل) في قراءة نافع ، جاءت بمعنى المجرد على طريقة الاستغناء ، فالأصل المجرد مستغنى عنه بهذه الأنماط .

٣ – (فعّل) و (أفْعَل)

---

(١) اللسان (وعد) ٣ / ٤٦٢ .

(٢) المجيد في إعراب القرآن المجيد ٢٤٤ .

(٣) النساء / ٣٣ (عاقد) . ٤٣ (لامس) ، المائدة / ٦ (لامس) .

(٤) مجاز القرآن لابي عبيد ١ / ٣١ ، حجة الفارسي ١ / ٣١٣ – ٣١٩ ، الكشف ١ / ٣٨٨ ، اللسان (عقد) ٣ / ٩٧، (خدع) ٨ / ٦٣. وذكر ابن السراج في الاصول ٣ / ١١٩ عن صيغة (فاعل) ما يلي: " وأصله أن يكون لتساوي فاعلين في (فعل) وذلك نحو ضاربتُهُ وكارمتُهُ " .

(٥) المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٣٢ ، وينظر : منهج أبي حيان ٢٣٢ .

- قال تعالى : ﴿ إِنَّا لَمُنَجُّوهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [1].

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وابو عمرو وعاصم : (لَمُنجُوهُمْ) . وقرأ حمزة والكسائي : (لَمُنْجُوهُمْ) [2].

وذكر في توجيه هذا النمط أنّ الصيغة المشددة أخذت من : (نجَّى) والمخففة أُخذت من : (أنجَى) [3].

أما في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ ﴾ [4].

فقد قرأ نافع الصيغة الأولى مشددة من (نجَّى) والصيغة الثانية مخففة من (أنجى) ، جمع بين التّعدية بالهمزة والتضعيف [5].

وتكرير عين الفعل للدلالة على الشدة والتكرار في الحدث ، ظاهرة عامة في اللغات السامية [6]. ومن ناحية أخرى وظفت العربية أوزان الأفعال فيها ، توظيفاً دلالياً دقيقاً ، بحيث تؤدي المعاني بتفاوت دقيق بينها ، من حيث الزمن والهيئة (Aspekt) [7].

٤ - (فَاعل) و (فَعَّل)

ويبدو الإختلاف بين هاتين الصيغتين ، اختلافاً لهجياً ، فقد نسبت الصيغة المشددة إلى القبائل البدوية وخصوصاً قبيلة تميم ، في حين نسبت الصيغة الأخرى (فاعل) إلى الحجاز ، وهذا أمرٌ له ما يبرره عند المحدثين ، وسأسوقه بعد ذكر مجموعة من القراءات التي قرأ بها نافع .

---

(١) الحجر / ٥٩ .

(٢) السبعة ٣٦٧ ، التذكرة ٢ / ٤٨٧ .

(٣) حجة ابن خالوية ١٨٥ ، حجة الفارسي ٥ / ٤٨ .

(٤) الأنعام / ٦٣ ، ٦٤ .

(٥) البحر المحيط ٤ / ٥٤٢ . قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٦٢ : " قد يجيء (فعّلتُ) و (أفعلت) في معنى واحد مشتركين .

(٦) المدخل علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٣٢ ، وينظر : منهج أبي حيان ٢١٦ .

(٧) خصائص العربية في الأفعال والأسماء دراسة لغوية مقارنة إسماعيل عمايرة ٢٥ ، ٢٦ .

- قال تعالى : ﴿ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾ (١).

قرأ ابن كثير وابن عامر : (يُضَعَّفْ). وقرأ أبو عمرو : (يُضَعَّفْ) . وقرأ نافع وباقي السبعة: (يُضَاعَفْ) (٢).

ذكر الفارسي أنَّ : (ضاعف) و (ضَعَّفَ) بمعنى واحد فيما نقله عن سيبويه ، وذكر أيضاً أن (ضاعف) لغة أهل الحجاز ، و (ضَعَّف) لغة بني تميم فيما نقله عن أبي الحسن الأَخفش (٣).

- قال تعالى : ﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ ﴾ (٤).

قرأ نافع وأبو عمرو والكسائي وحمزة : (تُصَاعِر) . وقرأ باقي السبعة : (تُصَعِّر) (٥). ويمكن توجيه هذه القراءة ، كما وجهت القراءة السابقة ، فقد نقل الفارسي (تُصَعِّرْ) و (تُصَاعِرْ) بمعنى واحد عن سيبويه ، والصيغة الأولى لهجة لبني تميم ، والثانية لهجة لأهل الحجاز كما نقل عن أبي الحسن الأخفش (٦). ولا ترد هذه الصيغ على وتيرة واحدة ، فقد قرأ نافع بالصيغة المضعّفة (عَقَّد) في قوله تعالى : ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ﴾ (٧).

---

(١) الأحزاب / ٣٠ .

(٢) السبعة ٥٢١ ، التذكرة ٢ / ٦١٧ .

(٣) الحجة ٥ / ٤٧٣ والاخفش هذا هو أبو الحسن علي بن سليمان بن الفضل الأخفش الأصغر أو الصغير ، وهو من شيوخ أبي علي الفارسي ، وتوفي في بغداد سنة (٣١٥) هـ . ينظر : ما كتبه محقق كتاب حجة الفارسي ١ / ٢٧ ، ٢٨ . ومنهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية للدكتور عبد الأمير الورد ٢٢ ، ٢٣ .

(٤) لقمان / ١٨ .

(٥) السبعة ٥١٣ ، التذكرة ٢ / ٦١١ ، ٦١٢ .

(٦) الحجة ٥ / ٤٥٥ ، وكذا في الكشف ٢ / ٨٨ وذكر ابن منظور في اللسان (صَعَر) ٤ / ٤٥٦ : " صَعَّر خدَّه وصَاعَرَهُ : أمالهُ من الكبر " .

(٧) المائدة / ٨٩ وينظر قراءة نافع : السبعة ٢٤٧ .

والحجة لمن شدد عند مكي أنَّه أراد تكثير الفعل على معنى : (عقد بعد عقد) أو يكون أراد تكثير العاقدين للأيمان ، أو يكون شدَّد لوقوع لفظ الايمان بالجمع بعده [١].

وذكر الفارسي غير تكثير الفعل ، وهو أنَّ (عقَّد) مثل (ضعَّف) لا يراد به التكثير[٢]. وبناءً على رأي الفارسي الثاني ، فإن الأنماط المشددة ، جاءت بنفس معنى المخففة (فاعل) .

أما تفسير ظاهرة التشديد عند بعض المحدثين ، فقد ذهب بعض منهم إلى أنَّ التشديد سمة من سمات اللهجات البدوية ، الذين يميلون إلى رفع أصواتهم و الجهر بها حتى تُسمع ، بسبب اتساع الرقعة وتباعد المسافة ، وانعدام الحواجز التي يمكن أن تصدّ الصوت ؛ لذا يلجأون إلى وسائل الجهر و التفخيم و التشديد ، في نطقهم للأصوات اللغوية ؛ في حين لا يميل أهل الحواضر لمثل هذه الوسائل ؛ لأنهم يميلون إلى التؤدة والليونة في كلامهم [٣].

وهذا الرأي أخذ به الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، وذكر رأياً آخر هذا نصه : " وقد يكون التشديد أو التثقيل مظهراً من مظاهر التطور اللغوي ، إذ هو بمثابة عملية ترميم في جسم العربية ، تقوم بها على فترات متقاربة لإصلاح لفظ قد بلي ، أو انعاش كلمة قد لحقها المرض ، فالكلمة المخففة مثل : (فَعَل) ربما كانت تدل على التكثير في سابق عهدها، ثم بتطور الزمن ، ضعف هذا المعنى فيها ، فتهب اللغة عندئذٍ لتقوم بترميم هذا الخلل الذي طرأ – فتضيف التشديد إلى هذا الوزن – حتى تعيد له قوته " [٤].

وتبعاً لهذا الرأي ، فإنَّ التشديد ، مرحلة من مراحل تطور اللغة ، ومن المسلم به في هذه الحالة ، أنَّ الضعف في الدلالة يسري على كل اللغات ، بل ربما – في هذه الحالة – يسري على لهجة أهل الحواضر أكثر من البادية، وما دام التشديد سمة من

---

(١) الكشف ١ / ٤١٧ .

(٢) الحجة ٣ / ٣٥١ . وذكر أبو زرعة في حجة القراءات ٢٣٤ ، أنَّ التشديد يراد به الكثرة .

(٣) الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز ، صاحب أبو جناح ٤٥ ، ٤٦ . وينظر مثل هذا الرأي في : اللهجات العربية في التراث ٢ / ٦٥٧ .

(٤) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٦٥٧ ، ٦٥٨ .

سمات اللهجات البدوية ، فيبدو لي أنَّ الرأي الأوّل أصوب ، و قبوله كناحية نظرية أسلم من الرأي الثاني الذي يؤدي إلى وجود التشديد في اللهجات كلها .

٥ - (فَعَل) و (أفتَعل)

- قال تعالى : ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّي ﴾ (١).

قرأ نافع وأبو عمرو : (يَهْدِّي) باسكان الهاء وتشديد الدال (٢).

وذكر أبو زرعة أنَّ الأصل : (يهتدي) فأدغمت التاء في الدال ، وتركت ساكنة ، كما كانت ، ونقل عن الفراء أن العرب تقول : (هدى واهتدى) بمعنى واحد ، وهما جميعاً في أهل الحجاز (٣).

وأمَّا تسكين الهاء فهو أمرٌ غير مقبول ، ولا يمكن أن يقرأ نافع وأبو عمرو بتسكين الهاء وتشديد الدال ، لأنه عند ذلك سيتشكل عنقود صوتي غير مقبول (yahddī)، وهو المكون من الهاء الساكنة والدال المشددة ، والذي يتكون من الدال الساكنة والدال المتحركة ، وهذا غير مقبول في النظام المقطعي للغة العربية ، وعلى هذا لا بُدَّ أنَّ قراءتهما كانت باختلاس الكسرة ، أي (yahĕddī) : حتى يكون الأمر موافق للناحية الصوتية .

ومثل هذا يقال عن قراءة نافع : (تَعْدُوا) بتسكين العين وتشديد الدال في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ ﴾ (٤). إذ يتشكل عنقود صوتي مرفوض على النحو الآتي : (ta<ddū) ، فلا بدَّ أنَّه قرأ باختلاس الضمة (ta < ŏddū) ؛ لموافقة الناحية الصوتية .

---

(١) يونس / ٣٥ .

(٢) السبعة ٣٢٦ ، التذكرة ٢ / ٤٥٠ .

(٣) حجة القراءات ٣٣١ ، ٣٣٢ .

(٤) النساء / ١٥٤ ، وتنظر قراءة نافع : حجة القراءات ٢١٨ .

٦ - (فَعَل) و (فَعَّل)

- قال تعالى : ﴿ قَدَّرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ (١).

قرأ عاصم : (قَدَّرْنَا) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (قَدَرْنا) ، يقال قَدَرْتُ الشيء في معنى : (قَدَّرْتُهُ) (٢).

- قال تعالى : ﴿ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ ﴾ (٣).

قرأ نافع والقراء السبعة : (فَقَدَرَ) بدون تشديد ما عدا ابن عامر فإنَّه شدد (فَقَدَّر) (٤). ويرى أبو حيان أنَّ (قَدَرَ) و (قَدَّر) بمعنى واحد وهو (ضيق) في حين يرى أبو زرعة وغيره أنها لغات للعرب (٥).

قال سيبويه : " هذا باب : (فَعَلْتُ) على (فعَّلتُ) لا يشركه في ذلك (أفعلت) ، تقول : كَسَرْتُها و قَطَعْتُها ، فإذا أردت كثرة العمل قلت : كَسَّرْتُهُ و قَطَّعْتُهُ ، وأعلم أنَّ التخفيف في هذا جائز كلُّه عربيّ " (٦).

وقد حلل الدكتور عبد الصبور شاهين تضعيف العين تحليلاً صوتيا بعيداً عن المعنى بقوله " ويلاحظ أنَّ تضعيف العين إنما يعني في التحليل الصوتي ، تطويل مدة النطق بها من مخرجها حتى يمكن أنْ يقال : أنَّ الصامت المضعف هو صامت طويل ، وكذلك طول الحركة ، فهو يعني صوتياً مضاعفة زمن النطق بالحركة القصيرة ، لتصبح حركة طويلة أو حرف مدّ " (٧).

٧ - المطاوعة .

---

(١) الحجر / ٦٠ .

(٢) حجة الفارسي ٥ / ٤٨ ، و وردت القراءة في : التذكرة ٢ / ٤٨٦ .

(٣) الفجر / ١٦ .

(٤) البحر المحيط ١٠ / ٤٧٤ .

(٥) حجة القراءات ٧٦١ ، إتحاف فضلاء البشر ٤٣٨ .

(٦) الكتاب ٤ / ٦٤ .

(٧) المنهج الصوتي للبنية العربية ٧ .

- قال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ﴾ [1].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (اتَّبَعَ) وقرأ باقي السبعة (أَتْبَعَ) [2].

وذكر مكي أنَّ (اتَّبَعَ) في قراءة نافع ومن وافقه مبنية على (افتعل) مطاوع (فَعِل) فهو يتعدى إلى مفعول واحد مثل (تَبِعَ) [3]. ومن المطاوعة بين الصيغ ما ورد في القراءة التالية :

- قال تعالى : ﴿ لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي ﴾ [4].

قرأ حمزة والكسائي : (يَنْفَدَ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (تَنْفَدَ) [5]

وذكر أبو حيان أن (تَنْفَدَ) في قراءة نافع ومن وافقه مطاوع لـ : (أَنْفَدَ) [6] و ظاهرة المطاوعة موجودة في اللغات السامية، بمظاهر متنوعة، بزيادة مقطع أول الفعل ، مثل زيادة المقطع (ta) : على وزن (فَعَّل) مثل: (تَقَتَّل) في العربية . و(⊤ØÞ) takattala في الحبشية . أو بزيادة (النون) مثل : (انكسر) في العربية وفي ماضي العبرية [7]:

المبحث الرابع : الصيغ الصرفية

(أ) - بعض صيغ الماضي :

١ - صيغة (فَعَل) بدلا من (فَعِل)

- قال تعالى : ﴿ فَإِذَا بَرِقَ الْبَصَرُ ﴾ [8].

---

(١) الكهف / ٩٢ .

(٢) السبعة ٣٩٧ ، التذكرة ٢ / ٥١٥ .

(٣) الكشف ٢ / ٧٢ .

(٤) الكهف / ١٠٩ .

(٥) السبعة ٤٠٢ .

(٦) البحر المحيط ٧ / ٢٣٣ .

(٧) المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي . وينظر : منهج أبي حيان ٢٢٤ .

(٨) القيامة / ٧ .

قرأ نافع : (بَرَق) بفتح الراء. وقرأ باقي السبعة : (بَرِق) بكسر الراء [١]. وفي توجيه قراءة نافع مذهبان :

أحدهما : دلالي وهو أنَّ (بَرَق) من البريق ، و (بَرِق) من : البَرَق وهو (الفَزَع) ، وفي الحديث : " إذا برقت الأبصار " بكسر الراء وبفتحها. فبالفتح بمعنى (البريق واللَّمُوع)، وبالكسر بمعنى : (الحيرة) [٢].

وثانيهما : ما ذكره أبو علي الفارسي عن أبي الحسن الأخفش ، من أنَّ الصيغة المفتوحة (بَرَق) لغة و (بَرِق) أكثر في كلام العرب [٣]. وقيل : هما لغتان في التَّحيُّر والدَّهشة [٤].

٢ - صيغة (فَعِل) بدلاً من (فَعَل)

- قال تعالى : ﴿ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ [٥].

قرأ نافع : (عَسِيْتُمْ) بكسر السين . وقرأ باقي السبعة : (عَسَيْتُمْ) بفتح السين [٦].

وذكر الفارسي أن الأكثر في (عَسِيْتُ) هو فتح السين ، فإذا أُسند الفعل إلى اسم ظاهر فقياس (عسِيتُم) أن يقال : (عَسِيَ زيدٌ) بالكسر[٧]. وذكر أبو حيان عن أبي بكر الأدفوي : أنَّ أهل الحجاز يكسرون السين من (عسى) مع المضمر، و إذا قيل : عسَى زيدٌ، فليس إلاَّ الفتح [٨].

---

(١) حجة القراءات ٧٣٦

(٢) لسان العرب (برق) ١٠ / ١٥ / ١٦ .

(٣) الحجة ٦ / ٣٤٥ . وذكر ابن الجوزي أنَّ (بَرَق) أكثر وأجود في الكلام العرب . ينظر زاد المسير في علم التفسير ٨ / ٤١٨ .

(٤) الدر المصون ١٠ / ٥٦٦ .

(٥) البقرة / ٢٤٦ .

(٦) السبعة ١٨٦ .

(٧) الحجة ٢ / ٣٥٠ .

(٨) البحر المحيط ٢ / ٥٧١ .

وذكر مكي أن الفتح في السين ، هي اللغة الفاشية ، وعليها أجمع القراء ونافع معهم، إذا لم يتصل بمضمر ، وإنما خالفهم نافع مع المضمر [١].

وهذا يعني أن اللهجة الحجازية ، تفرق في الاستعمال بين (عسى) مع الاسم الظاهر و (عسى) مع الضمير ، فهي تفتح السين في الحالة الأولى وتكسر السين في الحالة الثانية ، وقد جاءت قراءة نافع موافقة للهجة الحجازيين في هذا الموضع ، أما مع الاسم الظاهر ، فقد قرأ بفتح السين كما يفعل القراء الستة ، وأهل الحجاز .

وما حدث في قراءة نافع (عَسِيتُم) هو نوع من المماثلة بين الحركة (i) وشبه الحركة (y) . إذ انقلبت الفتحة (a) الى كامل خصائص شبه الحركة (y) .

(ب) - صيغ المضارع

١ - صيغة : (يَفْعُل) بدلاً من (يَفْعِل) .

- قال تعالى : ﴿ فَأَتَوْا عَلَى قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَى أَصْنَامٍ ﴾ [٢].

قرأ حمزة والكسائي : (يَعْكِفُون) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (يَعْكُفُونَ) [٣]. وذكر أن (يعكِف) لغة لأسد [٤] .

وذكر في توجيه هذا النمط أنَّ الضم والكسر في (يعكفون) لغات مثل : (يَعْرِش ويَعْرُش) و(يَحْشُر و يَحْشِر) [٥]. ومن الملاحظ أنَّ المصادر لا تسعفنا - كثيراً - في نسبة صيغ الفعل المضارع الى لهجاتها وتكتفي في الغالب بالإشارة إلى أنها لغات ، أو تنسب الصيغة الواحدة الى أكثر من لهجة [٦] .

---

(١) الكشف ١ / ٣٠٣ .

(٢) الأعراف / ١٣٨ .

(٣) السبعة ٢٩٢ .

(٤) إتحاف فضلاء البشر ٢٢٩ .

(٥) حجة الفارسي ٤ / ٧٤ ، الكشف ١ / ٤٧٥ ، وفي اللسان (عكف) ٩ / ٢٥٥ : عَكَفَ يَعْكُفُ ويَعْكِفُ : لزم المكان " .

(٦) ينظر : اللهجات العربية في القراءات ٢ / ٥٥٧ - ٥٨٥ . الفصل الثالث : " الأفعال في لهجات القبائل العربية " .

- قال تعالى : ﴿ وَمَا يَعْزِبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ ﴾ [1].

قرأ الكسائي : (يَعْزِب) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (يَعْزُب) . في هذا الموضع وفي سورة سبأ [2]. وذكر في توجيه هذا النمط أن : (يَعْزِب و يَعْزُب) لغتان ، بمعنى يغيب [3] .

ويلاحظ أنَّ الكسائي قرأ صيغة المضارع التي ذكرتُها والتي ستأتي بالكسر ، مما يعني أنَّه ربما قرأ وفق لهجة القبائل البدوية التي سكنت الكوفة وما حولها . على الرغم من أنَّ هذا الاستنتاج ليس كافياً ولا دليلاً قطعياً ؛ لأنَّ القراءة أساسها التلقي والمشافهة .

٢ - صيغة : (يَفْعِل) بدلاً من (يَفْعُل) .

- قال تعالى : ﴿ وَمَا كَانُوا يَعْرِشُونَ) [4].

قرأ عاصم في رواية ابن عامر : (يَعْرُشُون) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (يَعْرِشُوْنَ) [5].

وذكر ابن خالويه أنَّ كل فعل انفتحت عين ماضيه ، جاز كسرها وضمها في المضارع قياساً ، إلاَّ أن يمنع السماع من ذلك ، وما كانت عين ماضيه مضمومة ، لزمت الضمة عين مضارعه ، الاَّ أن يشذ من الباب ، فلا حكم للشاذ [6].

وذكر عن الكسائي أن بني تميم يقولون : (يَعْرِشون) [7].

---

(١) يونس / ٦١ .

(٢) الكشف ١ / ٥٢٠ والموضع الثاني آية / ٣ : ﴿ لاَ يَعْزُبُ ، عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ ﴾ .

(٣) الكشف ١ / ٥٢٠ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤ / ١٦٧ ، اللسان (عزب) ١ / ٩٥٦ .

(٤) الأعراف ١٣٧ .

(٥) السبعة ٢٩٢ .

(٦) الحجة ١٦٢ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٤٧ ، وذكر الفارسي في الحجة ٤ / ٧٥ ومكي في الكشف ١ / ٤٧٥ ، أنهما لغات دون أن ينسبوها .

ومن الملاحظ على مسألة التبادل بين صيغ المضارع في القراءة ، أنه جرى بين الحركتين الصائتتين (الضمة والكسرة) . وقد تنبه لهذه المسألة ابن دَرَسْتَويه في شرح الفصيح ، فذكر أن كلّ ما كان ماضيه (فعَلت) بفتح العين ، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق ، فإنه يجوز في مستقبله : (يفعل) ضم العين وكسرها ، مثل نفر ينفِر وينفُر ، وشتم يشتِم ويشتُم ، فهما شيء واحد ، لأن الضمة أخت الكسرة في الثقل [١].

كما أجاز ابن خالويه – كما مرّ – الفتح والكسر في كل فعل .. انفتح عين ماضيه إلا أن يمنع القياس .

وفيما روي عن أبي زيد أنه قال : " طفتُ في عُليا قيس وتميم مدةً أسأل عن هذا الباب صغيرَهم وكبيرَهم ؛ لا أعرف ما كان منه بالضم أولى ، وما كان منه بالكسر أولى ، فلم أجد لذلك قياساً ، وإنما يتكلم به كل امرىء منهم على ما يَستَحسن ويستخف ، لا على غير ذلك " [٢].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن السبب يكمن في أنّ صوتي الضمة والكسرة من الأصوات الضيقة في حين أنّ الفتحة من الأصوات المتسعة وهذه القرابة هي السبب في جواز وقوع إحداهما مكان الأخرى في عين المضارع ، لذلك كانت القبائل العربية القديمة لا تثبت على حال واحدة في ضبط عين المضارع بواحدة منهما [٣].

ويرى أنه بسبب العلاقة القوية بين الحركتين تطورت كل واحدة منهما في الجغزية (الحبشية القديمة) الى الكسرة الممالة (e) ، ومما يدل على أنهما كانتا في أذن الحبشي شيئاً واحداً ، أو كالشيء الواحد [٤].

---

(١) ينظر رأي ابن درستويه في المزهر ٢٠٧/١ .

(٢) المصدر نفسه ٢٠٧/١ ، ٢٠٨ .

(٣) المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ٩٤ ، ٩٥ .

(٤) المصدر نفسه ٩٥ /٩٦ .

٣ - **صيغة (يَفْعِل) بدلاً من (يَفْعَل) .**

- قال تعالى : ﴿ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ ﴾ (١).

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي : (يَحْسِبُهُمْ) و (تَحْسِبَنَّ) بكسر السين في كل القرآن . وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة بفتح السين في كل القرآن (٢).

وذكر في توجيه هذا النمط أن القراءة بفتح السين أقيس ؛ لأن الماضي إذا جاء على : (فَعِل) نحو (حَسِبَ) كان المضارع على (يَفْعَل) مثل : (فَرِقَ يَفْرَقُ) و (شَرِبَ يَشْرَبُ) والكسر حسن لمجيء السمع به ، وإن كان شاذاً في القياس (٣).

وروي أنَّ الرسول - ﷺ - كان يقرأ بكسر السين ، وهي لغة حجازية (٤). وقال العيني : " وَحَسِبَ يحْسِبُ أيضاً لا يدخل في دعائم الأبواب لقلته وشذوذه ، والقلة لا توصف بالقوة حتى لا تدخل في الدعائم " (٥).

ذكر أبو حيان ، أنَّ القياس هو فتح السين ، وبني تميم هم أصحاب هذه اللهجة ، أما الكسر في (يحسِب) فهو لهجة لأهل الحجاز ، وهو مسموع في ألفاظ قليلة (٦) .

وأوضح الدكتور أحمد علم الدين الجندي حقيقة نظر القدامى الى هذا الأمر وأنهم عدوه من باب تداخل اللغات ، فالتركيب في هذا المثال يكون بأن تقول تميم : حَسِبَ يَحْسَب ، وتنطقه قبيلة أخرى : حَسَب يحسِب على مثال : ضَرَب يضرِب . والحجاز أخذت الماضي من لغة ، والمضارع من لغة أخرى ، فانكسر الماضي والمستقبل (٧) .

---

(١) البقرة / ٢٧٣ .

(٢) السبعة ١٩١ - ١٩٢ ، تفسير النسفي ١ / ١٣٧ .

(٣) حجة الفارسي ٢ / ٤٠٣ والجامع لأحكام القرآن ٣ / ٢٢١ .

(٤) الكشف ١ / ٣١٨ ، زاد المسير في علم التفسير ١ / ٣٢٨ .

(٥) شرح المراح في التصريف ٤٠ .

(٦) البحر المحيط ٢ / ٦٩٧ .

(٧) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٨٧ .

ولم يرتض بهذا التداخل ، وفسّر هذه الظاهرة بما يلي [1] :

١ – يرجع هذا التداخل الى بقايا في جسم اللغة ، لم يتكامل ، ولم يأخذ تمام دورته ، بل جمد في مرحلة ما من تطور اللغة ، ويمكن أن تسمى هذه البقايا بـ : (المتحجرات اللغوية) .

٢ – أو يكون التداخل نشأ من أخطاء القياس ، والأجيال الناشئة ، وذلك أنّ الطفل ، قد يصعب عليه تقليد الكبار في نطقهم لصيغة من الصيغ ، ثم يهمل أمر هذا الطفل ، فينشأ على الخطأ ، وتصبح الصيغة الجديدة ، صيغة معترفاً بها ، بين الأجيال المقبلة .

٣ – وقد يكون التداخل ، من أخطاء الرواة في النقل ، مما تسبب عنه وجود مثل هذا النوع من الصيغ المتخالفة ، فبعد تدوين اللغة ، كان المعوّل على الكتب في نقلها ، ومن هنا يحدث التحريف والتشويه .

وذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أن الأفعال الدالة على الأحزان ، والأفراح ، والألوان ، والعيوب والعلل ، تأتي – غالباً– من باب : (فَعِل يفعَل) [2].

وأظن أنّ أبواب الفعل الماضي مع مضارعه، وما وضع له الصرفيون من شروط وأحكام ، تقف عاجزة أمام انتظام جميع ما ورد في لغات العرب ؛ لذا قالوا بالشذوذ وعدم القياس ، فيما خالف تلك الأبواب ، إذ كيف يفسر شذوذ : (يَحْسِب) وهي لغة الحجاز وبها قرأ الرسول ﷺ [3].

وذهب الدكتور عبده الراجحي إلى أنّ صيغ المضارع مع الماضي ، كلها سماعية ، ولا تبنى على قياس معين [4].

---

(١) اللهجات العربية في التراث ٢ / ٥٩١ ، ٥٩٢ .

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ٦٦ .

(٣) ينظر مثل هذا في : اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية ٤١٤ .

(٤) التطبيق الصرفي ٢٧ .

المبحث الخامس : التذكير والتأنيث (المطابقة بين الفعل والاسم من حيث الجنس) .

أولاً : تذكير الفعل .

وردت بعض الحروف بتذكير الفعل مرة ، وبتأنيثه مرة أُخرى ، وأستطيع حصر الطرق التي سلكها موجهو القراءات وغيرهم في توجيه قراءة نافع بالأمور التالية :

يذكر الفعل في الحالات التالية :

١- لوجود فاصل بين الفعل والاسم .

٢- لأن تأنيث الاسم غير حقيقي .

٣- ما ورد من مأثور كلام الصحابة .

٤- لكون الاسم يأتي على الجمع القليل .

٥- لكون الاسم مما يذكر ويؤنث .

٦- للرد إلى المعنى .

وقد ورد كثير من هذه الأسباب في توجيه قراءة واحدة عند نافع .

- قال تعالى : ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ ﴾ (١).

قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم : (يُقْبَل) بالياء (٢). وذكر ابن خالويه سبب تذكير الفعل في قراءة نافع ومن وافقه بما يلي (٣) :

١- للفصل بين الفعل والاسم بفاصل . فصار التذكير عوضاً من تأنيث الفعل .

٢- لأن تأنيث الشفاعة غير حقيقي .

٣- حديث ابن مسعود : " إذا اختلفتم في التاء و الياء فاجعلوه بالياء " .

- قال تعالى : ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ يَتَفَطَّرْنَ ﴾ (٤).

---

(١) البقرة / ٤٨ .

(٢) السبعة ١٥٤ ، حجة الفارسي ٢ / ٤٣ .

(٣) الحجة ٧٦ .

(٤) الشورى / ٥ .

قرأ نافع والكسائي : (يَكَادُ) . وقرأ باقي السبعة : (تَكَادُ) [1]. و في تعقيب أبي زرعة على قراءة نافع والكسائي ذكر أنَّ السموات جمع قليل ، والعرب تذكر فعل المؤنث ، إذا كان قليلاً، وروى عن ثعلب : أنَّ الجمع القليل ، قبل الكثير ، والمذكر قبل المؤنث [2].

- قال تعالى : ﴿ أَوْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى ﴾ [3].

قرأ أبو عمرو : (تَكُونَ) وقرأ نافع وباقي السبعة : (يَكُونَ) [4]. وذكر أبو زرعة في توجيه قراءة نافع بتذكير الفعل (يَكُونَ) أنَّ الفعل فُصِل بينه وبين الاسم بفاصل ، أو أنَّ التذكير على إرادة لفظ (جمع) أي : (جمع أسرى) [5]. وذكر غيره أنَّ التذكير يعود إلى معنى (أسرى) [6].

وقد حاول بعض المحدثين تعليل وجود تطابق الفعل مع الاسم من حيث التذكير والتأنيث ومنهم الدكتور رمضان عبد التواب ، الذي يرى أنَّ فقدان الصلة العقلية بين الاسم والمسمى ، في أذهان أصحاب اللغة جعلهمُ يذكّرون ما كان مؤنثاً مثل قوله تعالى : ﴿ وإِنْ جنحوا للسَّلْمِ فاجْنَحْ لَها ﴾ [7]. على الرغم من أنَّ (السَّلَم) لفظة مؤنثة .

ويرى أيضاً أنَّ فقدان الصلة العقلية بين الاسم والمسمى مسؤول كذلك عن تذكير ما يسمى بالمؤنثات السماعية [8].

---

(١) حجة القراءات ٦٤٠ .

(٢) المصدر نفسه ٦٤٠ .

(٣) الأنفال / ٦٧ .

(٤) السبعة ٣٠٩ .

(٥) حجة القراءات ٣١٣ .

(٦) حجة ابن خالويه ١٧٣ ، الكشف ١ / ٤٩٥ .

(٧) الأنفال / ٦١ .

(٨) المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٥٥ .

ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنّ اللغة في حالة عدم التطابق بين النوع والإجراء النحوي جرت على النحو الآتي [1] :

١ - اعتبار الشكل حيث يُطْلَق وصف (المؤنث اللفظي) على المذكر ذي العلامة ، و(المؤنث المعنوي) على المجرد من هذه العلامة .

٢ - النظر الى حقيقة المسمى ، فإن كان ذكراً (نوعاً) عاملته معاملة المذكر ، من حيث تذكير فعله ، وإن كان أُنثى (نوعاً) باشتماله على عضو تأنيث ، عومل معاملة المؤنث .

٣- وأما الأسماء التي لا يفرق بين مسمياتها على أساس عضوي ، فإن أساس معاملتها هو شكلها ، فما كانت فيه علامة تأنيث عومل معاملة المؤنث ، وما لم تكن فيه العلامة اعتبر مذكراً .

ومما يذكر - هنا - أن النحاة واللغويين ، قد انطلقوا من أصل : وهو أن التذكير الأصل ، والتأنيث فرع عليه .

ثانياً : تأنيث الفعل .

ويتم تأنيث الفعل في قراءة نافع للأسباب التالية :

١- إضافة الاسم إلى مؤنث .

٢- لأن التأنيث غير حقيقي .

٣- تقديم فعل الجموع وتقدير لفظ (جماعة) .

- قال تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً * فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ [2].

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (تَكُنْ فإن تَكُن) بالتاء [3]. وفي توجيه قراءة نافع ومن

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية ١٢٢ - ١٢٣ .

(٢) الأنفال / ٦٥ ، ٦٦ .

(٣) التذكرة ٢ / ٤٣٦ ، الكنز ١٦٦ .

وافقه ذُكِر أنَّ سبب تأنيثه للفعل هو لفظ (مائة) [١].

- قال تعالى : ﴿ إِلاَّ أَنْ تَأْتِيَهُمُ الملائكة ﴾ [٢].

قرأ حمزة والكسائي : (يَأْتِيهُمْ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (تَأْتِيَهُمْ) [٣].

وذكر أبو زرعة أنَّ فعل الجموع إذا تقدم تُذَكِّرُهُ إذا قدَّرتَ (الجمع) ، وتؤنثه ، إذا قدَّرت (الجماعة) ، أو أن لفظ (الملائكة) مؤنث كما ذكر مكي [٤].

- قال تعالى : ﴿ إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾ [٥].

ذكر أبو زرعة أنَّ نافعاً والقراء السبعة اتفقوا على تأنيث (تَكُ) والمثقال مذكر ؛ لأنه مضاف إلى (الحبة) ، فذهب التأنيث إليها [٦] أو يكون السبب أنَّ (المثقال) هو السيئة والحسنة [٧].

ويمكن القول إنَّ الفصل يخضع لقانون المشاكلة اللفظية ، فألفاظ اللغة في حقيقتها ليست مؤنثة ، حتى يلحق بالفعل علامة تأنيث ؛ ولذلك تعاملت اللغة مع اللفظ ، لا مع الحقيقة ، وهذا هو السبب في قبول بعض الأنماط اللغوية علامة التأنيث جوازاً ، أي أنَّه يجوز الاَّ يؤنث الفعل معها[٨]. ونقل عن (w.wright) أنَّ سبب هذا الفصل الحاد يعود إلى مسألة الخيال السامي النشيط ، الذي يعدُّ كل الأشياء ذات حياة وروح [٩].

---

(١) حجة ابن خالويه ١٧٢ ، حجة الفارسي ٤ / ٢٦١ .

(٢) الأنعام / ١٥٨ .

(٣) السبعة ٢٧٤ ، حجة الفارسي ٣ / ٤٣٧ .

(٤) حجة القراءات ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، الكشف ١ / ٤٥٨ .

(٥) لقمان / ١٦ .

(٦) حجة القراءات ٥٦٥ .

(٧) حجة الفارسي ٥ / ٤٥٦ ، حجة القراءات ٢٥٤ .

(٨) منهج أبي حيان ٢٤٩ .

(٩) المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ٢٥٢ .

الفصل الثالث

المستوى التركيبي (الإعراب) .

ويشتمل على المباحث التالية :

المبحث الأول : في المصطلحات الأُصول .

المبحث الثاني : في قضايا الإسناد .

المبحث الثالث : المنصوبات .

المبحث الرابع : المجرورات .

المبحث الخامس : التوابع .

المبحث السادس : الأساليب اللغوية في ضوء نظرية العامل .

المبحث السابع : في بعض قضايا التركيب .

الإعراب في اللغة والاصطلاح :

ذكر الرازي المعنى اللغوي للإعراب بقوله : " أعرب بحجّته : أفصح بها ولم يتّق أحداً ، وفي الحديث : " الثَّيِّبُ تعرب عن نفسها ، أي تفصح " [١] . وفي لسان العرب : الإعراب والتعريب معناهما واحد ، وهو الإبانة " [٢] .

أما في الاصطلاح فالإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، ولولاه ما مُيّز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت [٣] ... وهو علم بأصول تُعرف بها أصولُ الكلمات العربيّة ، من حيث الإعرابُ والبناء ، أي من حيث ما يعرض لها في حال تركيبها ، فبه نعرف ما يجب عليه أن يكون آخر الكلمة من رفع ، أو نصب ، أو جرّ أو جزم ، أو لزوم حالة واحدة ، بعد انتظامها في الجملة [٤] .

المبحث الأوّل : في المصطلحات الأصول :

١ - الحذف والاضمار .

ذكر الزمخشري أن معنى (حذف) يكون للقطْع مثل ، حذف ذنب فرسه ، إذا قطع طرفه ، وفرس محذوف الذنب ، وزق محذوف : مقطوع القوائم ، وحذف رأسه بالسيف : ضربة ، وحذف الأرنب بالعصا : رماها بها [٥] .

أمّا معنى الإضمار في اللغة ، فذكر ابن فارس : أنّ الضاد والميم والراء أصلان صحيحان : أحدهما يدلُّ على دقةٍ في الشيء ، والآخر يدلُّ على غيبةٍ وتستُّر [٦] .

وقد ظهر المصطلحان : (الحذف والإضمار) في وقت واحد ، ولكنْ في استعمالهما عند القدامى شيءٌ من التداخل ؛ لقرب معناهما ، ولاشتراكهما في معنى

---

(١) مختار الصحاح (عرب) ٤٢١ ، ٤٢٢ .
(٢) لسان العرب (عرب) ١ / ٥٨٨ .
(٣) الصاحبي ٧٦ .
(٤) جامع الدروس العربية ١ / ٦ .
(٥) أساس البلاغة (حذف) ٧٧ .
(٦) مقاييس اللغة (ضمر) ٣ / ٣٧١ .

الإسقاط ، ولا يُنصُّ على التفرقة ، إلاّ في استتار الفاعل ، حيث يسمونه إضماراً لا حذفاً [1] ، وذلك انطلاقاً من مبدأ التلازم بين الفعل والفاعل في النحو العربي ، وقد فصّل ابن هشام الأنصاري شروط الحذف وأدلته ، بما يغني عن التوسع فيه هنا [2] .

وقد انتقد ابن مضاء القرطبي بعض أنواع الحذف عند النحاة ، وذكر أن المحذوف له ثلاثة أقسام [3] :

١ – محذوف لا يتمُّ الكلام إلاّ به ، حُذف لعلم المخاطب به ، وإنْ ظهر تمّ الكلام به .
٢ – محذوف لا حاجة بالقول إليه ، وإن ظهر كان عيباً ، كقولك : (أزيداً ضربته) ، قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر ، وهذه دعوى لا دليل عليها .
٣ – المضمر الذي إنْ ظهر تغيّر الكلام ، عمّا كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا : (يا عبدَ الله) وحكم سائر المناديات . وقد اختلفت نظرة الدراسات اللغوية الحديثة إلى الحذف، حسب مبادئ كل مدرسة .

فالتركيبيون يرون أنّ الحذف الذي ينبع من اللغوي وتصوراته ، غير مقبول ؛ لأن مثل هذا الحذف تفرضه تصورات خارجة عن طبيعة اللغة ، أمّا الحذف الذي يؤدي إليه السياق اللغوي فهو مقبول ويكتفون بوصفه فقط .

أما التحويليون ، فيرون أنّ هناك تراكيبَ وصيغاً سطحية حدث في بنيتها العميقة، حذف أو زيادة أو تغيير في ترتيب عناصرها ، ويمكن الوقوف على هذه العناصر من خلال البنية السطحية ، وبهذا يتفق التحويليون مع نحاة العرب القدامى في كثير من الوجوه التي تخصّ الحذف والإضمار والأساس العقلي عند دراسة الصيغ والتراكيب اللغوية [4] . وهذا الرأي قبل التعديل الأخير على نظرية تشومسكي الذي عرضه في ما يسمى بـ : تصارع الأنماط اللغوية . وفيما يلي طائفة من القراءات التي وجهت وفق هذين الأصليين (الحذف والإضمار) :

---

(١) منهج أبي حيان الأندلسي ٢٦٧ ، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٢٦٣ ، ٢٦٤ .
(٢) ينظر مغني اللبيب ٢ / ٦٩٢ – ٧٠٠ .
(٣) الرد على النحاة ٧٨ ، ٧٩ .
(٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ٩ – ٢٥ .

أ – **الحذف :**

– قال تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ ﴾ (١).

قرأ نافع وباقي السبعة : (أُحِلَّ) ، وحُذف الفاعلُ للعلم به . وقرأ ابن مَيْسَرة : (أَحَلَّ) مبيناً للفاعل (٢) .

لا يعترف التركيبيون بحذف الفاعل ، وإنما أُسند التركيب إلى فاعل لم يسمَّ، وهو خيار من خيارات العربية في التصرف بتركيب الجملة ، لذا يحللون جملة : (أحلَّ اللهُ لكم ليلةَ الصيامِ الرفثَ إلى نسائِكم) على النحو الآتي :

أحلَّ / فعل بسبب بنائه على الفتح (مؤشر تركيبي) . الله / اسم ، وهو فاعل تركيبي مكون من لام التعريف ولفظ الجلالة . ليلة / ظرف دال على زمان . الصيام / مكون من (أل) التعريف التي تدخل على الأسماء ، وصيام / مضاف إلى ظرف زمان. الرفثَ / المفعول به المباشر ، مكوّن من (أل) التعريف .

وأما جملة : (أُحِلَّ لكم ليلةِ الصيام الرفثُ) فمكونة من أُحلّ / فعل لم يسمَّ فاعله. ليلة / ظرف زمان . الصيام / اسم مضاف إلى ظرف زمان دخلت عليه (أل) . الرفثُ / مفعول به مباشر علامته الرفع و (الرفع) مؤشر تركيبي على المفعولية ، كما كان النصب في الجملة السابقة مؤشراً على المفعولية .

وأمّا من وجهة النظر التحويليّة فيمكن أن نقول – في سبيل تفسير الاختلاف بين الحركتين – إنّه قد طرأ تحويل سببه حذف الفاعل للعلم به ، بحيث لا فائدة دلالية من ذكره ، فأفرغت الجملة من المسند إليه ، فتغيرت الحركة (الرفثَ > الرفثُ) حتى يصلح النمط للإسناد ، لأن الضمة علم الإسناد ، كما يقول إبراهيم مصطفى (٣) .

– قال تعالى : ﴿ وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾ (٤) .

---

(١) البقرة / ١٨٧ .

(٢) مختصر ابن خالويه ١٢ ، البحر المحيط ٢ / ١١ .

(٣) إحياء النحو ٥٣ .

(٤) هود / ٨٩ .

اتفق القراء السبعة على رفع (مثلُ) ورويت عن نافع (مثلَ) [1] . وفي توجيه القراءات مذهبان [2] :

أحدهما : انّ (مثلَ) فاعل وفتحته فتحة بناء ، لمّا أُضيف إلى غير متمكن ، جاز فيه البناء . وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً .

وثانيهما : أنّ فتحة (مثلَ) فتحة إعراب ، وانتصب على أنه نعت لمصدر محذوف أي : إصابة مثلَ إصابة قوم نوح ، والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام : أن يصيبكم (هو) العذاب .

ومن ناحية تركيبية فإن (مثلُ) فاعل تركيبي – كما جاء في قراءة السبعة ونافع في رواية ، والفتح في القراءة الثانية (مثلَ) مؤشر تركيبي على الفاعلية كما كانت الضمة مؤشراً تركيبياً – في القراءة الأولى – على الفاعلية .

أمّا تقدير مصدر محذوف كي تكون الفتحة إعرابية في (مثلَ) فهذه من لوازم المعيارية ، التي لا تعترف به التركيبيّة ، وهو يناسب المنهج التحويلي الذي يرى أن جملة : (إصابةً مثلَ قومِ نوح) بنية عميقة حدث فيها تحويل عن طريق حذف المصدر (إصابةً) فأصبحت الجملة على النحو الآتي : (مثلَ قومِ نوح) وهي بنية سطحية ، مستعملة في الواقع الاستعمالي الفعلي .

– قال تعالى : ﴿ حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ﴾ [3] .

قرأ أبو عمرو وابن عامر (يَصدُر) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (يُصدِرَ) [4] . ووجهت قراءة نافع ومن معه على أنّ (يُصدِرَ) مضارع (أصدر) والمفعول محذوف على تقدير : حتى يُصدِرَ الرعاءُ مواشيَهم، أما قراءة أبي عمرو وابن عامر فقد جاءت من الفعل (صَدَرَ) اللازم [5].

---

(١) البحر المحيط ٦ / ٢٠٠ .

(٢) المصدر نفسه ٦ / ٢٠٠ .

(٣) القصص / ٢٣ .

(٤) السبعة ٤٩٢ .

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٦٣٣ .

وقد فسّر البيضاوي حذف المفعول به (مواشيَهم) لغرض دلالي ، وهو بيان ما يدل على عفة ابنتي شعيب - عليه السلام - حذراً من مزاحمة الرجال ، ودعوة موسى - عليه السلام - إلى السقي لهما [1] .

فالنظرة التقريرية تفيد أن القراءتين نمطان لغويان ، جاءت القراءة الأولى على (يُصْدِر) مضارع (أصدر) المتعدي وجاءت الثانية على (يَصْدُر) مضارع (صَدَر) اللازم .

ومن ناحية تحويليّة ، جرى حذف المفعول به (مواشيهم) لغرض دلالي وهو الدلالة على عفة ابنتي شعيب ، واختلاف الحركات في الفعل (يصدر) يدل على هذا المعنى : (يُصْدِرَ الرعاءُ مواشيَهم) جملة عميقة جرى فيها تحويل بحذف المفعول به فأصبحت : (يُصْدِرَ الرعاءُ) . وأما (يَصدُرَ الرعاءُ) فهي بنية عميقة من نمط : مسند + مسند إليه .

ب - الإضمار :

من الصعوبة فصل توجيهات القدامى والتفريق بين ما وجّهوا به القراءات وفق مصطلحي الحذف والإضمار لتداخل المصطلحين واشتراكهما معاً في توجيه القراءات . ومن قضايا الإضمار ما ورد في القراءات التالية :

- قال تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ ﴾ [2] .

قرأ أبو عمرو : (العفوُ) [3] . و قرأ نافع وباقي السبعة : (العفَو) .

رُفع (العفوُ) في قراءة أبي عمرو على تقدير : (الذي تنفقونه العفوُ) ، وأمّا في قراءة نافع ومن معه فنصب (العفوَ) على تقدير فعل مضمر : (ينفقون) [4] .

---

(١) تفسير البيضاوي ٥١٤ .

(٢) البقرة / ٢١٩ .

(٣) المبسوط في القراءات ١٤٦ ، التبصرة في القراءات العشر ١٦٠ .

(٤) الكشف ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، الكشاف ١ / ٢٩٢ ، ٢٩٣ .

وهذا الحذف لا يتفق مع وجهة نظر المدرسة التركيبية ، التي ترفض الاعتراف بالبنى العميقة ، للتراكيب اللغوية ، ففيها مستوى واحد ، هو المستوى الاستعمالي الذي يبدو على السطح ، ويمكن ملاحظته علمياً ، وأمّا هذا الحذف ، الذي ذهب إليه موجهو القراءات ، فهو يتفق مع آراء المدرسة التحويلية ، وبهذا يكون الحذف - هنا - عنصراً تحويلياً أفضى إلى دلالات جديدة ، وأمّا سبب الاختلاف في التقدير : (الذي تنفقونه العفوُ) أو (ينفقون العفوَ) فهو النزعة إلى تبرير الحركة الإعرابية : (الرفع والنصب).

- قال تعالى : ﴿ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ * اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ (١) .

قرأ ابن عامر ونافع في رواية (اللَّهُ) وقرأ في رواية أخرى : (اللهِ) مثل باقي السبعة (٢) . ووجه الفارسي قراءة (اللهِ) بالجرّ على البدل من العزيزِ ، وإن كان لفظ الله في الأصل اسماً ، وأمّا قراءة الرفع (اللهُ) فهو قطع من الأول ، وخبره : (الذي) ، أو يكون (اللهُ) مبتدأ أُضمر خبره وتقديره : (هو اللهُ) (٣) .

والتوجيه الأول ، يوصف بأنه من الظاهرة اللغوية ، التي تجيز إبدال الاسم من الاسم ، ولكن التوجيه الثاني ، يهدف إلى إقامة عناصر الإسناد على نحو : (هو / مسند إليه ، الله / مسند) وجرى فيه حذف أحد عناصر الإسناد (هو) في البنية العميقة ؛ لاستغناء التركيب عنه . الأمر الذي لا يقرُّه التركيبيون الذين يعدّون الكسرة والضمّة ، مؤشرات تركيبية على إضافة الاسم إلى الاسم في الحالة الأولى والرفع مؤشر على الإسناد من غير حذف .

---

(١) إبراهيم / ١ ، ٢ .

(٢) السبعة ٣٦٢ .

(٣) حجة الفارسي ٥ / ٢٥ ، ٢٧ ، الكشف ٢ / ٢٥ .

- قال تعالى : ﴿ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾ [١] .

قرأ نافع وابن كثير والكسائي وأبو عمرو : (يعقوبُ) . وقرأ باقي السبعة : (يعقوبَ) [٢] . وجوّز النحاس وغيره في رفع (يعقوبُ) وجوهاً هي [٣] :

١ - فاعل على إضمار فعل تقديره : ويحدث .
٢ - مبتدأ مرفوع بالابتداء ، أو بالظرف .

ويرى التركيبيون أن اللغة تجيز التركيبين بدليل القراءات ، فيمكن للمتحدث أن يرفع وأن ينصب ، فالرفع مؤشر على الإسناد ، والنصب مؤشر على المفعولية والأمر عند التحويليين يتعلق بحذف أحد عناصر الجملة في البنية العميقة ، الذي يصفونه من خلال بنية الجملة السطحية .

٢ - التعدّي واللزوم :

يوصف الفعل المتعدّي بأنه : ما يتعدى أثرُه فاعلَه ويتجاوزه إلى المفعول به .
ويوصف غير المتعدي بأنه : ما لا يتعدى أثرُه فاعلَهُ ، ولا يتجاوزه إلى المفعول به [٤] . أو هو الذي لزم محله ولم يتجاوزه إلى غيره ، فهو الفاعلُ في نفسه [٥]. وهذه بعضٌ من المواضع التي وجهت وفق مقتضيات التعدّي واللزوم .

- قال تعالى : ﴿ لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ ﴾ [٦] .
قرأ نافع وباقي السبعة : (لاَ تُقَدِّمُوا) .وقرأ الضحاك ويعقوب : (لاَ تَقَدَّمُوا) [٧].

---

(١) هود / ٧١ .
(٢) إتحاف فضلاء البشر ٢٥٨ .
(٣) إعراب القرآن ٢ / ٢٩٣ ، حجة الفارسي ٤ / ٣٦٤ . البحر المحيط ٦ / ١٨٣ .
(٤) جامع الدروس العربية ١ / ٣١ ، ٤٣ .
(٥) نتائج الفكر في النحو ٣٢١ .
(٦) الحجرات / ١ .
(٧) الكشاف ٣ / ٥٥٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ١٩٨ .

وجهت قراءة نافع ومن معه على أن الفعل (تُقدّموا) متعدٍ حذف مفعوله ، أو هو لازم تضمن معنى : (قدم) اللازم ، أمّا قراءة الضحاك ويعقوب فالأصل (تتقدموا) ثم حذفت التاء ، والفعل لازم [1] .

وتجيز اللغة التركيبين ، بدليل القراءة بهما ، والمعاني متقاربة ، إذ يمكن أن يتضمن الفعل (تُقدّموا) الفعل اللازم (قَدم) وأمّا قراءة الضحاك فعلى حذف أحد المقاطع المتحركة (ta) للسهولة والتيسير .

- قال تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ [2] .

قرأ نافع والسبعة : (يَسْمَعُونَكُمْ) وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر : (يُسْمِعُونكُمْ) [3] . فقراءة نافع والسبعة على تقدير : يسمعون دعاءكم ، فحذف المضاف لدلالة (تدعون) عليه . والقراءة الأخرى على تقدير : يُسمِعونكم جوابَ دُعائكم إيّاهم [4] .

والفعل (سَمع) متعدٍ إلى مفعول واحد ، وإن دخل على مسموع ، أمّا إن دخل على غير مسموع ، فمذهب الفارسي أنّه يتعدى إلى مفعولين ، وشرط الثاني منهما أن يكون مما يسمع نحو : سمعت زيداً يقرأ [5] .

ولم يرتضِ أبو حيان هذا الرأي ، وعدّ المفعول الثاني حالاً ، ويرى أن (سمع) - في هذه القراءة - لم يدخل على مسموع [6] .

أمّا قراءة قتادة ويحيى فهي من الفعل (أسمع) الذي يتعدى إلى مفعولين ، والمفعول الثاني محذوف تقديره : الجواب أو الكلام [7] .

---

(١) إملاء ما منَّ به الرحمن ٢ / ٢٤٠ ، البحر المحيط ٩ / ٥٠٧ .
(٢) الشعراء / ٧٢ .
(٣) مختصر ابن خالويه ١٠٧ ، البحر المحيط ٨ / ١٦٣ .
(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٢٢٤ .
(٥) البحر المحيط ٨ / ١٦٣ .
(٦) المصدر نفسه ٨ / ١٦٣ .
(٧) المصدر نفسه ٨ / ١٦٣ .

إن النظرة التركيبيّة إلى التعدّي واللزوم تفيد أن الأفعال المتعدية واللازمة ، أنماط استعمالية ، نطقت بها العرب ، وإن ما يبدو من تأثير الأفعال وتطلبها المفاعيل إن كانت متعدية – ما هي إلاّ خيارات ، تلجأ إليها اللغة وتبيحها للمتكلمين ، في حين تلجأ إلى خيار آخر وهو التركيب المشتمل على أفعال لازمة ، ليس من مقتضيات هذا الخيار البحث عن معمولات له ، كما هو الحال في النظرة المعياريّة التي تحكّم نظرية العامل في تأثير عناصر التركيب في بعضها .

وعليه فإن نظرة بعض العلماء المحدثين الذين يذهبون إلى أصالة التعدي [١] ، أو أصالة اللزوم [٢] ، ما هي إلاّ نظرة تعتمد على التخمين والحدس لعدم وجود الدليل اللغوي على تلك الأصالة .

٣ – الصرف ومنعه :

وضّح ابن السّراج حقيقة الاسم المصروف وغير المصروف بقوله : " اعلم أنَّ معنى قولهم : اسم منصرف أنّه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين ، والذي لا ينصرف لا يدخله جرٌّ ولا تنوين " [٣] .

وتالياً بعض المواضع التي وجهت على أساس الصرف ومنعه :

– قال تعالى :﴿وجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ [٤] ، ﴿ لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾[٥].

قرأ نافع : (سبأ) بالتنوين في الموضعين السابقين [٦] . وسبب صرف (سبأ) أنها جعلت اسماً للحي أو اسماً لأبيهم [٧] .

---

(١) منهم الدكتور مصطفى جواد . ينظر : مصطفى جواد وجهوده اللغويّة ١٦٧ ، ١٦٨ .

(٢) منهم الدكتور إبراهيم السامرائي . ينظر : الفعل زمانه وأبنيته ٨٤ .

(٣) الأصول في النحو ٢ / ٧٩ ، وينظر : المفصل في علم العربية ١٦ .

(٤) النحل / ٢٢ .

(٥) سبأ / ١٥ .

(٦) السبعة ٤٨٠ .

(٧) حجة ابن خالويه ٢٧٠ ، الكشاف ٣ / ١٤٣ .

وورد صرف (سبأ) في قول الشاعر [1] :

الواردونَ وتيم في ذرا سبأٍ قَدْ عَضَّ أعناقَهم جلدُ الجواميسِ

ومن المواضع المصروفة ما ورد في قوله تعالى : ﴿ اهْبِطُوا مِصْراً ﴾ [2] . قرأ نافع : (مِصْراً) مصروفة . وسبب هذا الصرف عند أبي حيان يعود إلى أن (مصراً) مصروفة قياساً على صرف (هِنْد) ، أو أنها مقصود بها (مصراً) من الأمصار أو (مصر) فرعون ، وهو من إطلاق النكرة ويراد بها معرفة [3] .

فمن ناحية تركيبية تجيز اللغة لأبنائها أن يصرفوا الاسم ويمنعوه من الصرف ، وبهذا فهم يصفون ما ينطق دون تفسير .

ويرى علماء العرب القدامى والمعاصرون الذين يتبعون المنهج الوصفي التفسيري الأمر خلاف ذلك ، إذ إنّ الصرف هو الأصل (البنية العميقة) لجميع الأسماء فمن الممكن أن يدخلها التنوين كاملة ، ولكن عدم الصرف علة طارئة ، جعلت الأسماء الممنوعة من الصرف فرعاً على الأصل ، ويجوز أن يعود الفرع إلى الأصل (عدم الصرف ← الصرف) ولا يجوز العكس .

وفيما يلي بعض المواضع التي منعت من الصرف في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ ﴾ [4] .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (سِيناءَ) . وقرأ باقي السبعة : (سَيْناءَ) [5] .

ذكر موجهو القراءات أن (سيناء) بكسر السين وبفتحها ممنوعة من الصرف ،

---

(١) غير منسوب في معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩٠ ، الكشاف ٣ / ١٤٤ .

(٢) البقرة / ٦١ .

(٣) البحر المحيط ١ / ٣٧٨ ، ٣٧٩ .

(٤) المؤمنون / ٢٠ .

(٥) المبسوط في القراءات ٣١١ .

ولكنهم ذكروا علة في كل سبب ، فهي ممنوعة من الصرف في قراءة نافع ومن معه ؛ لأنها جُعلت اسم بقعة ، أو أرض ، فصارت بمنزله امرأة سميت بـ : (جعفر) والهمزة منقلبة عن ياء ، وليست للتأنيث . أمّا في قراءة باقي السبعة فالهمزة للتأنيث وليست للإلحاق [1] .

وذكر ابن خالويه أن اللفظتين (سَيناء) لغات للعرب ، وأن أصل هذه الكلمة (سرياني) ، ولم يرد عن العرب صفة على وزن (سَيناء) إلاّ كانت مفتوحة الحرف الأوّل كـ : حَمراء وصَفراء ، فحملت هذه اللفظة على الأشهر من ألفاظهم [2] .

ومن الملاحظ في توجيه هذا الموضع وغيره من المواضع أن الكوفيين يكتفون بالوصف التقريري ، دون أن يفسروا ، وعلى العكس من ذلك البصريون الذين لا يكتفون بالوصف الخارجي للنمط اللغوي ، بل يميلون إلى التفسير في الغالب ، وهذا الرأي نتيجة لرصد آراء الكسائي والفراء وابن خالويه ، ومن سار على هدي منهج الكوفيين ، وكذلك رصد لآراء سيبويه والزجاج وابن جني وأبي علي الفارسي وغيرهم من البصريين أو ممن تأثر برأيهم .

- قال تعالى : ﴿ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى ﴾ [3] .

قرأ نافع وأبو عمرو (طُوى) غير مصروفة . وقرأ باقي السبعة : (طُوى) مصروفة [4] . ذكر أبو شامة الدمشقي وابن الجوزي أن (طُوى) اسم بقعة أو أرض ، أو هو معدول عن (طاو) تقديراً كعمر عن عامر [5] .

ويرى الدكتور أحمد عبد الستار الجواري أنّ مسألة الخفة والثقل ، هي المسؤولة عن صرف الأسماء وعدم صرفها ، وأنّه يُلجأ إلى الحركة الخفيفة (الفتحة) عند ثقل

---

(١) حجة الفارسي ٥ / ٢٨٩ - ٢٩٠ ، الكشاف ٣ / ٢٩ .

(٢) حجة ابن خالويه ٢٥٦ .

(٣) طه / ١٢ .

(٤) السبعة ٤١٧ ، التبصرة في القراءات العشر ٢٥٩ .

(٥) إبراز المعاني من حرز الأماني ٥٨٨ ، وينظر زاد المسير في علم التفسير ٥ / ٢٧٤ .

الاسم [1] .

وأرى أنّ مسألة الخفة والثقل التي قال بها القدامى وبعض المحدثين لا تصلح لتفسير الصرف ومنعه ، وهي أقرب ما تكون إلى العلل المنطقية ، أكثر من كونها علة لغوية ؛ لأن هناك ألفاظاً خفيفة مثل (هنْد) تصرف ولا تصرف ، فكيف يمكن تفسير هذا بناءً على علة الخفة والثقل .

ولفظة (طوى) لا تحتمل الإعراب ، لذا فالقول بصرفها وعدم صرفها لا يستند إلى دليل لغوي صوتي ؛ لاستحالة ظهوره ، وما يمكن أن يستند إليه – هنا – ما هو إلا دليل يعتمد على الدلالة ، فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث ، وقد سيطرت الفتحة الطويلة (ā) على آخر هذا الاسم ؛ فجاء على نمط صوتي واحد (ṭuwā) فسيطرت عليه حركة البناء ، وإن كان مصروفاً للعلمية والتأنيث .

٤ – إعراب الفعل المضارع :

١ – رفع الفعل المضارع :

مذهب عامة الكوفيين أنّ الفعل المضارع ، يرتفع لتجرده من عوامل النصب والجزم ، أو أنْ يرتفع بالزائد في أوله ، وهو رأي الكسائي ، ومذهب البصريين أنّه يرتفع لقيامه مقام الاسم [2] .

والمواضع التالية وجهت على رفع الفعل المضارع :

– قال تعالى : ﴿ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [3] .

قرأ نافع : (نكذبُ ، نكونُ) عطفاً على الفعل المضارع المرفوع (نردُّ) على التمني والوجه الآخر : أن الأفعال رفعت على القطع من الأول ، والتقدير : يا ليتنا نردُّ

---

(١) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ١٢١ .

(٢) الواضح في علم العربية للزبيدي ٤٣ . الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري ٢ / ٥٥٠ – ٥٥٢ .

(٣) الأنعام / ٢٧ .

ونحن لا نكذب بآيات ربنا ونكونُ. [1]

فالتركيبيون يرون أصالة كل نطق برفع الأفعال وبنصبها ، وأن اللغة تجيز الحركتين ، وهذا لا يتفق مع منهج المعياريين ، الذين يرون أنَّ الرفع يكون لتجرد الفعل من عوامل النصب أو الجزم ، أو لعلة الزائد في أول الفعل المضارع ، أو لقيامه مقام اسم . فأصل حركة الفعل المضارع الرفع في بنيته العميقة إلاّ أنه ينصب أو يجزم عند دخول عناصر تحويلية ، لذا يرون أن الأفعال نصبت في قراءة بعض القراء بأن مضمرة [2] وهذا لا يعترف به التركيبيون .

- قال تعالى : ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ﴾ [3] .

قرأ نافع : (يقولُ) . وقرأ باقي السبعة : (يقولَ) [4].

ذكر الزمخشري أن قراءة نافع على معنى : (الحال) كقولك : شربت الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرّ بطنه ، إلاّ أنها حال ماضيه محكية [5] أمّا النصب فهو على معنى : إلى أن قال الرسولُ [6] .

ومن ناحية وصفية تقريرية فإن العربية تجيز رفع الأفعال المضارعة بعد حتى وتجيز نصبها بدليل القراءات وما ورد في قول الشاعر [7] :

أُحِبّ لِحُبّها السُّودَانَ حَتَّى ... أُحِبُّ لِحُبّها سُودَ الكِلَابِ

أمّا المعياريون فيرون أن النصب و الرفع مرتبط بعوامل ذهنية ومعنوية. لذا لجأوا إلى التقدير والتأويل وقياس التراكيب على بعضها حتى يستقيم لهم هذا المنهج .

---

(١) الكتاب ٣ /٤٤ ، علل القراءات ١ / ١٧٧ .

(٢) ينظر : الكشف ١ / ٤٢٧

(٣) البقرة / ٢١٤

(٤) النشر ٢ / ٢٢٧

(٥) الكشاف ١ / ٣٥٦

(٦) الجمل في النحو للزجاجي ١٨٢.

(٧) غير منسوب في عيون الأخبار ٤٤/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/٩.

٢ – نصب الفعل المضارع :

ومن المواضع المنصوبة ما ورد في القراءات التالية :

– قال تعالى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (١).

قرأ نافع وابن كثير و عاصم وابن عامر : (تكونَ) . وقرأ باقي السبعة : (تكونُ) (٢) .

وقد أُجريت (حَسِب) على بابها : للشك ؛ لذا نصب الفعل بأن ، في حين جعلت (حَسِب) بمعنى : العلم واليقين ، فلزم أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة لذا لم تؤثّر في الفعل (٣) .

وعلى هذا فإنّ (أنْ) مؤشر تركيبي لدخولها على نوع من الأفعال يراد نصبها ، في حين تتيح اللغة رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) . لهذا قال المعياريون إنها (أنْ) المخففة من الثقيلة . ويمكن أنْ يقال هذا عن نصب نافع وباقي السبعة الفعل المضارع في قوله تعالى : ﴿ قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ﴾ (٤) .

٣ – الفعل المضارع المجزوم :

ومن المواضع المجزومة ما ورد في القراءات التالية :

– قال تعالى : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٥).

قرأ أبو عمرو : (وَ أَكُونَ) . وقرأ باقي السبعة : (وَأَكُنْ) (٦).

---

(١) المائدة /٧١.

(٢) التيسير ١٠٠.

(٣) حجة القراءات ٢٣٣ ، الكشف ١ / ٤١٦ ، زاد المسير في علم التفسير ٢ / ٤٠٠ .

(٤) مريم /١٠ . وقرأ زيد بن علي وابن أبي عبلة : (ألاّ تكلّمُ) ، ينظر : البحر المحيط ٧ /٢٤٤.

(٥) المنافقون / ١٠ .

(٦) إتحاف فضلاء البشر ٤١٧ .

وقد اختلف في توجيه قراءة نافع ومن معه اختلافاً بيّناً وهذا الاختلاف يكشف عن نزعة تحميل القراءات وجوهاً بعيدة. وربما يكون الخليل هو من أوحى إلى النحويين بهذه النزعة ، فقد فسّر الخليل جزم (وأكن) على التوهم ، وهو ما فسَّر به جر (سابقٍ) في قول زهير[١] :

بَدا لِيَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ، ولا فاء فيه ، تكلموا بالثاني وكأنهم جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا .[٢]

وذكر المبرد أن جزم (وأكن) محمول على موضع الفاء ، ولم يحمل على ما عملت فيه وهو متابع لسيبويه والخليل [٣] ، أمّا الزمخشري وابن عطية فيذهبان إلى الجزم على موضع أو محل (فاصدق) على تقدير : (إنْ أخرتني أصدقْ وأكنْ) [٤].

ونقل ابن قتيبة الدينوري عن أبي عمرو بن العلاء أن الكاتب أسقط الواو ، ونقل عن عائشة أنها غلط من الكاتب [٥].

ولا يعقل أن يتفق ستة من القراء السبعة على قراءة خطأ ، ولا يمكن أيضاً أن يسيطر خطأ كاتب على رواية القراءة ، وقد أخذت القراءة عن مجموعة كبيرة من الرواة. وأما وجه قراءة أبي عمرو فإنَّ (وأكونَ) معطوف على (فأصدَّقَ) المنصوب بـ(أنْ) ، لأنه جواب التمني ، والمعنى فيها : (أنه التزم الكون من الصالحين، إن أُخر) [٦]. و المعنى في قراءة باقي السبعة : (أكنْ من الصالحين بتأدية الفرائض واجتناب المحارم [٧].

---

(١) الكتاب ٣/١٠٠. في ديوان زهير برواية ثعلب ٢٠٨ : ولا سابقي شيّ مكان : ولا سابقٍ شيئاً.

(٢) الكتاب ٣/١٠٠ ، ١٠١ .

(٣) المقتضب ٤ /١١١.

(٤) البحر المحيط ١٠/١٨٤ ،١٨٥ .

(٥) تأويل مشكل القرآن ٤٠ .

(٦) الكشف ٢/٣٢٢، ٣٢٣.

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٤/٤٣٩.

واللغة تبيح للناطقين بها حرية الجزم والنصب في مثل هذه التراكيب ، بدليل ما ورد في القراءات ، وما ورد في الشعر الفصيح في قول أبي دواد [1] :

فأبلوني بَلَيْتَكُم لعَلي أصالِحُكُمْ واستدرِجْ نَوَيَا

يجزم الفعل (استدرجْ) ، وكذلك ورد في قراءة حمزة والكسائي جزم الفعل المضارع (ويَذَرْهم) في قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [2] . وقد قرأ باقي السبعة برفع هذا الموضع [3] .

أما تلك التفسيرات فهي تخرج عن طبيعة المنهج الوصفي ، الذي لا يعوّل على التقديرات والتأويلات البعيدة عن اللغة.

ويمكن تفسير جزم (وأكون) في مثل هذه التراكيب اللغوية ، على أنَّ ذلك مظهر من مظاهر التخلص من الحركة الإعرابيّة ، وأظن أنَّ ذلك يناسب اللهجات البدوية التي تميل إلى التخلص من المقاطع المفتوحة ، هذا إذا عرفنا أن أسلوب الشرط يتطلب من المتكلم الاستمرار في النطق ، حتى يفهم المراد .

- قال تعالى : ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا يَرْتَعْ وَيَلْعَبْ ﴾ [4].

قرأ نافع : (يرتعِ ، يلعبْ) ، وأصل (يرتعِ) من : رعيت ، سقطت الياء علامة على جزم الفعل ، أما (يلعب) فجزم عطفاً على (يرتع) [5]. أما قراءة باقي السبعة (نرتع ونلعبْ) -ما عدا أبن كثير- فهي من: رتع يرتع بمعنى : يتسع في الخصب [6] .

---

(١) منسوب إليه في حجة الفارسي ١١٠/٤، وبدون نسبة في مغني اللبيب ٤٨٦/٢.

(٢) الأعراف / ١٨٦ .

(٣) السبعة ٢٩٩ .

(٤) يوسف /١٢ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٣٨/٢ .

(٦) إبراز المعاني ٥٣٣ .

ومن ناحية صوتية تحول المقطع الطويل المفتوح (ī >) إلى مقطع قصير (i >) بعد الجزم على النحو الآتي :

يرتعي		لم يرتع
yarta < ī	<	lamyarta < i
(١)		(٢)

- قال تعالى : ﴿ وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ الإِنجِيلِ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فِيهِ ﴾ (١) .

قرأ حمزة : (وَلِيَحْكُمَ) . وقرا نافع وباقي السبعة : (وَلْيَحْكُمْ) (٢) .

واللام في قراءة نافع ومن معه لام الطلب (الأمر) والمعنى : أمر الله أهل الإنجيل بالحكم بما أنزل في الإنجيل ، أما في قراءة حمزة ، فهي لام التعليل ، أو لام (كي) ، ونصب الفعل بعدها على معنى : أتيناه الإنجيل ، لكي يحكمَ أهل الإنجيل ، يعني عيسى ؛ لأن إنزال الإنجيل كان بعد حدوث عيسى (٣) .

و ذكر المرادي أن فتح هذه اللام لغة لبني سُليم فيما نقله عن الفراء ، ويجوز إسكانها بعد الواو والفاء (٤) .

وقد علل المالقي إسكان هذه اللام بقوله : " واعلم أن هذه اللام لشدة اتصالها بما بعدها ، حتى صارت كبعض حروفه ، جاز فيها التسكين لخفتها ، إذا اتصل بها واو العطف أو فاؤه (٥) .

واعتقد أن السبب يكمن في التخلص من توالي المقاطع المتحركة ، أكثر من كونه مسألة اتصال وتلاصق . وهي كما أشار الفراء لغة لبني سُليم ، إذا أخذنا بهذا الاتجاه التقريري .

---

(١) المائدة / ٤٧ .

(٢) إبراز المعاني ٤١٠ .

(٣) الكشف ١ / ٤١٠ ، ٤١١ ، مغني اللبيب ١ / ٢٤٩ ، ٢٥٠ .

(٤) الجنى الداني في حروف المعاني ١١١ .

(٥) رصف المباني في شرح المعاني ٢٢٨ .

ويرى بعض الباحثين أن السبب في إسكان لام الأمر الداخلة على الفعل المضارع، هو توالي مقطعين قصيرين ، أولهما منبور ؛ لذلك تسقط هذه الحركة من المقطع الثاني في مثل : (وَهْوَ) بدلاً من (وَهُوَ) و (مَعْهُ) بدلاً من (مَعَهُ) و (فَلْيذهبْ) بدلاً من (فَلَيذهب) [١] .

المبحث الثاني : في قضايا الإسناد :

قسم ابن هشام الأنصاري الجمل على ثلاثة أقسام [٢] :

١ – **الجملة الإسمية وهي** : التي صدرها اسم ، كزيد قائم .

٢ – **الجملة الفعلية وهي**: التي صدرها فعل، كقام زيد، وضُرب اللصُ، وكان زيدٌ قائماً.

٣ – **الجملة الظرفية** : وهي المصدرة بظرف أو مجرور نحو : أعندك زيدٌ ، أفي الدار زيدٌ ، إذا قدّرتَ زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف .

وقد فرّق ابن هشام بين الجملة والكلام ، وعدَّ الكلام : القول المفيد بالقصد ، أمّا الجملة فهي عبارة عن الفعل و فاعله كـ : (قام زيدٌ) والمبتدأ والخبر كـ : (زيدٌ قام) وما كان بمنزلة أحدهما " [٣]. ويرى ابن يعيش أنَّ الجملة هي الكلام بجامع الفائدة والاستقلال [٤].

إلاّ أنَّ هذا التقسيم لم يسلم من انتقادات المحدثين ، ومنهم الدكتور مهدي المخزومي ، الذي ذهب إلى أن الجملة التي يكون فيها المسندُ اسماً ، جملة اسمية ، والتي يكون المسند فيها فعلاً جملة فعلية ، ويرى أن جملة مثل : (البدرُ طلع) جملة فعلية ؛ قدّم المسند للاهتمام[٥].

---

(١) النبر في اللغة العربية ، علي حسن مزبان ، مجلة البحرين الثقافية ، ١٩ ، السنة الخامسة ، يناير ، ١٩٩٩م ص ١٨ .

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٤٣٣ .

(٣) المصدر نفسه ٤٣١/٢ .

(٤) شرح المفصل ٢٠/١ .

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه ٣٩-٤٢ .

وقد بنى الدكتور إبراهيم السامرائي التقسيم على اتّصاف المسند إليه بالمسند ، فالجملة التي لا يكون فيها اتصاف المسند إليه بالمسند غير إسنادية أمّا ما تُحقق هذا الشرط فهي الإسنادية [١] .

١-الجملة الاسمية وقضاياها في توجيهات قراءة نافع :

أ- حذف المبتدأ والخبر :

ومما جاء من حذف المبتدأ الخبر المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [٢] .

قرأ ابن كثير : (ظُلُماتٍ) . وقرأ نافع والسبعة : (ظُلُماتٌ) [٣] .

وقد وجه القرطبي قراءة نافع ومن معه على أن (ظلماتٌ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : (هذه ظلماتٌ) [٤] .

وجاز عند مكي أنْ تكون (ظلماتٌ) مبتدأ أول و(بعضُها) مبتدأ ثانٍ ، وخبره (فوق) ، والجملة الاسمية : (بعضها فوق) خبر عن المبتدأ : (ظلماتٌ) [٥].

والنمطان اللغويان (سحابٍ وسحابٌ) جائزان من ناحية تركيبية ، فالرفع مؤشر تركيبي على الإسناد في حين يشير الجرّ إلى نوع آخر من العلاقة البدلية بين الأسماء .

أما من ناحية تحويلية فمن الممكن أنْ تكون جملة : (ظلماتٌ بعضُها فوقَ بعضٍ) بنية عميقة لم يجرِ فيها تغيير (تحويل) . ومن الجائز أنْ تكون جملةً سطحيةً حدث فيها تحويل عن طريق حذف (المبتدأ) .

---

(١) إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك / ١٩٩٧ إعداد : عمر الخزاعلة ، ٧٥ .

(٢) النور /٤٠ .

(٣) الجامع لإحكام القرآن ١٢/١٨٨ .

(٤) المصدر نفسه ١٢/١٨٨ .

(٥) الكشف ٢/١٤٠ .

ويمكن أن يقال هذا الكلام في قراءة نافع وأبي عمرو وابن كثير برفع (تنزيلُ) في قوله تعالى : ﴿ تَنْزِيلُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ [1] .

ب – دور (إنَّ) وأخواتها في نسخ الابتداء والخبر :

قال الرازي : (نسختِ الشمسُ الظِّلَ و(انتسختْهُ) : أزالته . و(نسختِ الريحُ آثار الديار : غيَّرتها) [2] .

أمّا المعنى الاصطلاحي للنسخ ، فيرى الدكتور حسام النعيمي أن المعنى الاصطلاحي تأخر إلى زمن ابن هشام (٧٦١ هـ) ، وهو الذي فرّق بين المعنى الاصطلاحي واللغوي، إذ جعل النسخ في الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر [3] .

ومن مواضع (إنَّ) وأخواتها في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ كَلَّا إِنَّهَا لَظَى * نَزَّاعَةً لِلشَّوَى ﴾ [4] .

قرأ حفص (نزاعةً) وقرأ نافع وباقي السبعة : (نزاعةٌ) [5] . وقد ذكر مكي وجوهاً كثيرة في توجيه قراءة نافع والسبعة وصلت إلى خمسة هي [6] :

١ – أن تكون (لظى) خبراً و (نزاعةٌ) خبراً ثانياً.
٢ – (لظى) في موضع نصب على البدل من الهاء في (إنَّها) ، و (نزاعةٌ) خبر (إنَّ).
٣ – (لظى) خبر (إنَّ) و (نزاعةٌ) بدل من (لظى) .
٤ – (نزاعةٌ) مرفوعة على إضمار مبتدأ تقديره : (هي نزاعة للشوى) .
٥ – أن تجعل الهاء في (إنّها) ضمير القصة ، و (لظى) مبتدأ ، و (نزاعةٌ) خبر الابتداء والجملة خبر (إنَّ).

---

(١) يس / ٥ . وتنظر القراءات في النشر ٣٥٣/٢ .
(٢) مختار الصحاح (نسخ) ٦٥٦ .
(٣) النواسخ في كتاب سيبويه ١٩ ، ٢٠ .
(٤) المعارج / ١٥ ، ١٦ .
(٥) التيسير ٢١٤ .
(٦) الكشف ٢ / ٣٣٦.

وهذه التأويلات تهدف إلى إقامة عناصر الإسناد وفق نمط : (مسند + مسند إليه) لتبرير حركة الإعراب . لذا اقتضى هذا التبرير تسخير جميع عناصر الجملة في خدمة الحركة الإعرابية وتسويغ حالة الرفع .

ومن ناحية تركيبيّة فإنّ اللغة تجيز (نزّاعةٌ) و (نزّاعةً) ، بدليل القراءة بهما. ومثل هذه التأويلات وردت في توجيه قراءة نافع التالية :

- قال تعالى : ﴿ إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ (١) .

قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي : (إِنَّ هَذَانِ) (٢) .

وقد جاءت اجتهادات القدامى في توجيه هذه القراءة على النحو الآتي :

١ - ذكر الفراء أنَّ عائشة - رضي الله عنها - سُئلت عن قراءات ومن ضمنها هذه القراءة ، فقالت : (هذا كان خطأ من الكاتب) (٣) .

وهذا الذي ذُكر عن عائشة ، لا أظنه يصدق عنها ، إذ لا يعقل أن يسيطر خطأ كاتب على رواية متواترة ، فمثلاً أخذ نافع قراءته عن سبعين من الرواة ، فهل يعقل أن يُسمح بهذا الخطأ ، ليسيطر على قراءات سبعية متواترة .

٢ - أن هذه القراءة جاءت وفق لهجات عربية .

فقد نسب الفراء هذه اللهجة إلى بني الحارث ، يجعلون المثنى بالألف في كل أحواله ، ونقل عنهم الفراء أنهم يقولون : " هذا خطٌّ يَدَا أخي بعينه" (٤) . ويؤيد ذلك ما جاء من شعر عنهم (٥) :

فَأَطْرَقَ إِطراقَ الشجاعِ و لو يرى مَساغاً لِناباه الشُّجاعُ لَصَمَّمَا

---

(١) طه / ٦٣.

(٢) المبسوط في القراءات ٢٩٦ ، التبصرة في القراءات العشر ٢٦٠.

(٣) معاني القرآن ٢ /١٨٣ وكذا ذكر ابن قتيبة الدينوري في تأويل مشكل القرآن ٣٦ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ١٨٣ .

(٥) منسوب إلى بني الحارث في المصدر نفسه ١٨٤/٢ وإلى المتلمّس في اللسان (صمم) ٣٤٧/١٢ . إلا انه برواية أخرى هي :

فَأَطْرَقَ إِطراقَ الشجاعِ و لو رأى مَساغاً لنابَيْه الشُّجاعُ لَصَمَّمَا

وذكر ابن منظور في هذا البيت ما نصه : " وأنشده بعضُ المتأخرين من النحويين: لِناباه ؛ قال الأزهري : هكذا أنشده الفراء لناباه على اللغة القديمة لبعض العرب " [١] .

وقد نسبت إلى قبائل أخرى – غير بني الحارث – مثل كنانة ، وخثعم وأبي زبيد، وبني الهجيم ومراد وعذرة [٢] .

وسأوضح لماذا وصلت هذه اللهجات إلى هذا المستوى ، بعد استكمال بقية التوجيهات .

٣ – ذكر الأزهري أنَّ (إنَّ) بمعنى (نعم) ، وعلى هذا جاء قول قيس الرقيات [٣] :

وَيَقُلْنَ شيب قد علاك وقد كَبُرتَ فقلتُ : إنَّهُ

وذكر ابن هشام أنَّ مجيء (إنَّ) بمعنى (نعم) شاذ [٤] .

٤ – وذكر الازهري رأياً آخر وهو وجود ضمير الشأن محذوف والتقدير : (إنَّه هذان لساحران " . وردّ ابن هشام أنّ ضمير الشأن موضوع للتقوية فلا يناسبه الحذف وقد دخلت اللام للتوكيد [٥] .

أما سبب وصول لهجة بعض القبائل إلى المستوى الذي ذكر ، فيمكن تعليله في ضوء ما يسمى بانكماش (الصوت المركب) ثم مرحلة الفتح الخالص [٦] .

فالأصل هو هَذَين > هذِين (بالإمالة) > هذان .

أي أنَّ الصوت المركب تطور على النحو الآتي :

$$\bar{a} < \bar{e} < ay$$

---

(١) لسان العرب (صمم) ١٢ / ٣٤٧ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٣٥٠.

(٣) علل القراءات ١ /٣٨٨ .

(٤) مغني اللبيب ١/٤٧. وذكر هذا الوجه ابن خالويه في الحجة ٢٤٣ والفارسي في حجته ٥/٢٣٠ .

(٥) علل القراءات ١/٣٨٨ ، مغني اللبيب ١ /٤٨ .

(٦) منهج أبي حيان الأندلسي ٣٠٨ .

أما من ناحية تركيبية فإن النمطين : (إنَّ هذان لساحران) و (إنّ هذين لساحران) مما تسمح بهما اللغة ، على أساس أن (إنَّ) قد تعمل النصب ، فتنصب المثنى ، وقد لا تعمل النصب ، وهذا واضح بدليل القراءتين ، وما ورد من شعر ونثر.

أمّا ما ذُكر من توجيهات في قراءة نافع ومن وافقه ، فسببه النظرة المعيارية التي ترى أنّ (إنَّ) وأخواتها لها عمل في الجملة الاسمية ، ولا بد لظهور هذا التأثير في نصب المثنى ؛ لذا احتاجوا لتلك التقديرات .

ت – تخفيف الأدوات الناسخة (إنّ وأخواتها) وأثره في الجملة الاسمية :

يعني مصطلح التخفيف – عند القدامى – تسكين الحرف ، أو فك تضعيفه ، مقابل تحريكه أو تشديده [1] .

و المقصود بالتخفيف هنا هو الإسكان وعدم التحريك ، وما يتركه من أثر في توجيه القراءة : ومن أمثلة التخفيف ما ورد في المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [2] .

قرأ نافع وابن عامر : (وَلَكِنْ البِرُّ) – هنا – وفي قوله تعالى : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَىٰ ﴾ [3] .

و ذُكر في (لكنْ) آراء منها [4] : أن (لكنْ) مخففة من الثقيلة (لكنَّ) ، وهي حرف ابتداء لا يعمل، خلافاً للأخفش ويونس. أو أنها خفيفة بأصل الوضع ، فإن وليها كلامٌ فهي حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك ، وليست عاطفة ، وحين تقترن بالواو تكون عاطفةً جملةً على جملةٍ .

---

(١) المصطلح الصوتي ١٨٥ .

(٢) البقرة / ١٧٧.

(٣) البقرة :١٨٩ . وتنظر القراءات في : علل القراءات ١ /٧٢،٧١.

(٤) ينظر : مغني اللبيب ٣٢١/١، ٣٢٢ .

ومن ناحية تركيبية ، فإن جملة (ولكنَّ البرَّ) نمط استعمالي غير جملة (ولكنْ البرُّ) فكلاهما مستقل بمعناه ، ونطقت به العرب ، ولكن العلاقة تبدو من خلال قرب معانيهما. فقد ذكر ابن يعيش أنَّه لا يعلم إعمال (لكنْ) مخففة [١] .

وقد جاءت (لكنْ) مخففة في قول زهير بن أبي سلمى [٢] :

إنَّ ابْنَ وَرْقَاءَ لا تُخْشَى غَوائلُهُ لكنْ وَقَائعُهُ في الحرب تُنتظرُ

وعلى هذا فإنّ إسكان (لكنْ) مؤشر تركيبي على دخولها على نمط من الجمل يراد منها تحقيق أغراض أخرى كالاستدراك ، كما ورد في البيت السابق وإذا اقترنت بالواو تكون داخلة لعطف الجمل على بعضها. و بالتالي فهي نمط آخر غير المشددة التي تنسخ الابتداء والخبر .

- قال تعالى ﴿وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عليها * وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾ [٣] .

قرأ نافع بتخفيف (أنْ) في الموضعين ، وبرفع (لعنةُ) وكسر الضاد (من غَضِبَ) وهي في الموضعين مخففة من الثقيلة ، وأسمها ضمير شأن محذوف [٤] .

ونقل ابن يعيش عن الزمخشري أن (إنَّ و أنَّ) تخففان فيبطل عملهما ، ومن العرب من يعملهما ، إلا أن ابن يعيش فسّر هذا الإبطال بأنه ظاهري ، لأن (أنَّ) لا يبطل عملها ، بل تكون عاملة في الحكم والتقدير ؛ لأن فيها ضمير شأن [٥] .

ومن ناحية تركيبية فإن التخفيف والتشديد لهجات للعرب - كما يستفاد من كلام الزمخشري- ولذا فاللغة تسمح بالتركيبين ، و أما كون اسم (أنَّ) المخففة ضمير شأن فهذا من لوازم المعيارية التي تحتم أن تكون (أنْ) مخففة من الثقيلة وبالتالي لا بدّ لها من اسم وخبر ، وهذا يتنافى مع آراء التركيبين الذين لا يعترفون بوجود محذوف ولا يقرّون أن تكون (أنْ) مخففة من (أنَّ) . وبالتالي فإن (أنَّ) المشددة مؤشر تركيبي على نوع

---

(١) شرح المفصل٨/٨٠ .

(٢) شرح شعر زهير ٢٢٤. وفي مغني اللبيب ٣٢٢/١ بوادرُهُ . مكان : غوائلُه .

(٣) النور /٧ ، ٩ .

(٤) حجة الفارسي ٣١٥/٥،شرح ابن عقيل ٣٥١/١، شرح شذور الذهب ٢٨٢.

(٥) شرح المفصل ٧١/٨ - ٧٣ .

من الجمل غير الداخلة عليه المخففة.

ث – عمل (لا) النافية للجنس :

ذكر الزجاجي : أنّ (لا) تنصب النكرات بغير تنوين ، ولا تعمل في المعارف ، وخبرها مرفوع ، وقلّ ما يؤتى به" [١] .

وتقسم (لا) عند دخولها على الأسماء على قسمين [٢] :

١ – تدخل على المعارف ولا تؤثر فيها ؛ لعدم اختصاصها ، إلا انه ورد نصب الاسم المعرفة بها في قول النابغة الجعدي [٣] :

وَحَلَّت سَوادَ القلبِ ، لا أنا باغِيَاً سِواهاولا في حبّها مُتراخِياً

وتكون عاملة عمل (ليس) إن نصبت المعرفة .

٢ – تدخل على النكرات ، وللعرب مذهبان فيها :

١ – منهم من يشبهها بـ : (إنّ) ؛ فينصب بها اسماً ويرفع بها خيراً .

٢ – ومنهم من يشبهها بـ (ليس) فيرفع بعدها الاسم وينصب الخبر ، بشروط وفيما يلي بعض المواضع التي عملت فيها (لا) عمل (إنّ) :

– قال تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾ [٤] .

قرأ نافع بنصب (رفثَ و فسوقَ و جِدالَ) [٥] .

وقد وجهت هذه القراءة بدخول (لا) النافية للجنس ، ونصب هذه المواضع بها [٦].

ومن ناحية دلالية فإن النصب مراد منه النفي العام من الرفث والفسوق والجدال [٧] .

---

(١) الجمل في النحو ٢٣٧ .

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ٢٦٠ – ٢٦٢ .

(٣) ديوان النابغة الجعدي ١٧١ .

(٤) البقرة/١٩٧.

(٥) التيسير ٨٠ .

(٦) معاني القرآن للفراء ١٢٠/١ حجة ابن خالويه ٩٤ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٢٧١/٢ .

ومن ناحية تركيبية فإن (لا) مؤشر تركيبي على نوع من الأنماط اللغوية التي يراد نفي جنس الاسم ، أمّا التحويليون فيرون أن (لا) ليست مؤشراً تركيبياً ، ولكنها عنصر من عناصر التحويل حول الجملة : (في الحج رفث وفسوق وجدال) إلى جملة (لا رفث ولا فسوق ولا جدال) ، زيادة عن الأثر المسبب عند دخولها إعرابياً.

وهذا ما يقال في قراءة نافع في رواية وأبي عمرو بنصب (أصغَر وأكبَر) في قوله تعالى : ﴿ لاَ يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَمَوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ وَلا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلاَ أَكْبَرُ ﴾ (١) .

فقد جزم أبو حيان بنصب الموضعين بـ (لا) النافية للجنس (٢) . أما إعمال (لا) عمل ليس فقد ورد منه المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿ لاَ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ ﴾ (٣) .

قرأ نافع برفع (بيعٌ وخلةٌ وشفاعةٌ) . وقرأ غيره من السبعة بنصب المواضع الثلاث (٤) . وذكر العكبري أن (لا) غير عاملة ، وما بعدها مبتدأ وخبر ، ويجوز أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس) (٥) .

فكأنه جواب مَنْ قال : هل فيه بيعٌ ؟ بإسقاط (منْ) فأتى الجواب غير مغيّر عن الرفع (٦) . فمن ناحية تركيبية فإنّ (لا) مؤشر تركيبي على نوع من الأنماط اللغوية يراد نفيه نفياً خاصاً بعكس (لا) النافية للجنس ، مع فارق وهو الأثر التركيبي ، إذ ظلت الأسماء مرفوعة بعد دخول (لا) .

---

(١) سبأ/٣. والقراءة الاخرى عن نافع وأبي عمرو وقراءة السبعة برفع الموضعين ينظر : البحر المحيط ٩١٥/٨ .

(٢) المصدر نفسه ٥١٩/٨ .

(٣) البقرة /٢٥٤ .

(٤) المبسوط في القراءات ١٥٠ ، التبصرة في القراءات العشر ١٦٢ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٣٨/١، ١٦٩ .

(٦) الكشف ٣٠٥/١ .

ومنع بعض النحويين إعمال (لا) عمل (ليس) ومنهم المبرّد والأخفش ، وأجاز ابن جني إعمالها عمل (ليس) في المعرفة ووافقه ابن مالك [1] .

أمّا هذا المنع فهو مردود بما جاء في القراءة – هنا – وما ورد في بيت النابغة الجعدي السابق ، ويعضد ذلك – عمل (لا) عمل (ليس) – قول الشاعر [2] :

تَعزَّ فَلا شَيءٌ على الأرض باقيا ولا وَزَرٌ مما قَضَى اللهُ واقِيا

ونصَّ ابن عقيل على عملها عمل (ليس) في اللهجة الحجازية بشروط ، ومذهب تميم إهمالها [3] .

ويبدو أن إهمالها في لهجة تميم ، هو الذي جعل أبا الحسن الأخفش ينكر عمل (لا) في الاسم وفي الخبر ، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر [4] .

ويبدو لي أنَّ قياس عمل (لا) على عمل (ليس) في لهجة الحجاز ، يمكن أن يكون من القياس الخاطىء ، فالأصل أن تكون (لا) مهملة ولا تعمل عند التميميين ، ثم جرى بعد ذلك قياس هذه الأداة على عمل (ليس) عند الحجازيين فرفعوا بها ونصبوا ، نزوعاً إلى توحيد عمل الأدوات . ولا ينفي هذا ما ذكره (برجشتراسر) من أن (لا) أقدم أدوات النفي وأن (ليس) مشتقة منها [5] .

وقد نزعت اللهجة الحجازية إلى قياس (ما)على (ليس) في عملها . كما سيأتي .

جـ – دور كان وأخواتها في نسخ الابتداء والخبر :

ومن المواضع التي وجهت بدخول كان وأخواتها على الجملة الاسمية ما يلي :

---

(١) الجني الداني في حروف المعاني ٢٩٣ .

(٢) من الشواهد التي لم تنسب ، ينظر : شرح ابن عقيل ٢٨٩/١ والجني الداني ٢٩٢ ، مغني اللبيب ٢٦٦/١

(٣) شرح ابن عقيل ٢٩٩/١ .

(٤) جاء النقل في تعليق محي الدين عبد الحميد على الشاهد رقم (٧٨) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٨٩/١.

(٥) التطور النحوي ١٦٩ .

- قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلاَّ أَنْ قَالُوا ﴾ [1] .

قرأ نافع وبعض السبعة : (فتنتَهم) وقرأ ابن كثير في رواية وابن عامر : (فتنتُهُمْ) [2] . ونصب هذا الموضع (فتنتَهم) في قراءة نافع على أنّه خبر لـ : (كان) واسمها مقدّر بمصدر تأويله : (قولهم) ، أما قراءة ابن عامر (فتنتُهم) فهو اسم لـ : (كان) والمصدر المؤوّل : (أن قالوا) الخبر [3] .

وفي رأي المبرّد أنّه إذا اجتمع معرفة ونكرة ، فالذي يُجعل اسم كان المعرفة ؛ لأن المعنى على ذلك ؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر [4] .

ويمكن القول من ناحية تركيبية : إنّ الضمة كانت مؤشراً تركيبياً يغيّر المعنى فقط . إذ تؤشر الضمة على كون الاسم معرفة ويلزم أن يكون في قراءة نافع المصدر المؤوّل (أن قالوا) . وفي قراءة ابن عامر يكون (فتنتُهم) على الرغم من مخالفة ذلك لرأي المبرد السابق ، ولرأي أبي حيان الذي يرى أن (أن قالوا) جرت مجرى المضمر ومن حقه أن يكون اسماً لكان [5] .

وأمّا عند إتباع المنهج الوصفي التفسيري ، فنرى أن الجملتين : (لم تكن فتنتَهم) و(لم تكن فتنتُهم) جرى فيهما تحويل مهم عن طريق التقديم والتأخير .

فالأصل هو : ثم لم تكن إلا أن قالوا فتنتَهم. وقد جرى تحويل في هذه الجملة عن طريق تأخير اسم كان وتقديم خبرها. فأصبحت الجملة في شكلها السطحي على نحو : (ثم لم تكن فتنتَهم إلا أن قالوا) مع احتفاظ العنصر المتقدم (فتنتَهم) بحركة النصب ؛ مما أوجب إعرابه خبراً لـ (كان) في قراءة نافع ومن معه ، على اعتبار المصدر المؤوّل (أنّ قالوا) أعرف من (فتنتهم) .

---

(١) الأنعام /٢٣ .

(٢) حجة الفارسي ٣/٢٨٧،٢٨٨ .

(٣) إتحاف فضلاء البشر ٢٤٣.

(٤) المقتضب ٤/٨٨.

(٥) البحر المحيط ٤/٤٦٥ .

وقد جاءت (كان) تامة المعنى لدلالتها على الحدث واستغنائها بمرفوعها بمعنى : (حدث أو وقع) في قراءة نافع وقد احتاجت الى فاعل في توجيه القراءات ، ومنها المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿ وإنْ كَانَت واحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ (١) .

قرأ نافع : (واحدةٌ) . وقرأ باقي السبعة : (واحدةً) (٢) .

وكان في قراءة نافع بمعنى : (وقعت أو حدثت) ، ولهذا احتاجت إلى فاعل وهو (واحدةٌ) (٣) .

وقد ذكر سيبويه كان التامة بقوله : " وقد يكون لكان موضع آخر يُقتصَرُ على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبدُالله ، وقد كان الأمرُ ، أي : وقع الأمرُ " (٤) .

وما ذكر في قراءة نافع وذكره سيبويه هو توجيه تركيبي يكتفي بوصف الشكل الخارجي للجملة . وهي على هذا الوصف مستعملة في شعر العرب ، وقد جاءت في شعر مقّاس العائذي (٥) :

فِدَىً لبني ذُهْلِ بنِ شيْبانَ ناقَتي إذا كانَ يومٌ ذو كواكِبَ أشْهَبُ

- قال تعالى : ﴿ إلاَّ أنْ تَكُونَ تِجارةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا ﴾ (٦) .

قرأ عاصم : (تجارةً حاضرةً) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (تجارةٌ حاضرةٌ) (٧) .

---

(١) النساء/١١.

(٢) التبصرة في القراءات العشر ١٧٩.

(٣) الكشاف ٥٠٦/١ ، التبيان في إعراب القرآن ٢٦٩/١.

(٤) الكتاب ٤٦/١ وينظر : شرح الكافية في النحو للاستراباذي ٢٩٣/٢ ، الجمل في النحو للزجاجي ٤٨ ، ٤٩ .

(٥) منسوب اليه في : الكتاب ٤٧،٤٦/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩٨/٧، وهو في لسان العرب (شهب)٥٠٩/١ بدون نسبة .

(٦) البقرة /٢٨٢.

(٧) الكنز في القراءات العشر ١٣٧.

وذكر في توجيه قراءة نافع ومن معه وجهان [1] :
أحدهما : أن (كان) ناقصة و (تجارةٌ) اسمها . وجملة (تديرونها) في محل نصب .
وثانيهما : أنَّ (كان) بمعنى : وقع أو حدث و (تجارةٌ) فاعل . والتقدير : إلاّ أنْ تقع .

وعلى هذا فاللغة تجيز النصب وتجيز الرفع على اعتبار أن (كان) يمكن أن تكون ناقصة ، ويمكن أن تكون تامة وتكتفي بفاعل .

ومن ناحية تفسيرية ، يمكن أن يكون استعمال (كان) في لغة العرب قد مرّ بمرحلة ما ، استغنت اللغة فيها عن إعمال (كان) إذا افترضنا أن الأصل في استعمالها أن ترفع وتنصب ويمكن أن يحدث العكس على أن الأصل استعمالها تامة ، وهذا مجرد تخمين لا يعتمد على دليل لغوي ، وفيه مخالفة لآراء التركيبيين الذين يرون أصالة كل نطق .

- قال تعالى : ﴿ لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ﴾ [2] .

قرأ عاصم في رواية وحمزة : (البرَّ) . وقرأ باقي السبعة ومنهم نافع : (البرُّ) [3] . وذكر في توجيه رفع (البرُّ) أنه اسم (ليس) وخبرها المصدر المؤوّل (أن تولوا) [4] .

وذكر القرطبي أن الأولى أن يكون اسم (ليس) هو المصدر المؤوّل ؛ لأنه لا يتنكر و (البر) قد يتنكر [5] .

ومن ناحية تركيبية فالضمة مؤشر تركيبي يغير المعنى ، أي أن كل جملة مختلفة عن الأخرى من حيث المعنى الوظيفي لكلمة (البر) . ومن ناحية تفسيرية يمكن القول إنَّ في الجملة تحويل حدث عن طريق تأخير اسم ليس وهو (أن تولوا) على ما ذكر

---

(١) معاني القرآن للفراء ١٨٥/١ ، إعراب القرآن للنحاس ١ / ٣٤٦ .
(٢) البقرة /١٧٧ .
(٣) السبعة ١٧٤ .
(٤) حجة ابن خالويه ٩٢. وحجة الفارسي ٢٧٠/٢ .
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٦٠/٢ .

القرطبي . وإلاّ فإن الجملة على أصل ترتيبها كما ذكر غيره .

وكما وجهت قراءة نافع على إعمال (لا) عمل (ليس) ، كذلك وجهت بعض المواضع على إعمال (ما) وإجرائها على عمل (ليس) ، ومنها المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [1] .

قرأ عاصم في رواية المفضل : (أمهاتُهم) . وقرأ نافع والسبعة (أمهاتِهم) [2] .

ذكر موجهو القراءات أن (ما) في قراءة نافع والسبعة هي (ما) الحجازية العاملة عمل (ليس) في لغتهم . كما أنَّ قراءة عاصم جاءت على اللغة التميمية [3] .

وذكر الزجاجي أنَّ (ما) في لغة الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر ، إذا كان الخبر مؤخراً منفياً ؛ لأنهم شبهوها بـ (ليس) ، وفي لغة تميم يرتفع ما بعدها على الابتداء والخبر [4] .

وسبب إعمالها عمل (ليس) – عند المبرّد– أنها تقع مبتدأة ، وتنفي ما يكون في الحال ، وما لم يقع ، ويمكن أن تغني كل واحدة عن الأخرى [5] .

ومن المواضع الأخرى ما جاء في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بَشَراً ﴾ [6]. فقد اتفق نافع والسبعة على قراءة : (بشراً) . وقرأ ابن مسعود : (بشرٌ) [7] .

ويرى الزمخشري أن إعمال (ما) عمل (ليس) هي اللغة القدمى الحجازية ، وبها ورد القرآن الكريم [8] .

---

(١) المجادلة /٢ .

(٢) السبعة ٦٢٨ .

(٣) اللمع ٩١ ، تفسير البيضاوي ٧٢٠ .

(٤) الجمل في النحو ١٠٥ .

(٥) المقتضب ١٨٨/٤ .

(٦) يوسف / ٣١ .

(٧) الكشاف ٢ / ٣١٧ .

(٨) الكشاف ٣١٧/٢ .

ويرى أبو حيان أن الكثير في لغة الحجاز هو جرّ خبر (ما) بالباء ، وأما نصب الخبر ، فمن اللغة الحجازية القديمة ، حتى إنّ النحويين ، لم يجدوا شاهداً على نصب الخبر في أشعار الحجازيين إلاّ قول الشاعر [1] :

أبناؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَباهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ وما هُمُ أَوْلاَدَها

وقد علل الفراء سبب نصب (بَشَراً) في لغة الحجاز تعليلاً تركيبياً بقوله : " نصبت (بشراً) ؛ لأن الباء قد استعملت فيه ، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلاّ بالباء، فلما حذفوها ، أحبوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه ، فينصبون على ذلك ، وأما أهل نجد فيتكلمون بالباء ، وغير الباء ، فإذا أسقطوها رفعوا " [2] .

ومن ناحية تركيبية فنحن مجبرون على القول إنّ (ما) التميمية آداة غير عاملة في استعمالهم ، أمّا (ما) الحجازية فهي حرف يعمل عملاً شبيهاً بعمل (ليس) .

وأمّا من ناحية وصفية تفسيرية فإن (ما) الحجازية عملت عمل (ليس) ؛ لأن الحجازيين وقعوا في القياس الخاطىء (Falscche Analogie) .

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن القياس الخاطىء يلغي الاختلاف بين الظواهر اللغوية ، ويقيس بعض الأمثلة على بعض ، ومنه قياس عمل (ما) الحجازية على عمل (ليس) [3] .

ويمكن تفسير نزوع الحجازيين إلى نصب خبر (ما) ورفع النجديين له ، عند سقوط حرف الجر (الباء) – زيادة على التفسير السابق – بأن الأمر يعود إلى أنّ الحجازيين ، أثروا الحركة الأمامية المتسعة (الفتحة) ، الذي يكون اللسان مستوياً في قاع الفم ، مع انحراف قليل ، في أقصاه ، نحو أقصى الحنك أثناء انتاج صوت (الفتحة) ، في حين مال النجديون إلى الحركة الخلفية الضيقة (الضمة) ، التي تحدث في

---

(١) البحر المحيط ٦ / ٢٧١ والشاهد غير منسوب في المصدر نفسه وكذلك في شرح ابن عقيل ٢٧٩/١ .

(٢) معاني القرآن ٤٢/٢ .

(٣) التطور اللغوي ، مظاهره ، وعلله وقوانينه ٦٨ ،٦٩ .

وضع يكون أقصى اللسان مرتفعاً نحو سقف الحنك ، وهذا يتطلب جهداً أكبر من الجهد المبذول في الفتحة .

٢ – الجملة الفعلية :

تتألف الجملة الفعلية من : مسند ومسند إليه (الفعل والفاعل) والصورة الأساسية للجملة الفعلية أن يتقدم المسند على المسند إليه [١] .

وقد أوضح سيبويه حقيقة الإسناد في الجملتين : الفعلية والإسمية بقوله : " هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يَغْنَي واحدا منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه . وهو قولك عبد الله أخوك. وهذا أخوك ومثل ذلك يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم " [٢] .

فالفعل هو أساس التركيب في الجملة الفعلية ، وللأفعال تصنيفات بناءً على علاقاتها بالإسناد ، فتصنف إلى أفعال تامة وناقصة ، وتصنف بناءً على علاقتها بالفاعل إلى أفعال تسند إلى المتكلم والمخاطب والغائب ... وأفعال تسند إلى فاعلين أو أكثر ، وتصنف بناءً على علاقتها بالمفعول به إلى متعدية ولازمة ... [٣] .

ومن توجيهات الجملة الفعلية في قراءة نافع المواضع الآتية :

– قال تعالى : ﴿ وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ ﴾ [٤] .

قرأ نافع والقراء السبعة : (إبْراهيمَ ، ربُّهُ) وقرأ ابن عباس وغيره : (ابراهِيمُ ، ربَّهُ) [٥]. ذكر أبو حيّان الأندلسي أن (ربُّه) فاعل في قراءة نافع وجمهور السبعة ، وقُدم المفعول (إبراهيمَ) للاهتمام ، وكونه مما يجب فيه تقديم الفاعل هو قول الجمهور [٦] .

---

(١) معاني النحو ١/١٤–١٦ .

(٢) الكتاب ١ /٢٣ .

(٣) مدخل إلى دراسة الجملة العربية ١٢١ .

(٤) البقرة /١٢٤ .

(٥) الكشاف ١/٣٠٨ . البحر المحيط ١/٦٠٠.

(٦) البحر المحيط ١/٦٠٠ .

فعلى رأي القرطبي –أن كون الرب – تبارك وتعالى – مبتلياً معلوم ، وكون الضمير المفعول في العربية متّصلاً بالفاعل موجب تقديم المفعول ، فبُني الكلام على هذا الاهتمام . ومعنى قراءة ابن عباس : أن إبراهيم دعا ربه وسأل بكلمات وإن كان فيه بعد لوجود الباء في الكلمات [1] .

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة النمطين : (إذ ابتلى ابراهيمَ ربُّهُ) و (إذ ابتلى ابراهيمُ ربَّهُ) فالضمة والفتحة مؤشرات تركيبية على الفاعلية والمفعولية. ومن ناحية وصفية تفسيرية يمكن القول إنّ في جملة (إذ ابتلى ابراهيمَ ربُّه) تحويلاً مهماً عن طريق تقديم المفعول به على اعتبار أن نمط الجملة الفعلية العربية هو من نوع فعل + فاعل + مفعول به . وتقديم المفعول به –هنا– لغرض دلالي .

– قال تعالى : ﴿ فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾ [2] .

قرأ ابن كثير (آدمَ ، كلماتٌ) وقرأ نافع وباقي السبعة : (آدَمُ ، كَلماتٍ) [3] .

أسند الفعل في قراءة نافع والسبعة إلى آدم وتمّ إيقاعه على الكلمات ، والمعنى : أخذها بالقبول ودعا بها . وأمّا في قراءة ابن كثير فأسند الفعل إلى الكلمات وتم إيقاعه على آدم فكأنه قال : فجاءت كلمات [4] .

وعند القرطبي أنّ القراءتين ترجعان إلى معنىً ؛ لأن آدم إذا تلقّى الكلمات فقد تلقته . وقيل : لما كانت الكلمات هي المنقذة لآدم بتوفيق الله تعالى له لقبوله إياها ودعائه بها كانت الكلمات فاعلة ، وكأن الأصل على هذه القراءة " فتلقّتْ آدمَ من ربه كلماتٌ " [5] .

ويمكن أن يُقال في القراءتين ما قيل في القراءة السابقة ، من حيث إنَّ الضمة و الفتحة مؤشرات تركيبية على الفاعلية والمفعولية ، وأن تحويلاً جرى عن طريق تقديم المفعول به في قراءة ابن كثير ، في حين جاءت قراءة نافع والسبعة على الأصل .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٦٧/٢ .

(٢) البقرة /٣٧ .

(٣) حجة ابن خالويه ٧٥ .

(٤) إتحاف فضلاء البشر ٢٣٤ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٢٢٣/١ .

- قال تعالى : ﴿ لَا تَسْمَعُ فِيهَا لَاغِيَةً ﴾ [1].

قرأ نافع في رواية : (لا تُسْمَعُ ، لاغيةٌ) [2].

وفي توجيه قراءة نافع ناحية دلالية وهي أنَّه رفع (لاغيةٌ) لمشاكلة رؤوس الآيات المرفوعة [3]. والفاعل في قراءة الجمهور هو الرسول – صلى الله عليه وسلم – لأنه هو المخاطب [4].

واللغة تجيز التركيبين : (لا تَسمعُ فيها لاغيةً) و (لا تُسمع فيها لاغيةٌ) .

فالفتحة في الجملة الأولى مؤشر تركيبي على المفعولية ، وكذلك الضمة فإنها مؤشر تركيبي على المفعولية كما كانت الفتحة مؤشراً على ذلك .

ومن ناحية تحويلية يرى أصحاب المنهج التحويلي – في سبيل تفسير الاختلاف بين الحركتين – أنه جرى تحويل سببه حذف الفاعل للعلم به ؛ فأفرغت الجملة من المسند إليه ، فتغيرت الحركة من (لاغيةً > لاغيةٌ) ، حتى يصلح النمط للإسناد ، على اعتبار أن الضمة علم الإسناد .

المبحث الثالث : المنصوبات :

تنوعت المنصوبات في قراءة نافع ، بحيث شكلت قسماً كبيراً من توجيهات القدامى ، وقد جاءت على النحو الآتي :

١ – المفعول به :

ويعرف المفعول به بأنه : " ما يقع عليه فعلُ الفاعل ، إما بغير واسطة كـ : ضربتُ زيداً، وهو الفارق بين المتعدّي من الأفعال وغير المتعدّي منه ، وإمّا بواسطة حرف جرّ " [5]. ومن توجيهات المفعول به في قراءة نافع المواضع التالية :

---

(١) الغاشية /١١

(٢) السبعة ٦٨١ ، والقراءة الأخرى : (لا تَسْمعُ ، لاغيةً),كبقية السبعة .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ /٢٥٨ .

(٤) الكشف ٢/٣٧١ .

(٥) اللباب في علم الاعراب ٨٤ .

- قال تعالى : ﴿ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [1].

قرأ نافع وابن عامر وابن كثير وأبو عمرو : (وجاعِلُ) اسم فاعل ، و (الليلِ) مجروراً . وقرأ باقي السبعة : (وجَعَلَ) فعلاً ماضياً. و (الليلَ) منصوبا [2].

ووجه ابن خالويه قراءة نافع ومن معه (جاعل) على أساس وجود اسم فاعل في قوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الْحَبِّ ﴾ وفي قوله تعالى : ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ﴾، لتحقيق المشاكلة [3].

وذكر الزجاجي : أن اسم الفاعل ، إذا كان بمعنى المضُي كان مضافاً إلى ما بعدَه، وجرى مجرى سائر الأسماء في الإضافة [4].

وذكر أبو حيان أن الكسائي والسيرافي وهشاماً يجيزون انتصاب (سكناً) باسم الفاعل وهو ماضٍ . في حين ينتصب (سكناً) عند البصريين على إضمار فعل تقديره : (ويجعله) سكناً . لأنهم لا يعملون اسم الفاعل الماضي [5].

ويمكن أن يقال – هنا– إنَّ الله تعالى عطف جملة فعلية على جملة اسمية ، وفي هذا التغيير دلالة مقصودة ، تتعلق بالإصباح ، الذي هو بداية النشاط الإنساني ، وبعد هذا النشاط ، سيتغير شكل الحياة في الليل ؛ ولهذا غيّر : (وجعل) إلى (وجاعل) للدلالة على تغير شكل النشاط الإنساني ، وهذا الوصف يناسب المنهج التفسيري ، أمّا ما ذكره علماؤنا القدامى ، فهو تقرير يصف ما حدث من وجهة نظرهم فقط .

- قال تعالى : ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾ [6].

قرأ نافع والسبعة : (أقَلَّ) . وقرأ عيسى بن عمر : (أقلُّ) [7].

---

(١) الأنعام /٩٦ .

(٢) المبسوط ٢٩٩ ، التبصرة ١٩٦.

(٣) حجة ابن خالويه ١٤٦، و الآيات من الأنعام /٩٥، ٩٦ .

(٤) الجمل في النحو ٨٤ .

(٥) البحر المحيط ٤/٥٩٤ .

(٦) الكهف / ٣٩ .

(٧) البحر المحيط ٧ /١٨٠ .

وفي توجيه قراءة نافع ومن معه مذهبان [١] :

أحدهما : أن يُعد (أنا) ضمير فصل ، وفي هذه الحالة تكون (تـرنِ) بصريـة ، و(أقلَّ) مفعولاً ثانياً لـ (ترنِ) .

وثانيهما : أن يُعد (أنا) توكيداً للضمير في الفعل (تَرَنِ) وفي هذه الحالة تكون (أقلَ) حالاً .

أما في قراءة عيسى فإنّ (أقلُّ) خبر للمبتـدأ (أنـا) ، والجملـة فـي محـل نصـب المفعول الثاني [٢].

ومن ناحية تركيبية فإن (ضمير الفصل) مؤشر تركيبي ، يؤكد الضمير الموجود في (ترنِ) ، التي كُتبت هكذا تأثراً بنظام الخـط العربـي القديـم ، الـذي لا يعتـدّ بالحركـات اعتداداً كبيراً .

ومن ناحية وصفيّة تفسيرية ، جاء ضمير الفصل هذا عنصراً تحويلياً أضفى علـى الجملة مزيداً من التوكيد ، ويسمى (Wright) هذا الضمير بضمير : (التأكيد) [٣].

٢٠ – المفعول المطلق :

وهو ما يدل على مفهوم الفعل مجرداً عن الزمان نحو : ضربتُ ضرباً ، ويسـمى مبهماً [٤].

ومن توجيهات المفعول المطلق في قراءة نافع ما يلي :

– قال تعالى : ﴿ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ [٥].

قرأ نافع وابن كثير (غَرفة) وقرأ باقي السبعة : (غُرْفةً) [٦].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٥ ، تفسير النسفي ٣ / ١٤ .

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٤ .

(٣) Wright , W ; Agrammar of the Arabic Language . V. 2 , P . 265

ينظر : منهج أبي حيان ٢٧٦ .

(٤) اللباب في علم الإعراب ٧٦ .

(٥) البقرة /٢٤٩ .

(٦) السبعة ١٨٧ .

يرى ابن هشام أن (غَرفة) مفعول مطلق . و (غُرفة) مفعول به ومثلها : حَسْوة و حُسْوة [1].

وذكر الفارسي أن الفعل (اغترف) تعدى إلى المصدر (غَرْفة) و المفعول محذوف تقديره : اغترف ماءً غَرفة . أمَّا في قراءة باقي السبعة : (غُرْفة) فقد تعدى الفعل إلى المفعول به ولم يتعدّ إلى المصدر [2].

وذكر مكي أن (غُرفة) اسم للماء المُغْترف ، و أمَّا (غَرفَة) فهو مصدر دلّ على المرة الواحدة [3]. وهذا التفسير مبني على اختلاف الحركات الصائتة في (فاء) الاسم .

- قال تعالى : ﴿ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾ [4].

قرأ نافع : (مَدْخَلاً) - هنا - وفي سورة (الحج) [5]. وقرأ باقي السبعة : (مُدْخلاً) في الموضعين . وقد اتفقوا على ضم الميم في سورة الإسراء [6].

ووجهت قراءة نافع على أن (مَدْخلاً) مصدر للفعل (دَخَلَ) والتقدير : وندخله فيدخل (مَدْخلاً) أي : دخولاً [7].

ويعد هذا التقدير موغلاً في المعيارية ، والسبب في هذا أنّ الفعل (أدخل) يندرج تحت باب قياس المصدر ، أي أنّ مصدره قياسي وليس سماعياً ، وقياسه : (الإفعال) ، وبالتالي اضطروا إلى تقدير الفعل الذي ينصب (مَدخلاً) ويكون مقبولاً من جهة القاعدة .

---

(١) مغني اللبيب ٦٨٨/٢.

(٢) الحجة ٣٥١/٢ .

(٣) الكشف ٣٠٤/١ .

(٤) النساء /٣١ .

(٥) الآية /٥٩ : " لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ " .

(٦) السبعة ٢٣٢ . والموضع في سورة الاسراء آية /٨٠ : ﴿ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ .

(٧) إعراب القراءات الشواذ ١ /٣٨١ ، إملاء ما مَنّ به الرحمن ١٧٧/١ .

وأمّا المنهج التركيبي ، فلا يعترف بهذا التقدير ، ولا يحتاج إليه ؛ لأنه لا يقرّ عملية القياس الذهني والنحوي ، ولا يعترف بوجود العامل .

٣ – المفعول لأجله :

ويعرف المفعول لأجله بأنه : " المصدر الفضلة المُعلِّل لحدثٍ ، شاركه في الزمان والفاعل كـ : قمت إجلالاً لك " [١].

وفيما يلي أمثلة من توجيهات المفعول لأجله في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ﴾ [٢].

قرأ نافع والسبعة : (خِلافَ) . وقرأ ابن عباس وغيره : (خَلْفَ) [٣]. وتحتمل قراءة نافع والسبعة أن يكون : (خِلافَ) مفعولاً من أجله ، أو مصدراً [٤].

وعند العكبري (خِلافَ و خَلْف) لغتان للعرب [٥]. وتحتمل اللفظتان معنى : المخالفة ، أي : مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم [٦].

وذكر ابن منظور غير هذا الرأي ، وهو أن (خِلاف) بمعنى : (بَعْد) ، وذكر لأبي ذؤيب الهذلي [٧] :

فأصبحتُ أمشي في ديارٍ كأنّها خِلافَ ديارِ الكاهليةِ عُورُ

٤ – المفعول معه :

وهو " الاسم الفضلة التالي واوَ المصاحبة ، مسبوقةً بفعلٍ أو ما فيه معناه " [٨].

---

(١) شرح شذور الذهب ٢٢٦، ٢٢٧ .

(٢) التوبة / ٨١ .

(٣) البحر المحيط ٤٧٤/٥ .

(٤) إعراب القرآن للنحاس ٢٢٩/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٣٧/٨ .

(٥) إعراب القراءات الشواذ ٦٢٧/١ .

(٦) مختار الصحاح (خلف) ١٨٦ .

(٧) لسان العرب (خلف) ٨٦/٩، ٨٧ .

(٨) شرح شذور الذهب ٢٣٧ .

وذكر سيبويه المفعول معه بقوله : " هذا باب ما يظهر فيه الفعل ، وينتصب فيه الاسم ؛ لأنه مفعول معه ، ومفعول فيه " [1]. ومن أمثلته في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ يَا جِبَالُ أُوبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [2].

قرأ نافع – ما عدا عاصماً وأبا عمرو في رواية عنه – : (والطيرَ) . وروي عن عاصم وأبي عمرو أنهما قرأا : (والطيرَ) [3].

ذكر الفراء أنَّ (الطيرَ) منصوب بالفعل : (سَخَّرنا) ، أو أنه انتصب على النداء، مثل نصب (الصَّلتَ) في جملة النداء : (يا عمرو والصَّلتَ) نُصب لأنه يدعى بـ : (أيها) فلما فقد هذا ، كان كالمعدول عن جهته [4].

وذكر غيره وجوهاً منها [5] : أن (والطيرَ) منصوب على أنّه مفعول معه والوجه الآخر : أن تعطف على (فَضْلاً) [6] ، والتقدير : وتسبيح الطيرَ.

ولم يرتضِ أبو حيان النصب على (المفعول معه) ؛ لأن قبله (معه) ، ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه ، إلاّ على البدل أو العطف ؛ فكما لا يجوز : جاء زيدٌ مع عمر مع زينب إلاّ بالعطف ، كذلك لا يجوز هذا [7].

وقول أبي حيان (لا يجوز) وتعدد أوجه الإعراب من لوازم المعيارية ، في حين تجيز اللغة من ناحية تركيبية (و الطير) بالرفع والنصب .

أما من ناحية وصفية تفسيرية ، فيمكن أن تكون جملة : (يا جبالُ أوّبي معه والطيرَ) جملةً سطحيةً ، حدث فيها تحويل عن طريق تأخير الاسم المنصوب (والطيرَ)

---

(١) الكتاب ١ /٢٩٧ .

(٢) سبأ /١٠ .

(٣) النشر ٣٤٩/٢ . وينظر : مختصر ابن خالويه ١٢١ .

(٤) معاني القرآن ٣٥٥/٢ .

(٥) الكشاف ١٨١/٣ ، التبيان في إعراب القرآن ٢٨٢/٢ ، إملاء ما مَنَّ به الرحمن ٢ /١٩٥، ١٩٦

(٦) في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ فَضْلاً ﴾ ، سبأ /١٠

(٧) البحر المحيط ٥٢٥/٨ .

فكانت بنيتها العميقة على نحو : (يـا جِبـالُ أَوّبـي والطـيرَ معـه " . وبهـذا يصـح إعـراب (والطيرَ) مفعولاً معه وينتفي اعتراض أبي حيان على هذا الإعراب .

- قال تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾ (١).

قرأ نافع في رواية (فاجْمَعُوا) من (جمع) وفي رواية أخرى قرأ : (فأجْمِعوا) من (أجمع) (٢). ويرى الفارسي أن (شركاء) منصـوب فـي قـراءة نـافع الأولـى لأنـه عُطف بالواو على (فاجْمَعُوا) وأما فـي قراءتـه الثانيـة ، فيجـوز نصـب (شـركاء) علـى إضمار فعل آخر تقديره " واجمَعوا شركاءَكم ، ويجوز النصب على أنه مفعول معه على تقديـر : أجْمِعوا أمركم مع شركائكم (٣). ومن ناحية تركيبيـة فـإنَّ الـواو فـي قـراءة نـافع الأولى مؤشراً تركيبياً على نوع من الجمل يراد عطفها وهذا من الظاهرة اللغويـة ، وفـي قراءته الثانية تكون الواو مؤشراً تركيبيّاً على جواز نصب الاسم على المعية .

٥ - المنصوب على الظرف :

ومن أمثلة المنصوب على الظرف :

- قال تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٤).

قرأ نافع : (يومَ) وقـرأ بـاقي السـبعة بـالرفع (٥). وهـو منصـوب علىالظـرف فـي قراءة نافع على معنى : قال الله ما تقدم ذكره في هذا اليـوم ، أو علـى معنـى : قـال اللـه هذا الذي قصصته عليكم ينفع ذلك اليوم ، ومنع البصريون بناء ما يضـاف إلـى المضـارع وخصوا ذلك بالمضاف إلى المـاضي ؛ لأن المضـارع معـرب والمـاضي مبنـي ، فسـرى البناء إلى ما أضيف إليه (٦).

---

(١) يونس / ٧١ .

(٢) السبعة ٣٢٨ .

(٣) حجة الفارسي ٢٨٨/٤ ، ٢٨٩ .

(٤) المائدة /١١٩ .

(٥) الكنز ١٥١ .

(٦) إبراز المعاني ٤٣٧ . البحر المحيط ٤٢١/٤ .

ونقل النحاس عن المبرّد أنّه لا يجيز هذه القراءة [1]. وبالرجوع إلى كتاب المبرّد (المقتضب) والمواضع التي مرّت فيها القراءة ، لم أجد المبرد يجوّز أو يمنع قراءة نافع [2].

وسواء أصح ذلك عن المبرد في غير (المقتضب) أم لم يصح ، فإنه لا يجوز أن تقاس قراءة سبعية رواها جمهرة كبيرة من الرواة ومن الصحابة والتابعين ، على قاعدة وضعها النحاة ، فمن المفترض في هذه الحالة أن تكون القراءة هي الأصل وما وضعه النحاة الفرع ، لأنه لا اشتراط على اللغة، وهذا من أقل سمات المنهج الوصفي .

وفتح نافع (يومَ) في مواضع أخرى [3] من قراءته ، ووجهت القراءة على بناء (يومَ) على الفتح لإضافته إلى غير متمكن [4].

٦ - المنصوب على الحال :

ويعرف الحال بأنه : " وصف هيئة الفاعل ، أو المفعول به ، ولفظها نكرةٌ تأتي بعد معرفة ، قد تمّ الكلام عليها " [5].

ومن أمثلة الحال في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطَعاً مِنَ اللَّيْلِ مُظْلِماً ﴾ [6].

قرأ ابن كثير والكسائي : (قِطْعاً) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (قِطَعاً) [7].

---

(١) إعراب القرآن ٥٣/٢ . وذكر أنها مقبولة عند غيره في نفس الموضع .

(٢) ينظر : المقتضب ١٧٨/٣ ، ٣٤٨/٤ .

(٣) هود /٦٦ ، النمل /٨٩ ، المعارج /١١ .

(٤) الكشف ٥٣٢/١ - ٥٣٣ .

(٥) اللمع ١١٦، شرح ابن عقيل ٥١٨/١ .

(٦) يونس /٢٧ .

(٧) التيسير ١٢١ .

وتفسر (قِطْعَاً) في قراءة ابن كثير والكسائي بـ : ظلمة آخر الليل أو بسواد من الليل [1]. وأما (قِطَعَاً) في قراءة نافع فهي جمع : قِطعَة والمعنى : فتنة مظلمة سوداء تعظيما لشأنها [2]. وعلى هذا تعرب (مظلماً) حالاً من : الليل . في حين تكون (مظلماً) نعتاً لـ : قِطْعاً في قراءة ابن كثير والكسائي [3].

واللغة تجيز التركيبين ، إذ إنَّ الإسكان والتحريك مؤشران على اختلاف الدلالة المعجمية . على نحو ما ذكرته المعاجم .

ومن ناحية تفسيرية يمكن القول إن (قِطَعَاً) هي الأصل الاستعمالي وإنّ (قِطْعَاً) متطورة عنها إذ إنها أسهل صوتياً لاحتوائها على مقطع مقفل بعد التسكين. وربما يناسب هذا القبائل البدوية التي تميل إلى المقاطع المغلقة .

- قال تعالى : ﴿ فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً ﴾ [4].

قرأ نافع والسبعة : (خاويةً) وهي حال من البيوت ، والعامل فيها اسم الإشارة وقرأ عيسى بن عمر : (خاويةٌ) [5].

وذُكر عن الكسائي وأبي عبيدة نصب (خاويةً) على القطع ، ومجازه : فتلك بيوتهم الخاويةُ ، فلما قطعت الألف واللام نصبت على الحال [6].

ومن الناحية التركيبية فإن قراءة نافع والسبعة وردت هكذا وبهذه الصورة والدلالة، وعلى هدي المنهج الوصفي التفسيري فإنّ الأصل (البنية العميقة) هو : (بيوتُهم خاويةٌ) فجاءت (تلك) عنصراً تحويلياً ، فسوغت نصب (خاويةً) على الحال .

٧ - المنصوب على التمييز :

---

(١) مختار الصحاح (قطع) ٥٤٣ .

(٢) لسان العرب (قطع) ٢٨٢/٨ .

(٣) الكشف ٥١٧/١ ، لسان العرب (قطع) ٢٨٢/٨.

(٤) النمل /٥٢ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٢١٦/٣ ، إملاء ما منّ به الرحمن ١٧٤/٢.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ١٤٤/١٣ .

ويعرف التمييز بأنّه : " كلّ اسم نكرة ، متضمن معنى (منْ) لبيان ما قبله من إجمال نحو : طاب زيدٌ نفساً " [1]. ويقال له : (التبيين ، وهو الذي يرفع الإبهام في جملة أو مفرد [2].

وفيما يلي بعض المواضع التي وجهت بمجيئها تمييزاً في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ ﴾ [3].

قرأ نافع والسبعة : (كلمةً) . وقرأ الحسن وعيسى بن عمر : (كلمةٌ) [4]. ووُجهت (كلمةً) في قراءة نافع والسبعة بنصبها على التمييز ، والفاعل مُضمر تقديره : كبرتْ مقالتُهم [5].

ونقل أبو حيان نصبها على التمييز أو الحال ، عن ابن عطية ، ونقل عن أبي عبيدة نصبها على التعجب ، والتقدير : (أكبرْ بها كلمةً) ، إلاّ أنه اختار نصبها على التمييز [6].

ولا أظن أنّ الجملة احتوت على مبهم فيها ، حتى تعرب تمييزاً لإزالة هذا الإبهام والغموض وتقدير فاعل مضمر ، إلاّ أنه يمكن تفسير هذا النصب على أساس أنّ أصل الجملة في بنيتها العميقة هو كلمتُهم كبيرةٌ ، من نمط : (مسند إليه + مسند) . وجاءت الفتحة عنصراً تحويلياً للمبالغة في التشنيع عليهم .

- قال تعالى : ﴿ فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظاً وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ ﴾ [7].

قرأ الكسائي وحمزة : (حافظاً) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (حِفْظاً) [8].

---

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٦٠١ .

(٢) الأصول في النحو ٣٢٢/١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٢ .

(٣) الكهف /٥ .

(٤) البحر المحيط ١٣٨/٧ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٩٧/٢ .

(٦) البحر المحيط ١٣٨/٧ .

(٧) يوسف /٦٤ .

(٨) النشر ٢٩٥،٢٩٦/٢.

وذكر أبو شامة الدمشقي أنه يجوز نصب (حافظاً) و (حفظاً) على التمييز ، ونقل عن الزمخشري جواز نصب (حافظاً) على الحال والمنع عن أبي علي الفارسي [١].

وأمّا وجه قراءة نافع دلالياً ، فهو أن أخوة يوسف ، لمّا نسبوا الحفظ إلى أنفسهم في قوله تعالى : " و نحفظ أخانا " ، قال لهم أبوهم : (فالله خير حفظاً) أي : خير من حفظكم الذي نسبتموه إلى أنفسكم [٢].

واللغة تجيز التركيبين : (حافظاً) و (حفظاً) وذلك أنّ لفظ (خير) مؤشر تركيبي على نصب الأسماء بعدها ؛ لأنها من ناحية صرفية اسم تفضيل حذف منها الهمزة (أخير) .

٨ – المنصوب على الاستثناء :

ومن مواضع المنصوب على الاستثناء ما ورد في القراءات التالية :

– قال تعالى : ﴿ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ ﴾ [٣].

قرأ ابن كثير وأبو عمرو: (إلا امرأتُك).وقرأ نافع وباقي السبعة: (إلا امرأتَك) [٤].

ووجهت قراءة ابن كثير على البدل من (أحدٌ) ؛ لأن البدل وجه الكلام إذا تقدمه نهي [٥]. وقد جوز الفارسي رفع ونصب (امرأتك) إذا كانت مستثناة من (لا يلتفت) ولكن الوجه الرفع. أمّا إذا كانت مستثناة من (فأسْر بأهلك) ، لم يكن إلاّ النصب وعلى هذا جاءت قراءة نافع ومن وافقه [٦].

ووصف القرطبي قراءة نافع ومن معه ، بأنها القراءة الواضحة البيّنة المعنى ، فهو استثناء من الأهل ، وعلى هذا لم يخرج بها معه [٧].

---

(١) إبراز المعاني ٥٣٥ .

(٢) الكشف ١٣/٢ .

(٣) هود /٨١ .

(٤) إتحاف فضلاء البشر ٢٥٩ .

(٥) الكشف ٥٣٦/١ .

(٦) حجة الفارسي ٣٧١/٤ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٥٤/٩ .

ومن جهة التركيب ، تبيح اللغة النصب والرفع ، كما في القراءتين . ومن ناحية تفسيرية فإن الضمة تدل على أنّ النهي – عن الالتفات – موجه إلى نوح ومن معه ، ولا يشمل امرأة نوح . والفتحة مؤشر على أنّ المراد بالأهل المؤمنين ، وإن لم يكونوا من أهل بيته [1].

– قال تعالى : ﴿ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾ [2].

قرأ نافع والسبعة : (قليلاً) . وقرأ الأعمش وغيره : (قليلٌ) [3]. ذكر الزجاجي أنه إذا كان ما قبل (إلاّ) – من الكلام – موجباً ، كان ما بعد (إلاّ) منصوباً كقولك : قام القوم إلاّ زيدٌ [4]. وجاز عند أبي حيان الأندلسي أن يكون ما بعد (إلاّ) تابعاً لما قبلها فتقول : قام القومُ إلاّ زيدٌ ، ورأيت القومَ إلاّ زيداً ، ومررت بالقوم إلاّ زيدٍ [5]. والفرق بين القراءتين من ناحية تفسيرية أن النصب يدل على أنّ القليل لم يشربوا ذلك الشرب (الكَرِعْ) الذي لم يؤذن فيه ، أما الرفع فعلى معنى : فشربوا منه التي تؤدي إلى عدم الطاعة، فكأنه قيل : فلم يطيعوه إلاّ قليل منهم [6].

– قال تعالى : ﴿ لاَ يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلاَّ أَمَانِيَّ ﴾ [7].

قرأ نافع وباقي السبعة : (أَمَانِيَّ) . وقرأ يزيد بن القعقاع : (أَمَانِيَ) [8]. ذكر الفراء أنّ تشديد (أمانيّ) وتخفيفها لغات للعرب ، والتشديد أجود [9].

ويجوز نصب (أمانيّ) على الاستثناء وهي لغة أهل الحجاز ويجوز الإتباع على البدل ، بشرط التأخير ، وهي لغة تميم [10].

---

(١) إتحاف فضلاء البشر ٢٥٩.

(٢) البقرة /٢٤٩ .

(٣) البحر المحيط ٢/٥٨٨ ، ٥٨٩ .

(٤) الجمل في النحو ٢٣٠.

(٥) البحر المحيط ٢/٥٨٩ .

(٦) الكشاف ١/٣٨١ .

(٧) البقرة /٧٨ .

(٨) مختصر ابن خالويه ٧ ، المبسوط في القراءات ١٣١ .

(٩) معاني القرآن ١/٤٩ .

(١٠) الكشاف ١/٢٩٢ ، البحر المحيط ١/٤٤٤ .

ويدلُ الإتباع -حتماً - على أن المستثنى بعض من المستثنى منه ، بخلاف النصب فإنه من المحتمل أن يكون بعضاً منه وأن لا يكون [1].

ومن ناحية تفسيرية أرى أن اللهجة الحجازية تمثل مرحلة متطورة في مثل هذا النوع من الاستثناء بحيث تنظر إلى علاقة المستثنى بالمستثنى منه ، أمّا اللهجة التميمية فهي تمثل مرحلة أقدم ، لا ينظر إلى العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه .

على أن الأمر من ناحية تركيبية مخالف لهذا الرأي ، إذا إن اللغة تجيز النصب والإتباع .

٦ - المنصوب على نزع الخافض :

إذا سقط حرف الجرّ بعد الفعل المتعدي بواسطة ، ينصب المجرور ، وهذا السقوط سماعي ، لا يقاس عليه ، إلاّ في (أنْ وأنّ) ، فهو جائز قياساً ؛ إذا أُمن اللبس ، فأن لم يؤمن ، لم يجز حذفه ، إلاّ إذا أريد التعمية والإبهام على السامع [2].

ومن أمثلة المنصوب على نزع الخافض في القراءة :

- قال تعالى : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴾ [3].

قرأ نافع وحمزة والكسائي وعاصم في رواية : (أَدْخِلُوا) وقرأ باقي السبعة (ادْخِلُوا) [4]. وجاءت قراءة نافع ومن معه من الفعل الرباعي (أدخل) ، أمّا قراءة باقي السبعة فقد جاءت من الفعل الثلاثي (دخل) ، إذ انتصب (أشدَّ) في القراءتين على إسقاط حرف الجر (الباء) ومن ناحية دلالية وُجه الخطاب في قراءة نافع إلى الملائكة ، ووجه في القراءة الثانية إلى آل فرعون أنفسهم [5].

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة النمطين : (أدخلوا آل فرعون بأشدِّ العذاب) و(أدخلوا آل فرعون أشدَّ العذاب) . على اعتبار أن (الباء) مؤشر تركيبي على دخوله الأسماء .

---

(١) معاني النحو ٦٧٨/٢ .

(٢) جامع الدروس العربية ٤٦/١.

(٣) المؤمن /٤٦ .

(٤) التبصرة في القراءات العشر ٣١٧.

(٥) الكشف ٢٤٥/٢ ، التبيان في إعراب القرآن ٣٢٨/٢.

ومن ناحية تفسيرية فأن النمط الأول من الجمل العميقة ، التي حدث فيها تحويل بحذف حرف الجر ، فوصل الفعل مباشرة إلى مفعوله في البنية السطحية في النمط الثاني.

ويمكن عدّ الأفعال التي تتعدى إلى مفعولها مباشرة أو بواسطة حرف الجر ، مؤشراً على مرحلة معينة من الاستخدام اللغوي ، لم يكن فيها المتكلم على وعي تام بالفرق بين التركيبين المشتمل أحدهما على حرف الجر أو المنزوع منه هذا الحرف .

- قال تعالى : ﴿ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ (١).

قرأ نافع : (تامرونَ) بفتح النون وبكسره . وقرأ باقي السبعة : (تأمرونَ) (٢).

إذا عُدّت (ماذا) مركبة لا تتجزأ أُعربت مفعولاً ثانياً لـ (تأمرونَ)، على سبيل التوسع ، بإسقاط حرف الجر (الباء) ، ويكون المفعول الأول حذف لفهم المعنى : أي شيء تأمرونني ، وأصله : بأي شيء . ويجوز أن تكون (ماذا) مكونة من (ما) وهو مبتدأ و(ذا) خبره ، ويكون قد حذف منه مفعولي (تأمرون) (٣).

أما هذه التوجيهات ، فهي من النظرة المعيارية التي تقتضي البحث عن أثر العوامل في الكلام . على أنّ الناحية التركيبية لا تجيز هذا الحذف وإسقاط حرف الجر أو حذف مفعولي (تأمرون) ، بل ترى أنّ كل تركيب هو نمط مستقل له دلالته .

ومن ناحية تفسيرية يمكن القول إنّ قراءة نافع (تأمرونِ) فيها اجتزاء بالحركة القصيرة عن الحركة الطويلة ، وهذا نوع من المخالفة الصوتية لتحقيق السهولة والتيسير.

وذهب الدكتور إبراهيم السامرائي إلى أن إسقاط الجارّ ونصب الاسم بعده ، يدل على أنّ الأصل في الأفعال ، هو اللزوم ، ثم يتخفف في الاستعمال فيصبح الفعل متعدياً (٤).

---

(١) الأعراف /١١٠ .

(٢) البحر المحيط ١٣٤/٥ .

(٣) المصدر نفسه ١٣٤/٥ .

(٤) الفعل زمانه وأبنيته ٨٦ .

وأرى أن هذا الرأي ، لا يعتمد على دليل لغوي ملموس يسمح به لمعرفة تاريخ التراكيب اللغوية غير المعروف . وأنه يمكن القول إن اللغة لا تأتي بحرف الجر إلاّ في ظروف يكون المتكلم والسامع واعيين بدلالته في التركيب ولا تحذفه إلاّ في ظل هذا الشرط .

المبحث الرابع : المجرورات

وتقسم المجرورات في قراءة نافع على قسمين :

١ - المجرور بالإضافة :

ويقصد بالإضافة : (إسناد اسم إلى اسم غيره ، على تنزيل الثاني من الأول منزلة تنوينه ، أو ما يقوم مقام تنوينه ، ولهذا وجب تجريد المضاف من التنوين " [١].
ومن أمثلة المجرور بالإضافة القراءات التالية :

- قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَخْلَصْنَاهُمْ بِخَالِصَةٍ ذِكْرَى الدَّارِ ﴾ [٢].

قرأ نافع : (بخالصةِ) . وقرأ باقي السبعة (بخالصةٍ) [٣]. وقراءة نافع من باب إضافة الشيء إلى ما يُبَيِّنه ؛ لأن الخالصة قد تكون ذكرى ، وغير ذكرى ، و (خالصة وذكرى) مصدران . أو (خالصة) مصدر مضاف إلى المفعول ؛ بإخلاصهم ذكرى الدار، أو خالصة بمعنى خلوص ؛ فيكون مضافاً إلى الفاعل : بأن خلصت لهم ذكرى الدار ، أو أنَّ (خالصة) اسم فاعل ، تقديره : بخالص ذكرى الدار : (خالص من أن يشاب بغيره) [٤].

---

(١) شرح شذور الذهب ٣٢٥ .
(٢) ص/٤٦ .
(٣) السبعة ٥٥٤ .
(٤) التبيان في إعراب القرآن ٣١٢/٢ .

ذُكر أن التنوين في المصدر واسم الفاعل ، سواءٌ في المعنى ، والأصل التنوين [1].

واللغة تجيز تنوين الاسم وعدم تنوينه . فالتنوين مؤشر تركيبي على عدم إضافة الاسم ، في حين يؤشر عدم التنوين إلى إضافة الاسم إلى الاسم .

ومن ناحية تفسيرية فأن أصل الجملة في بنيتها العميقة هو بتنوين الاسم ، ولكن حصل تحويل بحذف التنوين لغرض الاختصاص أو التبيين [2].

- قال تعالى : ﴿ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾ [3].

قرأ نافع وابن عامر : (كَفارةُ طعامِ) على الإضافة . وقرأ باقي السبعة :(كفارةٌ طعامُ) [4]. والإضافة – في قراءة نافع – مبينة ، عند الزمخشري ، على معنى : أو كفارةٌ من طعامِ مساكين ، مثل : خاتمُ فضةٍ ، بمعنى خاتمٌ من فضة [5].

وقد ردّ أبو حيان الأندلسي على الزمخشري ، ولم يعدّ الإضافة مبيّنة ؛ لأن هذا من إضافة الشيء إلى جنسه ، والطعام ليس جنساً للكفارة إلاّ بتجوز بعيد أما في قراءة باقي السبعة فإنّ (الطعام) عطف بيان على مذهب البصريين ؛ لأن الطعام هو الكفارة والأولى أن يعرب بدلاً [6].

وذهب الفارسي مذهباً دلالياً في توجيه قراءة نافع وابن عامر ، وهو أنّ المكفِّر لمّا خير بين الهدي والطعام والصيام ، قال : (كفارةُ طعامٍ) لا كفارةُ هَدْيٍ ولا كفارةُ صيامٍ ، فاستقامت الإضافة ؛ لكون الكفارة من هذه الأشياء [7].

---

(١) الكشف ٢٣١/٢ ، الجامع لأحكام القرآن ١٤٢/١٥ .

(٢) حجة الفارسي ٧٤/٦ .

(٣) المائدة /٩٥ .

(٤) التيسير ١٠٠ .

(٥) الكشاف ٦٤٥/١ .

(٦) البحر المحيط ٣٦٧/٤ .

(٧) حجة الفارسي ٢٥٨/٣ . وكذا ذكر ابن الجوزي في زاد المسير ٩٥/٢ .

ومن ناحية تفسيرية فأن أصل الجملة في قراءة نافع هو : كفارةُ من طعامِ مساكينَ. ولكن حدث تحويل عن طريق حذف حرف الجر ؛ فأضيف الاسم إلى الاسم بعد حذف تنوين الاسم المضاف ، وأصبحت الجملة في بنيتها السطحية على النمط الذي قرأ به نافع .

٢ – المجرور بحرف الجرّ :

ومن أمثلة المجرور بحرف الجرّ – في قراءة نافع – المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (١).

قرأ نافع وباقي السبعة : (قِتَالٍ) . وقرأ ابن عباس وغيره : (عَنْ قِتَالٍ) (٢). ذكر النحاس وجوهاً في توجيه قراءة السبعة هي (٣) :

١ – أنَّ (قتالٍ) بدل اشتمال عند البصريين ، أو على نية تكرار حرف الجرّ (عن) ، أي : عن قتالٍ فيه . وهو رأي الكسائي والفرّاء.
٢ – أنَّ (قتالٍ) مجرور على الجوار ، وهو رأي أبي عبيدة .

وقد أنكر النحاس الجرّ على الجوار ، في كتاب الله ، وأنَّ ما وقع في كلام العرب ، من هذا شيء قليل شاذّ ، كذلك أنكر الجرّ على نيّة تكرار العامل ، واختار رأي سيبويه على أنَّ (قتالٍ) بدل (٤) .

وأمّا الجرّ على نية تكرار العامل ، فهو تقرير نحوي بعيد عن المنهج الوصفي الذي يعتمد على الاستعمال اللغوي ، سواء عند التركيبيين أو التحويليين ، ولكنه في قراءة ابن عباس (عن قتالٍ) واقع استعمالي فعلي ، ولهذا فالتركيبان يختلف أحدهما عن الآخر .

---

(١) البقرة ٢١٧ .
(٢) البحر المحيط ٣٨٣/٢ .
(٣) إعراب القرآن ٣٠٧/١ .
(٤) المصدر نفسه ٣٠٧/١ . وينظر رأي سيبويه في الكتاب ١٥١/١ .

وأمّا إنكار النحاس لظاهرة الجرّ على الجوار ، فهو متأتٍ من أن هـذا الجرّ شبيه بالتوهم وناتج عنه ، وكتاب الله لا توهم فيه .

ولكننا نقول إن القرآن الكريم نزل بلغة العرب ، وهي التي تتيـح للنـاطقين بهـا أن يجرّوا على الجوار أو لا .

- قال تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (١).

قرأ نافع وباقي السبعة : (وَتَاللهِ) . وقرأ معاذ بن جبل : (باللـه) (٢). وقد أفـادت (التاء) معنى التعجب ، كأنه تعجب من تَسَهّل الكيد على يديه وتأتيه ، لأن ذلك أمرٌ مقنوط منه ؛ لصعوبته وتعذره (٣).

ولم يرتضِ أبو حيان الأندلسي هذا الرأي ، وذكر أنَّ (اللام) هي التي يلزمها التعجب في القسم ، أمّا التاء ، فيجوز أن يكون معها تعجب ، ويجوز ألاّ يكون (٤).

وذكر سيبويه التعجب باللام والتاء بقوله : " فامّا تاللهِ ، فلا تحذف منه التاء ، إذا أردت معنى التعجب ، ولله مثلها إذا تعجبت ليس إلاّ " (٥).

والنظرة المعيارية تفيد أن (الباء) هي الأصل في القسم (٦) و الواو فرع على الأصل ، والتاء فرع على الفرع (الواو) ؛ ولهذا فهي لا تستعمل إلاّ مع لفظ الجلالة (الله) وإن سمع بعض الأمثلة (٧).

---

(١) الأنبياء /٥٧ .

(٢) البحر المحيط ٤٤٤/٧ .

(٣) الكشاف ٥٧٦/٢ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ٤٤٤ .

(٥) الكتاب ٤٩٨/٣ .

(٦) المقتضب ٣١٩/٢ .

(٧) شرح ابن عقيل ١٥/٢.

المبحث الخامس : التوابع :

وتعرف التوابع بأنها : " كلّ ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة " [١]. ومن التوابع في قراءة نافع :

١ – التوكيد

وله قسمان في قراءة نافع :

القسم الاول : التوكيد التابع وهو الذي يقرر أمرَ متبوعه في النسبة أو الشمول ، أو هو عبارة عن إعادة المعنى الحاصل فيه [٢].

ومن امثلة التوكيد التابع في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ [٣].

قرأ أبو عمرو : (كُلُّهُ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (كلَّهُ) [٤]. ذكر النحاس أن (كلّ) في قراءة نافع والسبعة توكيد ، ونقل عن الأخفش ، أنها بدل [٥].

ووجّه مكي قراءة أبي عمرو (كُلُّه) بالرفع على الابتداء ، إلاّ أنه اختار قراءة نافع وباقي السبعة ؛ للاجماع عليها ، ولأن التوكيد أصل (كل) لأنها للإحاطة [٦].

ومن ناحية تقريرية فأن اللغة تجيز نصب ورفع (كل) . ويمكن القول من ناحية تفسيرية إنّ أصل الجملة هو (الأمرُ كلُّه للهِ) ، ثم جرى تحويل عن طريق الفتحة فأصبحت الجملة في بنيتها السطحية : بعد دخول (إنّ) : (إنّ الأمرَ كلَّه للهِ) . وذلك لغرض التوكيد .

---

(١) شرح الأستراباذي على الكافية ٢٩٨/١ ، التعريفات ٥٩ .

(٢) التعريفات ٥٩ .

(٣) آل عمران /١٥٤ .

(٤) السبعة ٢١٧ .

(٥) إعراب القرآن / ٤١٣ . وكذا ذكر العكبري في التبيان ١ /٢٤٦ .

(٦) الكشف ٣٦١/١ .

- قال تعالى : ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ ﴾ [1].

اتفق القراء السبعة على نصب (أنفسَكم) إلا ما رواه الزمخشري من أن نافعاً قرأ : (أنفسُكم) بالرفع [2]. وذكر أبو حيان الأندلسي أنها قراءة شاذة ويجوز فيها وجهان [3].

أحدهما : يرتفع (انفسُكم) على أنه مبتدأ و(عليكم) في موضع الخبر ، والمعنى على الإغراء . وثانيهما : أن يكون توكيداً للضمير المستكن في عليكم ، ولم تؤكد بمضمر منفصل ، إذ جاء ذلك قليلاً ، ويكون مفعول (عليكم) محذوفاً ؛ لدلالة المعنى عليه ، والتقدير : عليكم أنفسُكم هدايتكم .

والنظرة المعيارية لا تجيز توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين ، ما لم يؤكد بالضمير المنفصل [4]. فإن صح توجيه أبي حيان الثاني ، فأرى أن القراءة شاهدة ، يصح بموجبه تعديل الشرط ؛ لأنه لا اشتراط على اللغة ، ما دام الاستعمال اللغوي يلغي هذا الاشتراط .

ومن ناحية تفسيرية ، تضمنت قراءة نافع معنى الإغراء أو معنى التوكيد ، فالضمة علامة الإسناد الذي هو (المبتدأ) أو التوكيد للضمير المرفوع المستكن في (عليكم) وأمّا توجيهات أبي حيان (عليكم أنفسُكم) فهو لإقامة عناصر الإسناد (مسند + مسند إليه) أو تكون الضمة علامة علىالتوكيد .

القسم الثاني : التوكيد غير التابع :

وهذا النوع من التوكيد ليس من التوابع ، وإنما توكيد يتبع أساليب شتى ، ومنه في قراءة نافع :

---

(١) المائدة /١٠٥ .

(٢) الكشاف ٦٥٠/١ .

(٣) البحر المحيط ٣٨٨/٤ .

(٤) أوضح المسالك ٢٣/٣ .

- قال تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ﴾ (١).

قرأ نافع وباقي السبعة : (فَلاَ أُقسِمُ) بألف . وقرأ الحسن وغيره : (فلأُقسمُ) بغير الف بعد اللام (٢). وذكر أبو حيان في توجيه قراءة نافع والسبعة أن (لا) زائدة مؤكدة ، وهي لام أُشبعت فتحتها (٣). وعلى هذا فإن (لا) عنصر تحويلي أفاد التوكيد .

٢ - النعت :

ويعرّف النعت بأنه : " التابع الذي يكمّل متبوعه ، بدلالته على معنىً فيه ، أو فيما يتعلق به " (٤). ومن مواضعه في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ (٥).

قرأ نافع وباقي السبعة : (شرقيةٍ ، غربيةٍ) نعت لزيتونةٍ . وقرأ الضحاك : (شرقيةٌ ، غربيةٌ) على تقدير لا هي شرقيةٌ ولا غربيةٌ (٦).

ومن ناحية تركيبية يجوز الجر ويجوز الرفع وتسمح اللغة بهذا ، بدليل القراءة بهما . أما قراءة السبعة فليس هناك ما يقال فيها سوى أن (شرقيةٍ ، غربيةٍ) تابع وأن الجر دليل على هذا ، وهو من الظاهرة اللغوية ، أما قراءة الضحاك فيرى التحويليون أن بها تحويلاً جرى عن طريق حذف المبتدأ : (هي) ، حتى يصلح النمط للإسناد ؛ لأن الضمة علم الإسناد .

- قال تعالى : ﴿ تَبَارَكَ اسْمُ رَبِّكَ ذِي الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴾ (٧).

---

(١) الواقعة /٧٥ .
(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٧ /١٤٥ .
(٣) البحر المحيط ٩١/١٠ . وكذا ذكر الزمخشري في الكشاف ٥٨/٤ .
(٤) أوضح المسالك ٤/٣ .
(٥) النور /٣٥ .
(٦) البحر المحيط ٨ /٤٦ .
(٧) الرحمن /٧٨ .

قرأ ابن عامر (ذو) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (ذي) [1]. و(ذو) في قراءة ابن عامر نعت لـ (اسم) ، أما في قراءة باقي السبعة فإن (ذي) نعت لـ (رب) [2].

ومن ناحية تفسيرية فإنَّ لفظة (ذو) تصلح لنعت الاسمين الكريمين : (اسم) و(رب) ؛ لأن المباركة يمكن أن تحل على أي واحد منهما دون أن يختلف المعنى ، أما اختلاف الحركة الإعرابية الفرعية (الواو) و (الياء) فهو نتيجة لاختلاف موقع الاسمين المنعوتين .

- قال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ ﴾ [3].

قرأ نافع : (محفوظٌ) . وقرأ باقي السبعة : (محفوظٍ) [4]. و جاء في توجيه قراءة نافع والسبعة أن (محفوظٌ) نعت لـ (قرآن) وبالجر نعت لـ (اللوح) [5].

ومن ناحية تركيبية فإن النمطين : (محفوظٌ ، محفوظٍ) جائزان وتسمح بهما اللغة ، ومن ناحية تفسيرية ، في قراءة نافع تحويل مهم . فأصل الجملة في بنيتها العميقة: قرآن مجيدٌ محفوظٌ في لوحٍ . وبهذا يحقق النعت والمنعوت التلازم المطلوب . إلا أنه فُصل بين النعت والمنعوت بفاصل كما يتضح في توجيه قراءة نافع ، وظلّ المعنى (الحِفْظ) للقرآن الكريم وذلك لاحتفاظ كلمة (محفوظٌ) بحركتها الإعرابية .

أمّا في قراءة باقي السبعة فالمحفوظ هو اللوح والجملة على أصل وضع العناصر: (نعت + منعوت) ، بنية عميقة .

٣ - البدل :

وهو (التابع المقصود بالحكم ، بلا واسطة " [6].

---

(١) الكنز ٢٤٦ .

(٢) إبراز المعاني ٦٩٦ .

(٣) البروج /٢١، ٢٢ .

(٤) النشر ٣٩٩/٢ .

(٥) التبيان في إعراب القرآن ٤٥٨/٢ .

(٦) شرح شذور الذهب ٤٣٩ .

ومن توجيهات البدل في قراءة نافع المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ (١).

قرأ نافع وباقي السبعة : (ناصيةٍ ، كاذبةٍ ، خاطئةٍ) بجر المواضع الثلاث . وقرأ أبن أبي عبلة وزيد بن علي : بنصب المواضع الثلاث (٢).

وقد جرت المواضع الثلاث على البدل في قراءة السبعة ، في حين نصبت على الذّم في قراءة ابن أبي عبلة وزيد بن علي (٣).

ولم يشترط سيبويه في إبدال النكرة من المعرفة أن توصف ، واستحسن الزمخشري وابن يعيش ذلك - أي وصف النكرة - في حين أنَّ نعتها واجب عند ابن الحاجب (٤). ولم يذكر هذا الشرط الفراء نصاً عندما تناول الآية السابقة وأوضح البدل فيها (٥).

وليس في قراءة السبعة مخالفة لما اشترطه ابن الحاجب ؛ لأن النكرة وُصِفت ، إلاّ أن اللغة لا تخضع لهذا الاشتراط ، لو خالفت القراءة هذا الشرط .

ومن ناحية تفسيرية فليس في قراءة السبعة ما يذكر سوى أن إبدال الاسم من الاسم من الظاهرة اللغوية ، أما النصب فإن الفتحة حركة خفيفة تلائم معنى الذّم .

وإن كان لا بُدَّ من تقدير فعل محذوف يُنصب به الاسم المنصوب على الذم ، وهو ما يوافق آراء المعياريين .

- قال تعالى : ﴿ فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ﴾ (٦).

---

(١) العلق /١٥ ، ١٦ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٨٥/٢٠ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢٦٣/٣ ، البحر المحيط ١٠ /٥١١ .

(٤) الكتاب ٩/٢ ، شرح المفصل ٦٨/٣ ، شرح الرضي على الكافية ٣٤٠/١ .

(٥) معاني القرآن ٣ /٢٧٩ .

(٦) آل عمران /٩٧ .

قرأ نافع وباقي السبعة : (أياتٌ بيّناتٌ) . وقرأ أُبي وابن عباس وغيرهم : (آيةٌ ، بيّنة) [1].

فسّر القرطبي دلالة الجمع والإفراد ، فذكر أنّ (أيةٌ ، بيّنةٌ) تعني : مقام ابراهيم وحده ، أو أثر قدميه في المقام ، فهو أية بيّنة ، وذكر عن ابن مجاهد أن المقصود بـ (مقام ابراهيم) الحرم كلّه ، وأن من آياته : الصفا والمروة ، والركن والمقام ، وعلى هذا جاءت قراءة السبعة : (آياتٌ بيّناتٌ) [2].

وأمّا رفع (مقام) ، فيعود إلى ثلاثة وجوه عند النحاس هي [3] :

١ – أن يكون مرفوعاً على أنه بدل من (آيات) ، وهذا رأي المبرّد .

٢ – أو أن يكون مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر ، والتقدير : (منها مقامُ إبراهيم) وهذا رأي الأخفش .

٣ – أو أنه مرفوع على الخبر ، والمبتدأ محذوف .

ومن ناحية وصفية تقريرية ، تسمح اللغة بالإفراد والجمع ، وأن كل نمط له معنى مستقل ، ومن ناحية تفسيرية فإن قراءة (أيةٌ بيّنةٌ) ، تعود إلى مقام إبراهيم وحده أو أثر قدميه ، و أمّا قراءة الجمع (آياتٌ بيّناتٌ) فتعود إلى تعدد آيات إبراهيم : (المقام ، والصفا والمروة ...) .

أما التوجيهات التي ذكرها ابن النحاس ، فهي تهدف إلى تفسير (الرفع) لأن الضمة علم الإسناد ، ولا بدّ من اكتمال عناصره .

٤ – العطف :

عرّف ابن عقيل العطف بنوعية ، فذكر أنّ عطف البيان هو " التابع ، الجامد ، المشبه للصفة : في إيضاح متبوعه ، وعدم استقلاله " [4]. وعرّف عطف النسق بقوله :

---

(١) البحر المحيط ٢١٧/٣ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩٠/٤ .

(٣) إعراب القرآن ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ .

(٤) شرح ابن عقيل ٢٠١/٢ .

هو " التابع ، المتوسط بينة وبين متبوعه أحد حروف العطف " [1].

ومن أمثلة عطف البيان في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [2].

قرأ نافع وباقي السبعة : (الرحمنِ الرحيمِ) . وقرأ عيسى بن عمرو وغيره بالنصب . وقرأ الربيع بن خيثم ومعه قراء بالرفع [3].

وقد وجه أبو حيان الأندلسي قراءة نافع والجمهور بالجر على النعت ، أو عطف البيان أو البدل . في حين وجه قراءة النصب والرفع على القطع [4]. وتجيز اللغة الجر والرفع والنصب ، في مثل هذه التراكيب ، بدليل القراءة بهما .

ومن ناحية تفسيرية فالجر يوصف على أنه من الظاهرة اللغوية ، على أساس أنه عطف بيان أو بدل ، أما النصب فهو الحركة الخفيفة التي تناسب المدح ، والذي سوغ تعدد القراءات (بالرفع والنصب والجر) ، هوأنَّ لفظ (الرحمن الرحيم) مما يمكن أن ينعت بهما (الرّب) تعالى أو يمدح بهما ، أو يحلان محلّه . ولا خلاف في تركيب الجملة إلاّ بمقدار اختلاف معانيها الدقيقة .

ومن أمثلة عطف النسق في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ إِنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالأَنْفَ بِالأَنْفِ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ﴾ [5].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢٠٦/٢ . لم ترد عبارة : حروف العطف ولكنها تفهم من التمثيل وما ذكره .

(٢) الفاتحة /٣ .

(٣) البحر المحيط ٣٥/١ .

(٤) البحر المحيط ٣٥/١ .

(٥) المائدة /٤٥ .

قرأ نافع وعاصم وحمزة بنصب : (العين والأنف و الأذن والسِّن والجروح) وروي عن نافع رفع (و الجروحُ) [1].

وتوجّه قراءة نافع الأولى على أنه عطف هذه المواضع على اسم (إنَّ) بالواو ، التي أفادت الإشراك ، وحقُّ المعطوف أن يتبع لفظ ما عُطف عليه إلى انتهائه [2].

وليس في هذا التوجيه ما يقال ؛ لأنه عطف اسم منصوب على منصوب قبله ، وهذا أمر يوصف على أنّه من الظاهرة اللغوية . وأمّا القراءة الثانية فقد وجهها مكي برفعها على الابتداء ، والقطع مما قبله ، والخبر (قصاص) ، وعلى هذا أُخرج بأنه ليس ممن كتب عليهم في التوراة ، إنما هو استئناف شريعة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم . أو يكون هناك وجه آخر لرفع (والجروحُ) وهو عطفه على موضع (النفس) ، أو على المضمر المرفوع في (بالنفس) [3].

ويتضح أن توجيه الرفع على الابتداء يهدف إلى تفسير حركة الرفع (الضمة) وما تتطلبه من إقامة عناصر الإسناد فيها وهو هنا المبتدأ والخبر (الجروحُ قصاصٌ) . أما توجيه العطف على الموضع أو بالفعل الذي يتعلق به (الجار والمجرور) فهذا من لوازم المعيارية ، التي تفسر الحركة الإعرابية بهدي من نظرية العامل وتأثير الموضع في إعراب التركيب .

- قال تعالى : ﴿ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [4].

قرأ نافع في رواية وابن عامر والكسائي : (وأرجلَكم) . وقرأ باقي السبعة : (وأرجلِكم) [5]. ووجه ابن كثير قراءة نافع والسبعة الذين وافقوه على أن (وأرجلَكم)

---

(١) حجة الفارسي ٣/٢٢٣.

(٢) حجة ابن خالويه ١٣١ ، إعراب القرآن للنحاس ٢/٢٢ .

(٣) الكشف ١/٤٠٩، ٤١٠ .

(٤) المائدة /٦ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ٦/٦١ ، النشر ٢/٢٥٤ .

معطوف على (فاغسلوا وجوهَكم وأيديَكم) [1]. وينبني على هذه القراءة أنَّ الغرض في الرجلين الغسل دون المسح .

وأمّا قراءة الجرّ ، فينبني عليها إشكال نحوي .وهو وجود عاملين يتطلبان معمولاً واحداً وهما : (اغسلوا) وحرف الجرّ (الباء) ، وقد اختار الفارسي الحمل على العامل الأقرب وهو حرف الجرّ (الباء) وعلى هذا يكون الغسلُ واجباً ، ويعضد هذا قيام أدلة أخرى من المأثور في اللغة في دلالة المسح وما روي عن الرسول صلى الله عليه وسلم في هذا الأمر [2].

المبحث السادس : توجيه الأساليب اللغوية في ضوء نظرية العامل :

تعد نظريّة العامل أساساً مهماً من الأسس التي قامت عليها المباحث النحوية عند النحاة القدامى ، وقد تصوروا أنَّ الإعراب في الكلام نتيجة عوامل لفظية ومعنوية ، وهذا الذي تصوره يتلخص في شيئين [3] :

الأوّل : مقتضى العامل وهو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة ، من حركة ، أو صرف أو سكون أو حذف .

الثاني : مقتضى العامل هو نفس الاختلاف وجوهره ، وهو معنى عقلي ، يعرف بالقلب ، ليس للفظ فيه مدخل .

وهذه الأساليب تعرضت للنقد الشديد من الباحثين المحدثين ، ممن عرفوا باتجاههم الوصفي في تفسير التراكيب اللغوية [4]. وهي أساليب الإغراء والتحذير والاشتغال .

١ – المنصوب على الإغراء :

وهو من المحذوف عامله ، المنصوب بـا لـزَم ، وفيه تنبيه للمخاطب على أمر محمود ، ليلزمه [5].

---

(١) تفسير ابن كثير المسمى بـ : (تفسير القرآن العظيم) ٢٤/٢ .

(٢) حجة الفارسي ٢١٤/٣-٢١٦ .

(٣) منهج أبي حيان ٣٣٣ .

(٤) منهم :ابراهيم أنيس في (من أسرار اللغة) وعبد الرحمن أيوب في (دراسات نقدية في النحو العربي) ومحمد عيد في (أصول النحو العربي) .

(٥) شرح شذور الذهب ٢٢٢ .

ومن أمثلة المنصوب على الإغراء في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾ [1].

قرأ نافع وباقي السبعة : (مِلَّةَ) . وقرأ ابن هرمز : (مِلَّةُ) [2]. فسّر سيبويه نصب (ملّةَ) بفعل مضمر تقديره : (نتبع) [3].

وذكر القرطبي وجهاً أخر غير هذا الوجه وهو أن (ملّةَ) نصب على تقدير سقوط حرف الجر والتقدير : (بَل نهتدي بملّة إبراهيم) فلما حذف حرف الجر نُصب الاسم [4].

وذكر أبو حيان غير هذه الوجوه ، منها نصب (ملةَ) على أنها خبر (كان) والتقدير : بل تكونُ مِلَّة إبراهيم . بالإضافة إلى (أنّ (ملّة) منصوب على الإغراء . والتقدير : الزموا مِلّة إبراهيم [5]. وعلل الشوكاني رفع (ملّةُ) على تقدير : بل الهدى مِلّةُ إبراهيم [6].

من ناحية وصفية تفسيرية ، فإن التركيبين تضمنا معنى الإغراء (المدح) أو معنى الخبر ، فالضمة علامة على الإسناد الذي هو الخبر في هذا الموضع ، في حين أنّ الفتحة هي الحركة الخفيفة التي تناسب المدح ، ولذا فإن المعنى كأنه : أمدح مِلّةَ إبراهيم.

وأمّا توجيه القدامى بنصب الاسم على معنى حذف الفعل (نتّبع) ، فهو أمر ذُكر لغايتين عندهم : لإقامة عناصر الإسناد : (نتّبع نحن) . ولتسويغ الحركة الإعرابية (النصب) ، لأن الفتحة عندهم علامة للمفعولية .

---

(١) البقرة /١٣٥ .
(٢) البحر المحيط ٦٤٦/١ .
(٣) الكتاب ٢٥٧/١ .
(٤) الجامع لأحكام القرآن ٩٥/٢ .
(٥) البحر المحيط ٦٤٦/١ .
(٦) فتح القدير ١٤٦/١ .

وأمّا توجيه قراءة الرفع (ملّةُ) على تقدير : (بل الهدى ملّةُ إبراهيم) وغيره ، فالتقدير هنا لإقامة عناصر الإسناد ، وهذا ما يخصّ المنهج المعياري ، والرغبة في خدمة القاعدة على حساب النمط اللغوي ، ومثل ذلك تقدير : (بل تكون ملةَ إبراهيم) .

ومن ناحية تركيبية فإن النمطين : (مِلّةُ / مِلّةَ) صحيحان ، بغض النظر عن وجود المسند والمسند إليه ؛ لأنه من الممكن أن يكون النمط اللغوي غير إسناديّ .

- قال تعالى : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ ﴾ (١).

قرأ عاصم وحمزة : (فالحقُّ والحقَّ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (فالحقَّ والحقَّ) وقرأ ابن عباس وغيره : (فالحقُّ والحقُّ) (٢).

وجه الزمخشري قراءة نافع ومن معه بنصب الموضعين ، على أنّ الموضع الاوّل نُصب لأنه مُقسم به حذف منه الحرف كـ : (أمانةَ الله لأقومنّ) (٣). إلاّ ان الفارسي ذكر أنّه منصوب بفعل مضمر يدل (والحقَّ) عليه ، وجوّز نصب الموضع الثاني (والحقَّ) على وجه التوكيد (٤). وذكر أيضاً جواز النصب على الإغراء في الموضع الأوّل (فالحقَّ) على معنى : فاتّبعوا الحقَّ (٥).

ويمكن أن يقال في هذه التوجيهات ما ذكر في توجيهات القراءة السابقة ، من أنَّ النظرة التركيبية تجيز الرفع والنصب . وأن التراكيب – من ناحية تفسيرية – تضمنت معنى الإغراء (المدح) أو التوكيد أو معنى الابتداء والخبر في حالة قراءة ابن عباس على ما ذكر موجهو القراءات (٦).

---

(١) ص /٨٤ ، ٨٥ .

(٢) السبعة ٥٥٦ ، البحر المحيط ١٧٦/٩ .

(٣) الكشاف ٣٨٤/٣ .

(٤) حجة الفارسي ٨٧/٦، ٨٨ .

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٤٩/١٥ ، البحر المحيط ١٧٦/٩ .

(٦) ينظر : البحر المحيط ١٧٦/٩ .

فالضمة علامة الإسناد ، والفتحة حركة خفيفة تناسب معنى الإغراء ، وربما التوكيد .

٢ – المنصوب على التحذير :

ويعرف التحذير بأنه (تنبيه المخاطب على أمرٍ يجب الاحتراز منه) [١].

ومن مواضع المنصوب على التحذير في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا ﴾ [٢].

اتفق نافع والقراء السبعة على نصب (ناقةَ) [٣].

وذكر الفراء أنّه لو قرأ قارىء : (ناقةُ اللهِ) بالرفع لجاز . على معنى : هذه ناقةُ الله [٤]. ونصبت (ناقةَ) على تقدير فعل (احذروا) [٥].

ويرى بعض المحدثين أنَّه لا علاقة بين الاسم المنصوب على الإغراء ، ونظرية العامل ، وأنَّ جملة الإغراء ، جملة اسمية مؤكدة . والفتحة عنصر من عناصر التحويل في الجملة التوليدية [٦].

ويرى بعضهم أنَّ التوجيهات السابقة تحتم أن تكون الأساليب خبرية ، وهما ليسا خبرين ؛ ذلك أن الذي يقوم بإغرائك ، أو تحذيرك ، لا يمكنك أنْ تحكم على صدق إغرائه أو تحذيره ، أو كذبهما ، وأن الذي دفع القدامى إلى هذا التقدير ، هو رغبتهم في تبرير الحركة الإعرابية ، وهي الفتحة . وهذان الأسلوبان من الأساليب الانفعالية ، وأن الفتحة تلائم مثل هذه اللغة [٧].

---

(١) شرح ابن عقيل ٢/٢٧٤ ، أوضح المسالك ٣/١١٢ .

(٢) الشمس /١٣ .

(٣) البحر المحيط ١٠/٤٩٠

(٤) معاني القرآن ٣ / ٢٦٨ .

(٥) المصدر نفسه ٣ / ٢٦٨ ، الكشاف ٤ / ٢٦٠ .

(٦) في نحو اللغة وتراكيبها ١٦١ – ١٦٣ .

(٧) منهج أبي حيان ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

٣ – المنصوب على الاشتغال :

أوضح الفراء حقيقة الاشتغال بقوله : وإذا رأيت اسماً في أوله ، وفي آخره فعلٌ قد وقع على راجعٍ ذكره ، جاز في الاسم الرفع والنصب ، فمن ذلك قوله : ﴿ والسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيدٍ ﴾ (١).

فمن نصب جعل الواو ، كأنها ظرف للفعل متصلة بالفعل ، ومن رفع جعل الواو للاسم ، ورفعه بعائد ذكره " (٢).

ومن مواضع المنصوب على الاشتغال في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾ (٣).

قرأ نافع والسبعة : (والبُدنَ) منصوبة على الاشتغال ، أي : وجعلنا البدنَ . وقرىء : (والبُدنُ) على الابتداء (٤). ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة : (والبدنَ) بفتح النون وضمها ، بدليل القراءة بهما ، وما روي عن الرّبيع بن ضَبُعٍ الفزاري (٥) :

وَالذِّئبَ أخشاهُ إنْ مَررتُ به وَحْدي وأخشى الرِّياحَ والمَطَرا .

ومن ناحية تفسيرية فإن الضمة دليل على الإسناد الذي هو المبتدأ (والبدنُ) ، أمّا الفتحة فهي دليل على المفعولية .

– قال تعالى : ﴿ والظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً ﴾ (٦).

---

(١) الذاريات / ٤٧ .
(٢) معاني القرآن ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ .
(٣) الحج / ٣٦ .
(٤) البحر المحيط ٧ / ٥٠٩ .
(٥) منسوب إليه في : الجمل في النحو للزجاجي ٤٠ .
(٦) الإنسان / ٣١ .

قرأ نافع والسبعة : (والظالمينَ) . وقرأ ابن أبي عبلة وغيره : (والظالِمُونَ) [1]. ونصبت (الظالمين) في قراءة السبعة بإضمار فعل يفسره ما بعده ، أي : (ويعذب الظالمين) ، وأمّا عند الكوفيين ، فقد نصبت ؛ لأن الواو ظرف للفعل ، أي : ظرف لـ : (أعدَّ) [2].

وأمّا قراءة الرفع فلا إشكال فيها وجاء نظيرٌ لها في القراءة السابقة وَوُجِّهت على الابتداء لإقامة عناصر الإسناد .

وأمّا تفسير النصب فقد حاول الدكتور فاضل السامرائي تقديم تفسير مناسب له بقوله : " ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غَرضاً معيناً ، ويمكن أن يعرب الاسم المتقدم مشغولاً عنه منصوباً ، ولا داعي لأن نذكر له ناصباً ، لأن الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها ، وإذا كان لا بدّ من الجواب ، فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه [3].

وقد حاول غيره أن يعرب الضمير في أسلوب الاشتغال توكيداً ، والاسم المشغول عنه ، مفعولاً به للفعل الذي شُغِل بضمير الاسم ، على الرغم من اعترافه بمخالفة ذلك ، لقواعد النحاة التي لا تجيز توكيد الاسم الظاهر بالمضمر [4].

المبحث السابع : في بعض قضايا التركيب :

١ – كثرة الاستعمال .

ومن امثلة القراءات التي وجهت وفق كثرة الاستعمال الموضع التالي :

– قال تعالى : ﴿ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضْعَفُونِي ﴾ [5].

---

(١) البحر المحيط ١٠ / ٥٠٩ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٥ / ١٠٩ ، إعراب القرآن ، لأبي القاسم الأصبهاني ٤٩١ .

(٣) معاني النحو ٣ / ٥٥١ .

(٤) منهج أبي حيان ٣٣٨ .

(٥) الأعراف / ١٥٠ .

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي : (أُمِّ) وقرأ نافع وباقي السبعة : (أُمَّ) [١].

ذكر أبو شامة الدمشقي أن كسر الميم وفتحها لغتان [٢]. وهذا التوجيه تقريري يصف ما حدث . فالكسرة تدل على الياء المحذوفة ، وأمّا الفتح فله وجهان : أحدهما أن الألف محذوفة وأصلها ياء ، لانفتاح الميم قبلها ، وبقيت الفتحة تدلُّ عليها ، كما قالوا : يا بنت عمّا .

وثانيهما : أنَّ ابن وأم بمنزلة خمس عشر ، لذا بناه على الفتح [٣].

ويرى الفراء أنَّ (الياء) في (أُمي) حذفت لكثرة الاستعمال ، فإذا جاء ما يقلُّ استعماله ، أثبتوا الياء ، مثل : يا ابن أبي ويا ابن أخي ، فنصبوا كما تنصب المفرد [٤].

٢ - حذف نون الوقاية من التركيب :

ومن امثلة حذف نون الوقاية في توجيهات قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [٥].

قرأ نافع : (تُبَشِّرُونِ) . وقرأ ابن كثير : (تُبَشِّرُوْنِّ) . وقرأ باقي السبعة : (تُبَشِّرُونَ) [٦].

ذكر النحاس رواية عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال : كسر النون لحن ، وذكر عن الخليل وسيبويه أنهم يجيزون مثل هذا ، والأصل عند سيبويه : (تُبشرونّ) بإدغام النون في النون ، ثم استثقل الإدغام ، فحذفت إحدى النونين ، وحذفت النون الزائدة ، ولم تحذف نون الإعراب [٧].

---

(١) التيسير ١١٣ .

(٢) إبراز المعاني ٤٨٢ .

(٣) حجة ابن خالويه ١٦٤ ، التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٦١ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٩٤ .

(٥) الحجر / ٥٤ .

(٦) السبعة ٣٦٧ .

(٧) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٨٣ .

وقد خلص بعض المحدثين – نتيجة المقارنة بين اللغات السامية – إلى أنَّ نون الوقاية ، تلحق ضمائر التكلم والخطاب (ما عدا اللغة العبرية والحبشية) ، أي : أنَّ الأصل في ضمائر التكلم والخطاب ، هو وجود النون فيها ، وأمّا باقي الأصوات اللاحقة به ، فهي زيادات لتوضيح المتكلم ، أو المقصود بالكلام ، وعلى هذا فإنَّ ما يسمى بنون الوقاية ، ما هو إلاَّ ضمير من الضمائر ، مكوّن من النون والياء [١].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أنَّ الضمير المتصل بالحرف نحو (علي) والمتصل بالاسم نحو : (كتابي) هو الياء فقط ، أمّا الذي يتصل بالفعل نحو : (أكرمني) فهو النون والياء [٢].

ويمكن تفسير قراءة نافع السابقة ، في ضوء فكرة المقطع المكروه على النحو الآتي :

تُبَشِّرُوْنَ		تُبَشِّرُوْنِ
tu | baš | ši | rūn | ni	<	tu | baš | ši | rū | ni
١ ٢ ٣ ٤ ٥		١ ٢ ٣ ٤ ٥
(الأصل ، قراءة ابن كثير)		(قراءة نافع)
(١)		(٢)

يعد المقطع الرابع في قراءة ابن كثير من المقاطع المكروهة [٣] ؛ وذلك لأن الحدّ الثاني – وهو الصوت الصيح الآخر (n) – مكرر في المقطع الأخير ، لذا تخلصت اللغة من هذا المقطع عن طريق حذف الحدّ المُغْلِق لهذا المقطع ، كما اتضح من قراءة نافع .

---

(١) " نون الوقاية ليست للوقاية " بحث للدكتور صلاح الدين راوي ، حوليات دار العلوم ، بجامعة القاهرة ٩ / ١٩٧٨ / ١٩٧٩ . نقلاً عن : منهج أبي حيان ٣٦١ .

(٢) محاضرة للدكتور رمضان عبد التواب ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ٢٤ كانون أوّل ، ١٩٨٨ . نقلاً عن : منهج أبي حيان ٣٦٢ .

(٣) ينظر : أثر المقطع المكروه في بنية الكلمة العربية ، أبحاث اليرموك ، ١٥٥ .

٣ – التركيب المشتمل على الفاء في خبر (إنَّ) :

ومما ورد في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ (١).

قرأ نافع وباقي السبعة : (فَإنّه) . وقرأ زيد بن علي : (إِنَّهُ) (٢). ذكر الزمخشري أنَّ (الذي) هي ما تضمنت معنى الشرط (٣) ، وذكر القرطبي أنّه يجوز أن يتمّ الكلام عند قوله : " الذي تفرون منه " ثم يبتديء بقوله : (فإنّه ملاقيكم) (٤).

وذكر الدكتور يحيى عبابنة ان أمر كون (الفاء) زائدة مقبول ، على أن تكون عنصر توكيد تحويلي ، وأمّا كون (الذي) هو الذي يحمل معنى الشرط فهو أمر بعيد (٥).

---

(١) الجمعة / ٨ .

(٢) البحر المحيط ١٠ / ١٧٣ ، الكشاف ٤ / ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٣) الكشاف ٤ / ١٠٤ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ١٨ / ٦٣ .

(٥) منهج أبي حيان ٣٦٦ .

الفصل الرابع

المستوى الدلالي

ويشتمل على المباحث التاليه :

المبحث الأوّل : المعنى المعجمي :

١ - علاقة المعنى بالبناء ، وفيه :

(أ) علاقة المعنى بالبناء على مستوى الصوامت .

(ب) علاقة المعنى بالبناء على مستوى الحركات الصائتة .

المبحث الثاني : الحمل على المعنى والحمل على اللفظ :

المبحث الثالث : المعنى السياقي ويتضمن :

١ - مناسبة السياق الإسنادي .

٢ - المناسبة في صرف الأسماء .

٣ - مناسبة السياق الصرفي .

يهدف هذا الفصل إلى رصد قراءات نافع وتوجيهاتها ، التي جاءت وفق المستوى الدلالي ، من خلال تقسيم تلك التوجيهات على قسمين :

القسم الأول : ما وجهت فيه القراءة في ضوء المعنى المعجمي .

القسم الثاني : ما وجهت القراءة فيه في ضوء المعنى السياقي .

ويستثمر هذا الفصل معطيات ونتائج الفصول السابقة ، بحيث يكون المعنى هو المحصلة النهائية لهذه المستويات .

ولابدّ قبل الشروع في هذا الفصل ، من توضيح بعض المصطلحات التي تهمّ هذا الفصل ، ومنها توضيح المعنى والدلالة ، وتقديم تصوّر عن نظرة التركيبين لهذا المستوى.

١ - المعنى :

ذكر ابن منظور أن (معنى كل شيء : مِحْنَتُه وحاله التي يصير إليها أمرهُ ، وروى الأزهري عن أحمد بن يحيى : قال : المعنى والتفسير والتأويل واحد . وعنيت بالقول كذا : أردت " [١] . ويرى الرازي أن (مَعْنى) الكلام و (مَعْناته) واحد ، تقول : عرفتُ ذلك في مَعْنى كلامه وفي معناة كلامه ، وفي مَعْنيّ كلامه " [٢] .

٢ - الدلالة :

يرى الشريف الجرجاني أن الدلالة هي : كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر ، والشيء الأول هو الدّال ، والثاني هو المدلول ، وكيفية دلالة الألفاظ على المعاني باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النَّصّ ، وإشارة النَّصّ وانتقاء النَّصّ " [٣] .

---

(١) لسان العرب (عنا) ١٥ / ١٠٦ .

(٢) مختار الصحاح (عنا) ٤٥٩ .

(٣) التعريفات ٢١٥ .

٣ - تصوّر (فيرث) للدلالة :

يرى (فيرث) أن التصور الأساسي ، في علم الدلالة يقوم على سياق الحال ، وذلك يشمل المشارك البشري ، أو المشاركين ، ماذا يقولون وماذا يجري ، ويجد فيه عالم الأصوات سياقه الصوتي ، كذلك النحوي والمعجمي ، وإذا أردت أن تبحث عن الخلفيّة الثقافية الأصلية ، فعليك بسياقات خبرة وتجارب الآخرين ، فكل شخص ، يحمل معه ثقافته ، وجزءاً كبيراً من واقعه الاجتماعي أينما ذهب . وبعد فراغ عالم الأصوات والنّحوي والمعجمي من علمهم ، يعقب ذلك عملية التكامل الكبرى ، التي تفيد من عملهم في الدراسة السياقية والتجريبية وتحتفظ بمصطلح علم الدلالة : (Semantics) [١] .

وأمّا علم الدلالة ، فهو فرع من فروع علم اللغة ، وهو دراسة معنى الألفاظ ، والمعنى اللغوي ، وهو العلاقة التي تتحقّق باتحاد عنصري العلاقة اللغوية : (الدّال والمدلول) [٢] .

المبحث الأوّل : المعنى المعجمي :

يقصد بالمعنى المعجمي ، المعنى الذي تذكره معاجم اللغة وترويه للكلمة . والمقصود به في قراءة نافع تلك القراءات التي قرأ بها ووجهها القدامى ، على وفق ما جاءت به المعاجم من معانٍ . وقد حدد الدكتور محمد المبارك عناصر المعنى بما يلي[٣] :

١ - الأصل الاشتقاقي ، او المادة الأصلية التي ترجع إليها الكلمة ، وهي تتألف من مجموعة أصوات .

٢ - البناء الصرفي أو الصيغة .

٣ - حياة الكلمة والتاريخ الذي تقلّبت فيه ، من حيث استعمالاتُها ، ووجوه معناها ، أو معانيها المتعددة .

---

(١) Fearth , Paper in Languistic . P. 17 .

وينظر: قراءة زيد بن علي في ضوء نظرية المستويات ، رسالة ماجستير ، قدمت إلى قسم اللغة العربية ، جامعة مؤتة ١٩٩٥ ، إعداد : محمد إسماعيل الطراونة ، ص ١٨٣ - ١٨٤ .

(٢) علم اللغة ، حاتم الضامن ٧٢ .

(٣) فقه اللغة وخصائص العربية ١٧٠ .

وقد استبعد الدكتور محمد المبارك الإعراب ، والحركات ، وموقع الكلمة في تحديد المعاني ؛ لأنه يرى أنَّ موقع الكلمة بين الكلمات ، يفيد صلة الكلمة ، او صلة معنى الكلمة بمعانٍ أخرى ، ككونها فاعلاً بالنسبة للفعل ، أو خبراً بالنسبة للمبتدأ [١] .

ومن أمثلة القراءات التي وُجهت وفق الدلالة المعجمية :

- قال تعالى : ﴿ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا ﴾ [٢] .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (كُرْهَاً) هنا وفي التوبة [٣] والأحقاف [٤] . وقرأ بعض السبعة : (كَرْهاً) [٥] . ذكر ابن خالويه وأبو زرعة أنَّ (الكُرْه) اسم ، أو أنَّ (الكُره) : لما كرهته ، و (الكَره) : لما استكرهت عليه ، أو شقّ عليك [٦] . وذكر ابن فارس هذه المعاني ولم يختلف قوله في معاني اللفظتين عمّا ذكر [٧] .

وهذا التوجيه الدلالي الذي ذُكر ، هو توجيه وصفي تقريري ، ربما خضع لطبيعة المعنى ، كما هو الاستعمال اللغوي الفعلي ، أي أنَّ المعجم رواه على هذه الصورة التي عرضناها .

وأمّا على مستوى التفسير فإنّ الأمر قد يقتضي أن تكون إحدى الكلمتين أصلاً للثانية وغالباً ما تكون الأسهل هي البنية السطحية المتحولة عن البنية العميقة الأصعب. لذا فإني أميل إلى أن صيغة (كَرهاً) متحولة عن الصيغة المضمومة (كُرهاً) لخفة الفتح وسهولته في هذا المقام .

- قال تعالى : ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ [٨] .

---

(١) فقة اللغة وخصائص العربية ١٧٠ .

(٢) النساء / ١٩ .

(٣) آية / ٥٣ ﴿ أَنْفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا ﴾ .

(٤) آية / ١١٥ ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا ﴾.

(٥) السبعة ٢٢٩ .

(٦) حجة ابن خالويه ١٢٢ . حجة القراءات ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٧) مقاييس اللغة (كره) ٥ / ١٧٢ .

(٨) المؤمنون / ١١٠ .

قرأ نافع وحمزة والكسائي : (سُخْرِيًّا) هنا وفي (ص) [1] والزخرف [2] . وقرأ باقي السبعة : بين ضم السين وكسرها [3] .

ذكر العكبري أنّ (سِخرياً) بضم السين وبكسرها : لغتان ، أو تكون الصيغة المضمومة بمعنى : الإذلال من التسخير ، والصيغة المكسورة بمعنى : الهذل . ويجوز عكس هذا ، إلا أن النحاس ذكر عن الخليل وسيبويه والكسائي والفراء عدم تفريقهم بين الصيغ على هذا الشكل . إذ يرى المبرّد أنّ التفريق بين المعاني يؤخذ عن العرب [4] .

ويمكن أن يقال هنا كما قيل في الموضع السابق ، إلا أن الصيغة المضمومة (سُخرياً) ربما تطورت عن الصيغة المكسورة (سِخرياً) لصعوبة الكسر .

- قال تعالى : [هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ] [5] .

قرأ حمزة والكسائي : (الوِلَايَة) أي : السلطان والقدرة . وقرأ نافع وباقي السبعة : (الوَلاية) بمعنى : النصرة لله . وقال الفراء : هم أهل وَلاية عليك بمعنى : متناصرون عليك ، وهما مصدران [6] .

وذكر العكبري أن الصيغتين لغتان بالإضافة إلى التفريق بينهما على ما ذكر[7].

ويمكن تفسير النمطين – زيادة على الوصف التقريري – على أساس أن الصيغة المضمومة هي الأصل وأنّ المفتوحة صيغة متطورة عنها ، رغبةً في التخلص من الحركة المزدوجة ، ويمكن توضيح ذلك بالكتابة الصوتية التالية :

---

(١) آية / ٦٣ . في قوله تعالى : ﴿ أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا ﴾ .

(٢) آية / ٣٢ . في قوله تعالى : ﴿ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا ﴾ .

(٣) السبعة ٤٤٨ .

(٤) إعراب القرآن ٣ / ١٢٤ . وينظر : إملاء ما منّ به الرحمن ٢ / ١٥٢ .

(٥) الكهف / ٤٤ .

(٦) حجة القراءات ٤١٨ ، ٤١٩ .

(٧) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٠٥ .

وِلاَيَةٌ		وَلاَيةٌ
wilayatun	<	walayatun
(الأصل المفترض ، قراءة حمزة والكسائي) (١)		(الصيغة المتطورة ، قراءة نافع وباقي السبعة) (٢)

تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) ذات النواة المكسورة كما جاء في قراءة حمزة والكسائي ، مما أدى إلى صعوبة صوتية في نطق الحركة المزدوجة ، وقد تخلصت اللغة من هذه الصعوبة عن طريق تحويل نواة الحركة المزدوجة من الكسر إلى الفتح وإن كان هناك تشكيل لحركة مزدوجة صاعدة (wa) كما في قراءة نافع ، إلا أنها مقبولة لكون نواتها مفتوحة .

- قال تعالى : [عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ] (١) .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو : (السُّوءُ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (السَّوءُ) (٢).

ذكر أبو زرعة عن الفّراء أن الصيغة المضمومة اسم مثل : البُؤس والشُّؤم . وأمّا الصيغة المفتوحة فهي مصدر . ومن ناحية معجمية ذكر أن (السُّوء) بمعنى : الشّر والعذاب . و (السَّوء) : الفساد والهلاك . أو أنَّ الصيغتين لغتان مثل : (الضّر) بضم الضاد وبفتحها (٣) . وجعل العكبري الصيغة المضمومة مصدراً (٤) .

وزيادة على هذا الوصف التقريري ، يمكن عدّ الصيغة المضمومة هي الأصل ، وأنّ الصيغة المفتوحة بنيّة سطحية وذلك لخفة الفتح وسهولته .

- قال تعالى: [فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لَا نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَاناً سُوىً] (٥).

---

(١) التوبة / ٩٨ .

(٢) السبعة ٣١٦ .

(٣) حجة القراءات ٣٢١ ، ٣٢٢ . وينظر رأي الفراء في معاني القرآن ١ / ٤٥٠ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٥٠٤ .

(٥) طه / ٥٨ .

قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة : (سُوىً). وقرأ نافع وباقي السبعة: (سِوَىً)[1].

فقراءة نافع على إرادة : (مكاناً مستوياً لا مانعَ فيه من النظر) . وأما قراءة ابن عامر ومن معه ، فعلى إرادة : (مكاناً مساوياً بيننا وبينك) [2] .

تشكل البنية المضمومة نمطاً لغوياً أسهل من الصيغة المكسورة ، وذلك لصعوبة الانتقال من الكسر الى الفتح في الصيغة الثانية المكسورة ؛ ولأن الصيغة المضمومة فيها مماثلة بين صوت الضمة وصوت الواو ، وهذا الانسجام ربما يعود إلى مرحلة متأخرة عن الصيغة (سِوى) .

ومن ناحية أخرى ، ربما يعود الاختلاف بين معاني الصيغ إلى التطور الدلالي، الذي تتعرض له مفردات اللغة ؛ لأن هذا التفريق – ربما – لا يكون في مراحل اللغة الأولى ، وأنَّه يحدث بعد احتياج العرب لوضع مفردات وصيغ لكل معنى، وهي عملية تلقائية غير واعية ، بمعنى أنَّ هذه العملية تنشأ بفعل طبيعة تطور اللغة ، التي لا تخضع لمعايير المعرفة اللغوية الواعية .

١ – علاقة المعنى بالبناء :

يعني البناء – هنا – شكل النمط اللغوي من ناحية بناء أصواته (الصامتة والصائتة) من حيث عددها ونوعها وطريقة تآلفها وغيرها من أمور ، وما يؤديه هذا من اختلاف وتباين على مستوى المعنى .

ويشتمل هذا المقام من الدراسة على النواحي التالية :

١ – علاقة المعنى بالبناء على مستوى الصوامت .
٢ – علاقة المعنى بالمبنى على مستوى الصوائت .

١ – على مستوى الصوامت :

شكل اختلاف الأصوات الصامتة طائفة من القراءات ، عند نافع وفيما يلي أمثلة

---

(١) الكشف ٢ / ٩٨ .

(٢) حجة ابن خالوية ٢٤١ .

على بعض تلك القراءات وما وُجهت به .

- قال تعالى : ﴿ قَالَ أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً ﴾ [1] .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو : (زَاكِيَّةً) . وقرأ باقي السبعة : (زَكِيَّةً) [2] .

ذكر البيضاوي عن أبي عمرو أنَّ (الزاكيّة) : التي لم تذنب قط ، وأنّ (الزكيّة) : التي أذنبت ثم غفرت . وذكر القرطبي أنَّ اللفظين بمعنى واحد ، ونقل عن ثعلب أنّ (الزاكيّة) أبلغ [3] .

واللفظتان لغتان عند أبي زرعة ، مثل : عالم وعليم ، وسامع وسميع [4] . أي أنَّ الأمر قد جاء للتفريق بين بنية (زاكيّة) الدّالة على معنى الفاعلية ، و(الزكيّة) ، وكلاهما صفة . ويكاد يشبه هذا الموضع توجيه قراءة نافع في الموضع التالي :

- قال تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ [5] .

قرأ حمزة والكسائي : (قَسِيَّة) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (قَاسِيَةً) [6] .

ذكر القرطبي أن (قاسية) تعني : صلبة لا تعي خيراً ولا تفعله ، والقاسية والعاتية بمعنى واحد . ومعنى (قَسِيَّة) : الفاسدة الرديئة ، أي : ليست بخالصة الإيمان وفيها نفاق. وذكر عن النحاس أنّ الأولى جعل (قاسية) و(قسيّة) بمعنى ، إلا أنّ فعلية أبلغ من فاعلة [7] .

ومن ناحية تفسيرية ، يبدو لي أن الصيغة (قسيَّة) هي الأصل ، وأن الصيغة الثانية متطورة عنها على نحو ما تظهره الكتابة الصوتية :

---

(١) الكهف /٧٤ .

(٢) حجة القراءات ٤٢٤.

(٣) تفسير البيضاوي ٣٩٨ ، الجامع لأحكام القرآن ١٥/١١ .

(٤) حجة القراءات ٤٤٤.

(٥) المائدة /١٣ .

(٦) الكنز ١٤٩ .

(٧) الجامع لأحكام القرآن ٧٦/٦ ،٧٧ .

قَسِيَّةٌ		قَسِيْ ـَ ـةً		قاسِيَةٌ
ḳasiyyatan	<	ḳasiy*atan	<	ḳaṣiyatan
(الأصل)		(حذف شبه حركة		(تم التعويض عن المحذوف بمد
(قراءة حمزة		(y) مرحلة		الحركة الصائتة (a) وأصبحت ā)
والكسائي)		نظرية)		
(١)		(٢)		(٣)

- قال تعالى : ﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ﴾ [١] .

قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي : (الميِّت) بالتشديد ، إذا كان الموت قد نزل، وخفف الباقون [٢] . وشدّد نافع مواضع في الأعراف و الأنعام وفاطر ويس والحجرات . وخفف في سائر القرآن ما لم يمت [٣] .

وذكر مكي أن اللغتين فاشيتان ، و الأصل التشديد ، والتخفيف فرع عليه ، لاستثقال تشديد الياء [٤] . وذكر العكبري أن الأصل : مَيْوتة ، فلما اجتمعت الياء والواو، وسبقت الأولى بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت ، فالقراءة بالتشديد على الأصل ، ومن خفف ، حذف الواو التي هي عين ومثل ذلك سَيْد وهَيْن في : سيّد وهيّن [٥].

وذكر ابن منظور أن (ميّت) يصلح لما قد مات ، ولما سيموت بدليل قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴾ [٦] .

---

(١) آل عمران /٢٧ .

(٢) الكشف ٣٣٩/١ .

(٣) حجة الفارسي والآيات على الترتيب ، الأنعام /١٢٢، الاعراف /٥٧ ، فاطر /٩ ، يس /٣٣ ، الحجرات /١٢ .

(٤) الكشف ٣٣٩/١.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١٢٢/١ .

(٦) الزمر /٣٠ .

وبدليل قول عَدِيّ بن الرَّعْلاء [1] .

ليس مَنْ مات فاستراحَ بمَيْت إنما المَيْتُ مَيِّتُ الأحْياءِ

ويمكن تفسير هذين النمطين على أساس التّخلص من الحركة المزدوجة على النحو الآتي :

المَيْتِ		المَيِّتِ
almayti(>)	<	almayyiti(>)
(الصيغة المخففة)		(الأصل التشديد)
(٢)		(١)

ونلاحظ أنه في الحالة الأولى تشكلت حركة مزدوجة صاعدة (yi) ، وهي من الأوضاع الصوتية الصعبة ، التي تلجأ اللغة – في الغالب – إلى التخلص منها ؛ لذا مالت اللغة إلى التخلص من هذه الحركة عن طريق ما أسماه القدامى بالتخفيف. أمّا اختلاف الدلالة في هذين النمطين بناءً على التشديد والتخفيف ، وربط ذلك بما مات ، أو لم يمت ، فيبدو لي أن هذا التفريق غير مقنع ، لورود ذلك في القرآن الكريم والشعر العربي بدون هذا التفريق .

٢ – على مستوى الصوائت :

وقد ذكرت في الدلالة المعجمية ، بعض القراءات التي وجهت عند نافع ، وكان توجيهها ينبني على اختلاف الحركات الصائتة ، وسأذكر بعض المواضع هنا .

– قال تعالى : ﴿إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ [2] .

قرأ حمزة والكسائي : (قُرْح) في الموضعين . وقرأ نافع وباقي السبعة : (قَرح) بالنصب فيهما [3] .

---

(١) لسان العرب (موت) ٢/٩١ .

(٢) آل عمران /١٤٠ .

(٣) التيسير ٩٠ .

ذكر أبو زرعة رأي الفراء وهو أن (القُرح) : ألم الجراحات . و (القَرح) : الجراح بأعيانها . أما الكسائي فلم يفرق بينهما وجعل النمطين لغتين . مثل : الضُّعف والضَّعف [1] .

ونسب أبو عمرو بن العلاء (الضُّعف) إلى أهل الحجاز والصيغة المفتوحة لهجة لبني تميم [2] . وعلى هذا يمكن أن تكون (قُرح) صيغة حجازية في حين تكون الصيغة المفتوحة لهجة لبني تميم بناءً على هذه المشابهة ، وإن كانت اللغة لا تعرف اطِّراد هذا القياس في الصيغ اللغوية . ويمكن تبني هذا الرأي على أساس أنَّ الضم من خصائص اللهجات البدوية .

- قال تعالى : ﴿ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴾ [3] .

قرأ ابن كثير : (ضِيْق) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (ضَيْق) [4] . ذكر العكبري وجهين في (الضَيْق) [5] :

أحدهما : أنه مصدر (ضاق) مثل : سَار سَيْراً .

وثانيهما : أنه مخفف من (الضَّيِّق) أي : في أمر ضيق ، مثل سيْد وميْت . أما الضيْق، فهو لغة في المصدر .

وقد أنكر الفارسي أن يكون : (ضَيْق) مخففاً من : (ضَيِّق) ؛ لأنه يلزم عند ذلك إقامة الصفة مقام الموصوف من غير ضرورة [6] .

وفيما رواه أبو زرعة عن أبي عمرو ، ذكر أن الصيغة المفتوحة بمعنى : الغم ، وأن الصيغة المكسورة بمعنى : الشدة ، وأنَّ الصيغة الأولى مصدر والثانية اسم [7] .

---

(١) حجة القراءات ١٧٤ ، وينظر : مختار الصحاح (قرح) ٥٢٧ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١٩٦/٢ .

(٣) النحل /١٢٧ .

(٤) النشر ٣٠٥/٢ .

(٥) إملاء ما منّ به الرحمن ٢/ ٨٧ .

(٦) الحجة للفارسي ٨٠/٥. وقد أنكر الفارسي أن يكون نافع قرأ :(ضيْق) . ينظر : الحجة ٧٩/٥.

(٧) حجة القراءات ٣٩٦ .

أما توجيه العكبري الأول فهو وصف تقريري لمصدر الفعل الذي على هذا الوزن: (ضاق ← ضَيق) .

وأمّا اللغة الثانية في المصدر (ضَاق ← ضِيْق) ، فأعتقد أنها لهجة للقبائل التي تطورت فيها الحركة المزدوجة إلى مرحلة انكماش هذه الحركة ويمكن توضيح ذلك من خلال الكتابة الصوتية التالية :

ضَيْق		ضِيق
ḍaykin	<	ḍēḳin
(الأصل)		(مرحلة الإمالة)
(١)		(٢)

فقد انكمشت الحركة المزدوجة الهابطة اليائية (ay) إلى كسرة طويلة ممالة (é). أمّا إنكار أبي على الفارسي من أنّ (ضَيْق) ليس مخففاً من (ضَيِّق) ، لأن ذلك يلزم إقامة الصفة مقام الموصوف ، فلا أراه صواباً ؛لأن في ذلك تحكيماً لقاعدة معيارية نحوية ، في قضية صوتية هي ما أبعد ما تكون عن أعراف وتقاليد القواعد المعيارية الموضوعة .

وأمّا ما رواه أبو زرعة عن أبي عمرو من التفريق بين الصيغتين (ضَيق) بكسر الضاد وبفتحها دلالياً، فهي محاولة تفسيرية دلالية لاختلاف الحركتين الصائتتين بما يتلاءم مع معنى القراءات . وأن التوجيه المناسب هو جعل النمطين لغتين للعرب . وأظن أنّ الصيغة التي انكمشت فيها الحركة المزدوجة تناسب لهجة البدو كتميم ؛ لما عرف عنهم من إمالة ، وأظن – كذلك – أن قراءة نافع وافقت اللهجة الحجازية ؛ لما عرف عنهم من ميل إلى عدم الإمالة .

– قال تعالى : ﴿لَأُوتَيَنَّ مَالاً وَوَلَداً﴾ (١) .

قرأ نافع وعاصم وابن عامر : (وَلَـدَاً) بفتح الواو في كل القرآن . وقرأ حمزة والكسائي بضم الواو في كل القرآن . وقرأ باقي السبعة بين ضم الواو وفتحها (٢) .

---

(١) مريم /٧٧ .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٩٧/١١ ، ٩٨ .

ذكر القرطبي في تفسير هذين النمطين : أنّ (وُلد) بضم الواو وبفتحها لغتان بمعنى واحد ، أو أنّ (الوُلد) جمع لـ (وَلد) في لهجة قيس [1] . وفيما ذكره الفارسي أنّ بني أسد يقولون في أمثالهم : (وُلْدُك مَنْ دَمَّى عَقِبَكَ) [2] .

وفرّق أبو زرعة بين الصيغتين تفريقاً دلالياً ، فذكر أن (الوُلْد) : وَلَد الولد . و (الوَلَد) : وَلَد الصلب [3] .وذكر العكبري لغة أخرى وهي (وِلد) [4] .

وهذا التوجيه الدلالي المعجمي هو وصف تقريري غير مفسّر يعتمد على رواية المعنى المعجمي ، وإن كان فيه رواية عن لهجة قيس .

ويمكن تقديم تفسير للحركات الصائتة في (ولد) بتثليث الواو ، من حيث نواة الحركة المزدوجة في هذه اللفظة ، إذ إنّ هذه الحركة تشكل مقطعاً صوتياً تكون صعوبته حسب نواة هذه الحركة ، فالحركة المزدوجة التي تكون نواتها مفتوحة هي الأسهل صوتياً، ثم تليها الحركة ذات النواة المضمومة ، فالمسكورة النواة وهي الأصعب ؛ ولهذا يمكن أن تكون هذه الحركة قد تطورت على النحو الآتي :

. (wa < wu < wi)

- قال تعالى : ﴿ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ ﴾ [5] .

قرأ حمزة والكسائي : (يَلْحَدُون) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (يُلْحِدُونَ) [6] .

وعند ابن خالويه (يُلْحِدُ) مأخوذةٌ من (ألحدَ يُلْحِدُ) . أما (يَلْحَد) فمأخوذة من (لَحَدَ يَلْحَد) وهما لغتان معناهما : الميل والعدول [7] . في حين ذكر أبو زرعة عن الكسائي أنّ (ألحد يُلْحِد) بمعنى : اعترض ، وأنّ (لحد يَلحَد) بمعنى : مال وعدل [8] .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٩٨/٩٧/١١ .

(٢) حجة الفارسي ٢١١/٥ .

(٣) حجة القراءات ٤٤٧ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١٣٠/٢ .

(٥) النحل /١٠٣ .

(٦) التيسير ١٣٨ .

(٧) حجة ابن خالويه ١٦٧ .

(٨) حجة القراءات ٣٩٤ .

وذكر الفارسي أن (يُلحِدُون) أرجح ، من حيث هو لغة التنزيل [١] .

وهذه نظرة تقريرية ، تنطلق من العلاقة المعجمية المباشرة ، و أمّا ما يمكن أن يقال في هذا الموضع ، فهو متعلق بالبنية والعجم معاً ، إذ إنّ (لحد يَلْحَد) فعل ثلاثي مجرد ومعناه المعجمي : مال وعدل . وأمّا (ألحد يُلحِد) ففعل ثلاثي مزيد بالهمزة ، وقد أدت هذه الهمزة إلى تغيير في المعنى ، هو ما نصّ عليه العلماء بـ : اعترض .

المبحث الثاني : الحمل على المعنى والحمل على اللفظ :

ذكر موجهو القراءات طائفة من المواضع التي قرأ بها نافع ، ووجّهوها على أنه حمل على اللفظ مرة ، وعلى المعنى مرة أخرى . وفيما يلي بعض من التوجيهات التي وُجهت وفق هذين الأصلين :

- قال تعالى : ﴿ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَىٰ طَائِفَةً مِّنكُمْ ﴾ [٢] .

قرأ حمزة والكسائي : (تغشى) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (يغشى) بالتذكير إسناداً إلى ضمير النعاس [٣] . أما قراءة حمزة والكسائي فهي محمولة على لفظ (أمنةً) [٤] . وسبب هذا الحمل في قراءة نافع هو قرب النعاس من لفظ الفعل [٥] .

وهذه نظرة تفسيرية ، تتعلق بالوصف التحليلي ؛ لأنّها تفسّر مظهراً جنحت إليه اللغة من إجراء بعض التحويلات في صياغة التركيب اللغوي ؛ لأن القوانين اللغوية تمنح الناطقين مساحة يتحركون بها ، فيحملون على اللفظ أحياناً ، وعلى المعنى أحياناً أُخرى ، وأمّا على المستوى التقريري فيمكن القول إنّ اللغة تجيز التركيبين ، فيجوز أن نقول : تغشى ، ويجوز أن نقول : يغشى .

---

(١) حجة الفارسي ٥ /٧٨ .
(٢) آل عمران /١٥٤ .
(٣) إتحاف فضلاء البشر ١٨٠ .
(٤) البحر المحيط ٣/٣٩٠ .
(٥) الكشف ١/٣٦٠ .

- قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا ﴾ (١) .

قرأ حمزة والكسائي : (يَقْنُت ويعملْ و يُؤتها) بالياء . وقرأ نافع : (يَقْنُت وتَعْملْ ونُؤتها) (٢) . ذكر الفارسي وجه قراءة نافع ومن معه (يَقْنُت) ، أن الفعل مسند إلى ضمير (مَنْ) ، ولم يبيّن فاعل الفعل بعد ، فلما ذكر ما دلّ على أن الفعل لمؤنث حُمِل على المعنى فأنّث (٣) .

- قال تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾ (٤) .

قرأ نافع وباقي السبعة : (مِنْهُ) حملاً على اللفظ (٥) . لأن (ما) لها - هنا- لفظ ومعنى ؛ لأن المراد به الحجارة ، ولا يمكن أن يراد به مفرداً لمعنى ، فيكون لفظه ومعناه واحد ، إذ ليس المعنى : (و إن من الحجارة) للحجر الذي يتفجر منه الماء ، إنما المعنى للأحجار التي يتفجر منها الأنهار . وقد حمل أبو حيان قراءة أبيّ والضحاك : (منها) حملاً على المعنى (٦) .

على المستوى التقريري ، أجازت اللغة الحمل على اللفظ ؛ لذا جازت قراءة نافع والسبعة (منه) حملاً على لفظ الحجارة ، في حين حملت قراءة أبيّ والضحاك على المعنى . وما ذكره أبو حيان تفسير للحرية التي تبيحها اللغة بإجازة الحمل على اللفظ والمعنى .

- قال تعالى : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾ (٧) .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر : (تَسْتَوِي) . وقرأ باقي السبعة :

---

(١) الأحزاب /٣١ .
(٢) السبعة ٥٢١ .
(٣) حجة الفارسي ٥/ ٤٧٤ .
(٤) البقرة /٧٤ .
(٥) البحر المحيط ٤٢٧/١ ، ٤٢٨ .
(٦) المصدر نفسه ٤٢٧/١
(٧) الرعد /١٦ .

(يَستَوِي) [1] . وذكر في توجيه قراءة نافع ومن معه (تستوي) أنَّ (الظلمات) مؤنثة ، ولم يحمل على معنى (الظلمات) .

ويمكن أن يقال في هذه التوجيهات ، ما قيل في المواضع السابقة من حيث إن اللغة تبيح النمطين : (يستوي وتستوي) من ناحية تركيبية . وعلى مستوى التفسير فإنَّ القدماء حملوا قراءة نافع ومن معه على تأنيث لفظ (الظلمات) ، ولم تحمل القراءة على معنى (الظلمات) .

المبحث الثالث: المعنى السياقي :

لم تذكر معاجم اللغة مصطلح السياق ، ولم يكن هذا المصطلح معروفاً بين القدامى، إلاّ أنهم استخدموا مصطلحاً قريباً من فهم المحدثين ألا وهو النَّسَق ، إذ يعني به القدماء : (ما كان على طريقة نظام واحد ، عامّ في الأشياء ، والنّسَق : ما جاء من الكلام على نظام واحد " [2] . وقد استعمل هذا المصطلح في دراسات المحدثين ، ليدل على توافق السرد والأسلوب الذي يجري عليه الكلام [3] .

ويقصد بالمعنى السياقي في هذه الدراسة ، المعنى الذي ذكره موجهو القراءات القرآنية ، الحاصل من الخيارات الأسلوبية في تركيب أنماط القراءات ، وأثر ذلك في المعنى العام المستفاد من تلك الخيارات .

وقد جاءت المعاني المستفادة من المناسبة السياقية على النحو الآتي :

١ – مناسبة السياق الإسنادي :

والمقصود بهذا النوع من المناسبة الحالة التي يسند بها الفعل إلى المسند إليه ، والمعنى الذي يتحقق من هذا الإسناد على مستوى سياق التركيب .

---

(١) السبعة ٣٥٨ ، تفسير البيضاوي ٣٢٠ .

(٢) لسان العرب (نسق)١١ /٣٥٢، ٣٥٣ .

(٣) المعجم الوسيط (سوق) ٤٦٥/١ وينظر منهج أبي حيّان ٣٨٤ .

ومن الأمثلة التي قرأ بها نافع وفق هذه المناسبة المواضع التالية :

- قال تعالى : ﴿ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١) .

قرأ أبو عمرو وحمزة : (يُؤتِيهِ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (نُؤتِيهِ) (٢) .

ذكر أبو حيّان الأندلسي أن قراءة نافع ومن وافقه ، جاءت على سبيل الالتفات ؛ ليناسب ما بعده في قوله تعالى : ﴿ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ ﴾ (٣) . وهذا الإسناد أبلغ من الإسناد إلى ضمير المخاطب (٤) .

والعلة - عند البلاغيين - من الالتفات ، أنَّ الكلام إذا نُقِلَ من أُسلوب إلى أسلوب، كان أحسن تَطْرِيَةً لنشاط السامع ، وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد (٥) .

- قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ﴾ (٦) .

قرأ أبو عمرو : (تَرْجِعُونَ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (تُرْجَعُونَ) (٧) .

أسند الفعل في قراءة أبي عمرو إلى المخاطبين ، فهم الفاعلون . وفي قراءة نافع ومن معه أن المخاطبين مفعول بهم ، وحذف الفاعل (الله) (٨) . وعند أبي زرعة أن نافعاً ومن وافقه ردّوا الكلام على قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ (٩) .

---

(١) النساء /١١٤ .

(٢) الكنز ١٤٧ .

(٣) النساء /١١٥ .

(٤) البحر المحيط ٦٦/٤ .

(٥) الإيضاح في علوم البلاغة ٧٣/١ .

(٦) البقرة /٢٨١ .

(٧) حجة الفارسي ٤١٧/٢ ، تفسير البيضاوي ٦٤ .

(٨) الكشف ٣١٩/١ ، ٣٢٠ .

(٩) الأنعام /٣٨ ، وينظر : حجة القراءات ١٤٩ .

من ناحية تركيبية تجيز اللغة تركيب الجملة المسند الفعل فيها إلى فاعل أو التركيب المشتمل على فعل أُسند إلى مفعول . وهذا يؤيده ما جاء في القراءتين . ومن ناحية تفسيرية فإن التحويليين يرون أن الجمل المشتملة على فعل أُسند إلى فاعل هي جملة عميقة ، يمكن أن تتحول إلى جملة سطحية بحذف الفاعل منها . أما توجيه أبي زرعة ، فهو محاولة تفسيرية ، تتعلق بالمناسبة السياقية بين قراءة نافع وكلمة : (يُحْشَرُون) ؛ لأن اللفظين حذف الفاعل منهما .

- قال تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ قَبْلُ ﴾ (١) .

قرأ حمزة والكسائي : (خَلَقْنَاكَ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (خَلَقْتُكَ) (٢) .

وذكر في توجيه قراءة نافع ومن معه من السبعة ، أنهم ردّوا الكلام على التوحيد في قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ﴾ (٣) .

أمّا قراءة حمزة والكسائي فقد جاءت وفق أسلوب العرب ، إذ إنهم يخبرون عن العظيم القدر بلفظ الجمع ، على إرادة التعظيم له ، وفي قراءتهم تعظيم لله سبحانه (٤) .

فالوجه إذاً في قراءة حمزة والكسائي ، تذهب إلى تعظيم المتكلم ، جلّ شأنهُ ، في حين أنّ قراءة نافع ومن معه ، جاءت على الإفراد ، بضمير المتكلم ، دون التعظيم . وهما أُسلوبان واردان في العربية ، والإصل فيهما أن يكون على الإفراد . إذا تكلم المفرد، وأما (خلقناك) فهي معنى طارىء ؛ لأن أسلوب التعظيم في اللغة ، طرأ على المعنى الأصلي .

٢ - المناسبة في صرف الأسماء لمناسة السياق :

ومن أمثلة صرف الأسماء في قراءة نافع ما يلي :

---

(١) مريم /٩ .

(٢) التيسير ١٤٨ ، المحرر الوجيز ٦/٤ .

(٣) مريم /٩ . وينظر : حجة القراءات ٤٤٠ .

(٤) الكشف ٨٥/٢ .

- قال تعالى : ﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا * قَوَارِيرَا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ (١) .

قرأ نافع وأبو بكر والكسائي : (قواريراً ، قواريراً) . وقرأ ابن كثير : بتنوين الأولى ، وبغير تنوين في الثانية . وقرأ باقي السبعة : بغير تنوين في الموضعين (٢) .

ووجه قراءة نافع عند أبي زرعة ، أنّه نون (قواريراً) الأولى ، لأنها رأس آية ، ورؤوس الآيات جاءت منونة ، فنون ليوافق بين رؤوس الآيات ، ونون (قواريراً) الثانية على الجوار ، وعدا عن ذلك ، فإن العرب تجري ما لا ينصرف في كثير من كلامها (٣).

وذكر أبو علي الفارسي أن تنوين (سلاسلاً وقواريراً) يشبه قياس تنوين القوفي الشعرية (٤) . في قول جرير (٥) :

أَقِلّي اللَّومَ عَاذِلَ والعِتَابا وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أصابا

وهذا غير مقبول عند أبي الحسن الأخفش ، لأنها لغة ليست لأهل الحجاز (٦) .

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة ، صرف الأسماء وعدم صرفها ، بدليل ورود ذلك في القراءات .

ومن ناحية تحويلية فإن صرف الأسماء ، هو الأصل (البنية العميقة) . ومنع الصرف علة طارئة ، لذا يجوز عودة الفرع إلى الأصل أي : يجوز صرف الأسماء الممنوعة من الصرف .

٣ - مناسبة السياق الصرفي :

ويقصد بمناسبة السياق الصرفي ، المناسبة السياقية التي تحققها دراسة صرف الأنماط اللغوية كالإفراد والتثنية والجمع ، والمناسبة في صيغ بعض المشتقات كاسم الفاعل وغيره . وقد جاءت المناسبة السياقية الصرفية على النحو الآتي :

---

(١) الانسان /١٥،١٦ .

(٢) الكشف ٣٥٤/٢ .

(٣) حجة القراءات ٧٣٨ ، ٧٣٩ .

(٤) حجة الفارسي ٣٥١/٦ .

(٥) شرح ديوان جرير ٦٤ ، جمع الديوان وشرحه : محمد إسماعيل الصاوي .

(٦) حجة الفارسي ٣٥١/٦ .

١ – مناسبة الإفراد والجمع :

ومما ورد في قراءة نافع وفق مناسبة الإفراد والجمع المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾ (١) .

قرأ ابن كثير وحفص : (رِسَالَتَهُ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (رِسَالاَتِه) (٢) .

ووجه قراءة نافع ومن معه ، أنَّ الله عزّ وجل ، ذكر (الرُسُل) قبله ، فطابق الجمع – هنا– اللفظ والمعنى (٣) .

وأوضح مكي وجهي القراءتين ، فذكر وجه قراءة نافع ومن معه ،أنه لمّا كانت الرسل ، يأتي كل واحد بضروب من الشرائع المرسلة معهم مختلفة ، حسُن جمعه ليدل على ذلك ، إذ ليس ما جاؤوا به رسالة واحدة ، لذا جمعوا لمّا اختلفت الأجناس ، أمّا قراءة ابن كثير وحفص ، فإنها تدل على الكثرة ، وهي كالمصدر في أكثر الكلام ، لا تجمع ، ولا تثنى لدلالته على نوعه بلفظه ، لكن جاز جمعه في هذا لمّا اختلفت أنواعه (٤) .

من ناحية تركيبية تجيز اللغة الإفراد والتثنية ، بدليل القراءتين في هذا الموضع . ومن ناحية تحويلية فإن الأصل في البنية العميقة أن يكون اللفظ بالإفراد (رسالة) ، ولكن جمع في البنية السطحية ؛ لتحقيق الدلالة التي ذكرها مكي أو ما ذكر من تحقيق المشاكلة في اللفظ والمعنى ، كما ذكر أبو زرعة .

أما جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه ، كما ذكر القدامى وتمسكوا بهذا الشرط ، فيبدو لي أن في هذا الشرط دلالةً على الاستقراء الناقص ، الذي لم يشمل اللهجات العربية كلّها.

إذ أظهرت دراسة حديثة أجريت على أراجيز رؤوبة والعجّاج ، أن الشاعرين

---

(١) الأنعام /١٢٤ .

(٢) التيسير ١٠٦ .

(٣) حجة القراءات ٢٧٠، ٢٧١ .

(٤) الكشف ٤٥/١ .

جمعا المصدر ، في شرط اختلاف الأنواع وتعددها – وغيرها – كثيراً . فقد جمعا مصادر مثل (حَتْم) و(مَرْد) و(قَصْد) و (صَمْد) على (أفعال) [1] . وكذلك جمعت مصادر ميمية مثل : (مغدر ، محجل ، مجال ، ومعدل) على (مفاعل) [2] .

وقد جمعت أسماء أخرى جمع تكسير ، كما تظهر الدراسة ، وعقبت الباحثة بقولها : " إنَّ صيغ الجموع التي شكك بها قدامى الباحثين ، من أمثال (مفاعل) و(مفاعيل) لمفردات قد تكون أسماء للفاعلين أو المفعولين ، أو مصادر ميمية ، أو أسماء للزمان والمكان أو أسماء للآلة – إن هذه الصيغ – جائزة شائعة ، وأن ما في كتب اللغة من محفوظ قليل إذا قيس بحجمه في رجز الاثنين من الرجّاز فقط " [3] .

وانتهت الدراسة إلى أن : " كلّ اسم يمكن جمعه ، فلا حرجَ في جمع المصادر إذا دعت الحاجة " [4] .

– قال تعالى : ﴿ فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ ﴾ [5] .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر:(أَثَرِ). وقرأ باقي السبعة: (آثار) [6].

وفي تفسير قراءة الجمع ، ذكر الدمياطي أن المقصود هو تعدد أثر المطر المعبر عنه بالرحمة وتنوعه [7] .

وهذه التوجيهات كالسابقة من حيث إجازة اللغة للإفراد والجمع والسماح بذلك . الا أن توجيه قراءة نافع ، من حيث أن الجمع أفرد ليأتلف سياقياً مع (رحمة) المفردة ، يؤشر على تأثير عناصر الجملة في بعضها من ناحية شكلية ، عدا عن كون المفرد يدل على الجمع بلفظه .

---

(١) دراسة لغوية في آراجيز رؤبة والعجاج للدكتورة : خولة تقي الدين الهلالي ١ / ١٨٧ – ١٨٩ .

(٢) المصدر نفسه ١٨٧/١ –١٨٩ .

(٣) المصدر نفسه ٢٢١،١ .

(٤) المصدر نفسه ٢٢٠/١ .

(٥) الروم /٥٠ .

(٦) السبعة ٥٠٨ ، التيسير ١٧٥ .

(٧) إتحاف فضلاء البشر ٣٤٨،٣٤٩ .

٢ – المناسبة في اسم الفاعل :

ومن أمثلة المناسبة السياقية في اسم الفاعل الموضع التالي :

– قال تعالى : ﴿ فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا ﴾ [١] .

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو عمرو : (جَاعِلُ الليلِ) . وقرأ باقي السبعة : (وَجَعَل) [٢] . وقد سبق عرض توجيه قراءة نافع في الفصل الثالث من الرسالة . ووجهت على وجود اسم فاعل تقدم (جاعل) وهو (فالق) إذ أتى في سياقه [٣] .

وذكرت أنَّ الأمر تعلق في أن الله سبحانه عطف جملة فعلية على اسمية ، وهذا يؤشر على دلالة يريدها الله سبحانه وتعلى ، تتعلق بتغيير النشاط الإنساني في الإصباح الذي يعدّ بداية النشاط الإنساني ، في حين يتغير هذا النشاط في الليل ؛ لذا تغيرت : (جَعَل > جَاعِلُ) . وهذا يناسب الناحية التفسيرية ، في حين أنّ ما ذكره القدامى يناسب المنهج الوصفي التقريري .

٣ – المناسبة السياقية في المطابقة من حيث الجنس : (التذكير والتأنيث) :

ومن أمثلة المطابقة في الجنس ، ما ورد في قراءة نافع في المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ ﴾ [٤] .

قرأ حمزة والكسائي : (يكونَ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (تكُونَ) [٥] .

وجه قراءة نافع ومن وافقه ، أنهم أنّثوا الفعل ؛ لتأنيث لفظ (الخيرة) ، وهو الاختيار ؛ لأنه على ظاهر اللفظ [٦] .

وهذا الكلام الذي قيل في توجيه القراءة يأتي وفق المنهج التركيبي ، وهو يصف

---

(١) الأنعام /٩٦ .

(٢) التيسير ١٠٥ ، تفسير البيضاوي ١٨٥ .

(٣) حجة القراءات ٢٦٢ .

(٤) الأحزاب /٣٦ .

(٥) الكنز ٢٢٠ .

(٦) حجة القراءات ٥٧٨ ، الكشف ١٩٨/٢ ، ١٩٩ .

ما حدث فقط دون تفسيره وتحليله ، والأسباب الذي دفعت إليه . فالمطابقة هي الأصل من ناحية تفسيرية ، وعدم المطابقة تطور عنها .

- قال تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفاً * فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ ﴾ (١) .

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر : (تَكُن) بالتاء في الموضعين (٢) . وذكر في توجيه هذا النمط ، أنَّ نافعاً ومن معه أنّثوا لمناسبة لفظ (مائة) (٣) .

وهذا وصف تقريري يصف ما حدث فقط ، ومن ناحية تفسيرية فإن المطابقة هي الأصل وعدم المطابقة تطور عنها : لأنَّ لفظ (مائة) ليس مؤنثاً على وجه الحقيقة، بل هو تأنيث مجازي ، دفع إليه ما عرف عن العرب من خيال جعلهم يصنفون الموجود إلى صنفين لا ثالث لهما : المذكر والمؤنث ، فما لم يكن مذكّراً ، فإنه مؤنث .

ومن خلال عرض القراءات وفق الدلالة السياقية ، وتأثر الكلمات ببعضها من حيث المعاني التي تكتسبها المفردة من مفردة أخرى ، يتضح أن هناك اختلافاً بين المعاني المعجمية والمعاني السياقية . فاللسياق أهمية كبيرة في تحديد المعنى وتوجيهه ؛ لأن الكلمات من حيث مفهومها المعجمي دالة على أكثر من معنى واحد ، ووظيفة السياق تحديد هذه المعاني وتفصيلها . وعلى هذا يصنف اللغويون المعنى المعجمي للكلمة بأنّه متعدد ، ويحتمل أكثر من معنى . إلاّ أنهم يصفون المعنى السياقي بأنه لا يحتمل غير معنىً واحد (٤) .

---

(١) الأنفال /٦٥ ، ٦٦ .

(٢) التذكرة ٤٣٦/٢ . الكنز ١٦٦ .

(٣) حجة الفارسي ٢٦١/٤ ، الكشف ٤٩٥/١ .

(٤) ينظر : منهج البحث اللغوي ، بين التراث وعلم اللغة الحديث ١٨٥ .

الفصل الخامس

اللهجات

اللغة واللهجة

المبحث الأوّل : اللهجات في المستوى الصوتي .

المبحث الثاني : اللهجات في المستوى الصرفي .

المبحث الثالث : اللهجات في المستوى النحوي .

المبحث الرابع : اللهجات في المستوى الدلالي .

اللغة واللهجة :

يعد مصطلح اللغة (language) ، من أقدم المصطلحات اللغوية في الدراسات التي تتصل باللغة عند القدامى ، وقد حدّ ابن جني اللغة بأنّها " أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم " [١] . ويقصدون باللغوي : من يقوم بجمع المفردات ، ومعرفة دلالتها ؛ لذلك قالوا عن أبي زيد الأنصاري : كان أحفظ الناس للغة [٢] .

أمّا مصطلح اللهجة (Dialect) عند القدامى ، فيعنون به ، ما يعنون بكلمة لغة نفسها ، فلغة هذيل وطيّء ، لا يريدون بها سوى ما تعنيه كلمة (لهجة) هذيل وطيء [٣] . أمّا المحدثون فقد فرّقوا بين اللغة واللهجة على النحو الآتي :

اللغة : نظام من الرموز الصوتية ، أو مجموعة من الصور اللفظيّة ، تختزن في أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، وتستخدم للتفاهم بين أبناء مجتمع ، ويتلقاها الفرد عن الجماعة التي يعيش معها عن طريق السماع [٤] .

أمّا اللهجة فتعني في الاصطلاح اللغوي الحديث : " مجموعة من الصفات اللغوية، تنتمي إلى بيئة خاصة ، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة " [٥] .

وقد ورد المصطلحان : (اللغة واللهجة) في توجيه قراءة نافع ، وسأقسم هذا الفصل إلى المستويات الآتية ، تبعاً لتقسيم المدرسة التركيبية :

المبحث الأول : اللهجات في المستوى الصوتي :

وأعني بهذا المبحث المستوى الذي تتجسد المعاني من خلال الأداءات الصوتية

---

(١) الخصائص ٣٣/١ .
(٢) علم اللغة ، حاتم الضامن ٣١ .
(٣) المصدر نفسه ٣٢ .
(٤) فقه اللغة ، حاتم الضامن ١٠ .
(٥) المصدر نفسه ١٠ .

الفنولوجية (الوظيفية) ، وفيه القضايا التالية :

١ – الهمزة المفردة .

سبق أن تناولت موضوع الهمزة في الفصل الأول ، ولم أهتم بمواضع اللهجات إلا ما اقتضاه توجيه القراءة والطرق التي تعامل بموجبها نافع مع الهمزة على مستوى التركيب ، وما يهم –هنا– هو ما يجيء في قراءة نافع – وهو قارىء حجازي – وفق اللهجات ، ويمكن توضيح ذلك من خلال القراءات التالية :

– قال تعالى : ﴿ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ * قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّا إِذًا لَخَاسِرُونَ ﴾ (١) .

قرأ نافع : الذِّئب) مهموزاً ، و(الذّيب) غير مهموز (٢) . ذكر أبو علي الفارسي أنَّ أهل الحجاز يهمزون (الذئب) ، وروى عن الأصمعي أنّه سأل نافعاً عن همز (الذئب) ، فأجاب : إن كانت العرب تهمزها فأهمزها (٣) .

وذكر أبن أبي مريم ، أن الأصل في (الذئب) الهمز ؛لأنه من قولهم : تَذَأَّبتِ الريحُ، إذا جاءت من كل وجه ، أمّا وجه ترك همز (الذيب) فهو تخفيف الهمزة وقلبها ياءاً ، لسكونها وانكسار ما قبلها ، وذلك أن كل همزة تُسكّن ويحرك ما قبلها فتخفيفها أن تقلب حرفاً من جنس حركة ما قبلها (٤) .

والتوجيه الذي ذكره الأصمعي عن نافع ، يُعْنى بما يُعْنى به المنهج الوصفي التقريري ، فكأنه أراد أن يقول : هكذا نطقت به العرب ، وليس لي إلاّ أن أروي الأمر وأقوله على ما يروونه ويقولونه .

ومع هذه النظرة الوصفية ، فإنه يمكن أن نفسّر ما حدث في النمطين اللغويين .

---

(١) يوسف /١٣ ، ١٤ .

(٢) السبعة ٣٤٦ .

(٣) حجة الفارسي ٤/٤٠٧ ، ٤٠٨ .

(٤) الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٢/٦٧٤ .

فالنمط الأصلي (الذئب) هو النمط المهموز ، كما ينطق به أهل الحجاز ، والهمزة كما ذكرنا صوت صعب ؛ لهذا سقط ، وعوّض عنه عن طريق إطالة الكسرة ، وليس قلب الهمزة إلى ياء على النحو الآتي :

الذئب	<	الذّ*ب	<	الذّيب
(>)ad di>bu		(>)ad d*bu		(>)ad d ibu
(الأصل)		(بعد سقوط الهمزة		(التعويض عن طريق
		مرحلة نظرية)		إطالة الكسرة)
(١)		(٢)		(٣)

والنمطان المهموز وغير المهموز مستعملان في اللهجات العربية .

- قال تعالى : ﴿ وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ ﴾ (١) .

قرأ نافع وحمزة والكسائي : (مُرْجَوْن) بلا همز . وقرأ باقي السبعة بالهمز (٢) .

ووجه قراءة نافع ومن وافقه . أنّ(مرجون) مأخوذ من (أرجيت الأمر) بمعنى : أخرته ، وهي لغة قريش والأنصار ، أو أن أصله مهموز ، لكن سّهلت الهمزة وأبدلت ياء مضمومة ، أو أنه أخذ من (رجا يرجو) ، إلاّ أنه قول شاذ ، ذَكَرهُ المبّرد (٣) . أما وجه الهمز فهو لغة لبني تميم وسُفلى قَيس . وهو بمعنى التأخير أيضاً (٤) .

ويمكن تفسير سقوط الهمزة على أساس التخلص من صوت الهمزة الصعب ، والفرار إلى الحركة المزدوجة (aw) وإن كانت من السياقات الصوتية الصعبة على النحو التالي :

---

(١) التوبة /١٠٦ .

(٢) الكتاب الموضح ٦٠٤/٢ .

(٣) الكشف ٥٠٦/١ .

(٤) المصدر نفسه ٥٠٦/١ .

مُرْجَوْن		مرجؤون
murgawana	<	murga>uwna
(٢)		(١)

على الرغم من استعمال النمطين في اللهجات العربية .

٢ - توالي الهمزات :

- قال تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾ (١) .

قرأ نافع وأبو عمرو (أأنذرتهم) بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية . وهي لغة قريش وسعد بن بكر وكنانة ، وروي عن نافع ، أنّه كان يحقق الهمزة الأولى ويخفف الثانية ، ويدخل ألفاً بينهما (٢) . ويمكن توضيح ما حدث في قراءة نافع بالكتابة الصوتية التالية :

آنْذرتهم		أ*ـــنْذَرْتُهُمْ		أَأَنْذَرْتَهُمْ
>ānḏrtahum	<	>a*anḏrtahum	<	>a>anḏartahum
(نشأت الألف من دمج الحركة الصائتة (a) مع الحركة الصائتة ((a)		(سقطت الهمزة الثانية وبقيت حركتها فالتقت حركتان وهو ما يسمى بهمزة (بين بين))		(التقاء همزتين)
(٣)		(٢)		(١)

ذكر الدكتور عبده الراجحي أنّ أبا علي الفارسي ، نسب إلى أهل الحجاز تحقيق الهمزتين المجتمعتين في كلمة ، ويفصلون بينهما بألف نحو : (آإنك) و

---

(١) البقرة /٦ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١/ ١٨٤ ، ١٨٥ .

(آأنت) ويرجّح أنَّ القبائل الحجازية التي كانت تفعل ذلك ، هي التي تسكن أطراف الحجاز ، وتجاور أهل البادية ، من وسط شبه الجزيرة وشرقيها [١] .

ويمكن القول إن القبائل الحجازية تميل بشكل عام إلى التخلص من صوت الهمزة ما أمكنها ذلك ، للتخلص من هذا الصوت الصعب ، وأن قسماً من أهل الحجاز تأثر بمن حوله من القبائل البدوية في نطقهم للهمزة وتعاملهم معها .

٢ - علاقة الأصوات الحلقية بالحركات الصائتة :

سبق أن بيّنا رأي بعض المحدثين في الأصوات الحلقية في أكثر من موضع في البحث، وكان رأيهم أن أصوات الحلق تؤثر الفتحة ، وكذلك الصوت الذي يسبق أصوات الحلق .

وقد تأثرت صيغ المضارع المشتملة على أحد أصوات الحق بالفتح على نحو ما سأذكره في قراءة نافع التالية :

- قال تعالى : ﴿ سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴾ [٢] .

اتفق نافع والقراء السبعة على قراءة (سنفرُغُ) بضم الراء [٣] .وذكر العكبري أنّه قرىء (سنفرَغ) بفتح الراء . من أجل حرف الحلق ، وماضيه (فَرَغَ) وقد سمع فيه (فَرِغَ) فتفتح عينه في المضارع مثل : (نَصِبَ : ينْصَب) [٤] .

وحكى النحاس عن أبي عبيدة أن أهل الحجاز وتهامة يقولون : (فَرَغَ : يَفْرُغ) وهو الأصل وأن أهل نجد يقولون : (فَرَغَ : يَفْرَغ) . إلاّ أن الفارسي حصر الصيغة الأخيرة تحديداً بأهل تميم من بين أهل نجد [٥] .

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٠٦ .

(٢) الرحمن /٣١ .

(٣) الكشف ٣٠١/٢ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٣٩٢/٣ .

(٥) إعراب القرآن للنحاس ٣٠٩/٤ ، حجة الفارسي ٢٤٩/٦ .

ومن ناحية تركيبية فإن النمطين : (يَفرغ) بضم الراء وبفتحها جائزان وتبيحهما اللغة . بدليل ورود القراءات بهما .

ومن ناحية معيارية ، فأن الأصل هو النمط الحجازي (يفرُغ) ؛ ذلك لأن الأصل في حركة عين المضارع أن تغاير حركة ماضيه ، وهذا ما يقصده النحاس بقوله : وهو الأصل . على ما أرى في كلامه .

وأرى أنّ هذه القاعدة التي وضعها النحاة القدامى (تغاير حركة الماضي مع المضارع) مضطربة ولا تنطبق على أمثلة الفعل المضارع في لهجات القبائل العربية ، لذا فسروا – أحياناً– مماثلة صيغ المضارع لماضيه بعلة الأصوات الحلقية وإيثارها للحركة الصائتة الفتحة .

ويمكن القول إن أثر الأصوات الحلقية ظهر في بعض الأنماط اللغوية ، دون غيرها ، بحيث لا يمكن تعميم هذا الأثر واتخاذه قاعدة .

وقد تنبّه النحاس إلى هذه القضية ، فذكر أن ما فيه صوت حلقي يمكن أن يأتي على نحو : فَعَلَ يَفْعَل مثل : ذَهَبَ يَذْهَب . ويمكن أن يأتي منه على نحو : فَعَلَ يَفْعِل مثل : صَبَغَ يَصْبِغُ أو صَبَغَ يَصبُغُ ، ويأتي منه ما لا يكاد يفتح مثل : نَحَتَ يَنْحِت [1] .

٣ – في الحركات الصائتة :

اختلفت الحركات الصائتة في قراءة نافع وفق اللهجات على النحو الآتي :

١ – الفتح والكسر :

– قال تعالى : ﴿ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ﴾ [2] .

---

(١) إعراب القرآن ٣٠٨/٤ .

(٢) الفجر /٣ .

قرأ حمزة والكسائي : (وَالوِتر) . وقرأ نافع والسبعة : (وَالوَتْرِ) [١] .

ولا يختلف القدامى على أنَّ (الوَتر) لهجة الحجاز وتعني (الفرد) ، و (الوِتر) لهجة تميم [٢].

وتوجيه القراءتين على وفق لهجة الحجاز أو تميم هو توجيه صحيح ، ولكنه تقريري فقط ، وأمّا من ناحية تفسيرية فإنه يمكن تقديم تفسير لهاتين القراءتين في ضوء تشكّل الحركة المزدوجة على النحو الآتي :

الوِتْر		الوَتْر
(>)Lwitri	<	(>)Lwatri
(لهجة تميم)		(لهجة الحجاز)
(١)		(٢)

فقد تشكلت الحركة المزدوجة الصاعدة (wi) وهي من السياقات الصوتية الصعبة التي تحاول اللغة التخلص منها أو تغيير نواتها ؛ لذا تحولت نواتها المكسورة إلى الفتح (wa) طلباً للخفة ، وهو – كما يلاحظ – تَحوّل من الصعوبة إلى السهولة .

– قال تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [٣] .

قرأ نافع : (جِبْرِيلَ) . وقرأ ابن كثير : (جَبْرِيلَ) [٤] . ذكر أبو حيان الأندلسي أن (جِبْرِيل) لغة لأهل الحجاز ، وأن أهل تميم وقيس يقولون : (جَبْرَئِيل) [٥] .

---

(١) السبعة ٦٨٣ .

(٢) حجة الفارسي ٤٠٢/٦ ، الكتاب الموضح في وجوه القراءات وعللها ٣٦٥/٣ ، لسان العرب (وتر) ٢٧٣/٥ .

(٣) البقرة /٩٧ .

(٤) حجة الفارسي ١٦٣/٢ .

(٥) البحر المحيط ٥٠٩/١ ، ٥١٠ .

وذكر النحاس لغات أخرى في هذا الاسم وهي : (جِبْرِين) ونَسبها إلى بني أسد ، و (جَبْرَئِل) ولم ينسبها إلى أحد [١] .

وأظن أن الصيغة التميمية هي الأصل (جبرئيل) وأن الصيغة الحجازية متطورة عنها على النحو الآتي :

جَبْرَئِيلَ	<	جَبْرَ*يلَ	<	جَبْرِيلَ	<	جِبْرِيلَ
gaābra>i ilā		gaābra* i Īa		gaābri i Īa		gībrii Īa
(الصيغة التميمية)		(حذفت الهمزة مع حركتها مرحلة نظرية)		(تماثلت فتحة الراء مع شبه الحركة) فانقلبت إلى كامل خصائصها)		(تماثلت حركة الجيم مع حركة الراء مماثلة رجعية منفصلة لأن الساكن حاجز غير حصين)
(١)		(٢)		(٣)		(٤)

أمّا صيغة (جَبْرَئِل) ، فأعتقد أنها متطورة عن الصيغة التميمية ، بحذف شبه الحركة (y) ولكن مع احتفاظ الصيغة بالهمز لأنه من سمات اللهجات البدوية ، في حين أن اللهجة الحجازية – كما رأينا – تخلصت من همز هذه الصيغة .

أمّا الصيغة (جِبْرِئِنَ) الأسدية فمن الممكن أن اللام أبدلت إلى نون وأن أصل الصيغة هو (جِبْرِيل) ، وقد سمع هذا الإبدال في صيغ مثل : هتَلت السماءُ و هتَنت ، وأشد سواد من حلَك الغراب ، وحَنَك الغراب ، وعنوان الكتاب وعُلْوانه [٢] .

والذي سوّغ هذا الإبدال أن صوتي النون واللام مضافاً إليهما صوت الراء من الأصوات الذلقية التي تنتج من اتصال طرف اللسان باللثة [٣] .

---

(١) إعراب القرآن ١/ ٢٥٠ .

(٢) الإبدال ، لأبي الطيب اللغوي ٣٨٢/٢ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ .

(٣) المصطلح الصوتي ٦٥ .

ويرى الدكتور عبد العزيز مطر أنّ تجارب المحدثين أثبتت صواب نظرة القدماء بربطهم بين هذه الأصوات ، فهي مع قرب مخارجها ، تشترك في أنها من أوضح الأصوات الساكنة في السمع ، وفي أن مجرى الهواء معها يتسع فلا نكاد نسمع لمرور الهواء معها أي صفير ، أو حفيف ، كما تشترك في سهولتها وكثرة دورانها على الألسنة وشيوعها في الكلام [1] .

ومن الملاحظ على الأنماط اللغوية السابقة – ما عدا الصيغة التميمية – أنها تخلّصت من سياق صوتي صعب يتمثل في تتابع الهمزة والحركة المزدوجة ، فاللهجة الحجازية والأسدية تخلصت من الهمزة وأبقت علىالحركة المزدوجة ، في حين أنّ الصيغة (جَبْرَئِل) التي لم تنسب إلى لهجة ، تخلص أهلها من الحركة المزدوجة وأبقوا على الهمز ، ويبدو لي أن هذه الصيغة ، تناسب بعض قبائل تميم ، المتأثرة بلهجة الحواضر.

وكذلك يبدو تصرف اللهجات العربية في الاسم (ميكال) الوارد في قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ ﴾ [2].

فقد قرأ نافع قراءتين في (ميكال) . أحدهما : (ميكايل) ، لأنه كره مخالفة الخط كراهةً شديدةً كما ذكر النحاس [3] .

والقراءة الأخرى هي (ميكاييل) [4] . وهذه القراءات عبارة عن لهجات عربية كما ذكر النحاس والقرطبي ، وذكرت لهجات أخرى مثل (ميكائيل) وهي قراءة حمزة ، و (ميكال) لهجة أهل الحجاز – وبها قرأ أبو عمرو وحفص عن عاصم –

---

(١) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ٢٨٣ .

(٢) البقرة /٩٨ .

(٣) إعراب القرآن ٢٥٢/١ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٢٧/٢ .

و (ميكئيل) و (ميكاءَل) [1]. ويمكن توضيح ما حدث في قراءة نافع على النحو الآتي :

ميكائيل		ميكا*ـِ يل		ميكاييل
mikāʾīla	<	mikā*īla	<	mikāyīla
(الأصل المهموز)		(سقوط الهمزة ، تمثل قراءة نافع الأولى ونمطاً لهجياً مستعملاً)		(قراءة نافع الثانية)
(١)		(٢)		(٣)

ولا يوجد محذور صوتي في النمط رقم (٢) ، لالتقاء الحركة الطويلة (ā) مع الحركة الطويلة (ī) كما أشار بعض الباحثين [2] ؛ لأن الالتقاء حدث بين الحركة الصائتة (a) مع الحركة الطويلة (ī) ، لأن الحركة الطويلة (ā) تقسم إلى (a+a) ، وبهذا يكون نافع قد تخلّص من الهمزة إلى الحركة المزدوجة الهابطة (yi) .

أما قراءة نافع الثانية (ميكاييل) فهي نمط لهجي ، وأرى أنها تطورت من الصيغة المهموزة (ميكائيل) وذلك للتخلص من صوت الهمزة الصعب على النحو الموضح في الكتابة الصوتية السابقة .

فقد شكل تتابع الهمزة والحركة المزدوجة وضعاً صوتياً صعباً في المرحلة الأولى، الأمر الذي أدى إلى سقوط الهمزة وبقاء حركتها في المرحلة الثانية ، مما أدى إلى التقاء الفتحة (a) مع الكسرة التي بقيت بعد حذف الهمزة ، وهذا الالتقاء لا تسمح به اللغة في الغالب مما أدى إلى انزلاق شبه الحركة (y) للفصل بين هذا الالتقاء .

وهذا التفسير يأتي من كون الحركة الطويلة (ā) عبارة عن فتحة (a) + فتحة (a) .

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢٧/٢ ، ٢٨ .

(٢) الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة ، ١٠٣ .

- قال تعالى : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾ [1] .

قرأ عاصم في رواية المفضل : (غَلْظَةً). وقرأ نافع وباقي السبعة :(غِلْظَةً) [2].

ذكر النحاس أن (غِلظة) لهجة للحجاز وبني أسد ، وأمّا بنو تميم فيقولون : (غُلظة) [3].

وذكر العكبري لغة ثالثة هي (غَلظة) كما قرأ عاصم وذكر الفارسي عن الأخفش أنّه لا يعلمها إلاّ لغة [4] .

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة الأنماط (غلظة) بتثليث الغين ، بدليل ما ورد فيها من قراءات وما ذكره القدامى من لهجات فيها .

ومن ناحية تفسيرية يبدو أن حركة فاء هذه الكلمة مثلت مراحل تطور اللفظة صوتياً ، إذ يمكن أن تكون البنية المكسورة هي الأصل ثم تطورت إلى الضم فالفتح ونلاحظ أنه تطور من البنية الأصعب صوتيا ثم إلى الأقل صعوبة حتى وصلت إلى مرحلة الفتح وهي الأسهل من بين ما ذكر .

٢ - الكسر والضم :

- قال تعالى : ﴿ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ ﴾ [5] .

---

(١) التوبة /١٢٣ .

(٢) كتاب الموضح ٦١١/٢ .

(٣) إعراب القرآن ٢٤٠/٢.

(٤) حجة الفارسي ٢٤٢/٤ وينظر : التبيان في إعراب القرآن ٥٠٩/١ .

(٥) الرعد /٤ .

قرأ حفص عن عاصم : (صُنْوَانٌ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (صِنْوان) [1] .

وذكر النحاس عن الفراء أنّ (صُنوان) لغة تميم وقيس ، و (صِنوان) لغة أهل الحجاز [2] . وهذا الوصف تقريري على اعتبار أن الكسر والضم لهجات .

أما من ناحية تفسيرية فيمكن عدّ الصيغة الحجازية هي الأصل ، لما تمثله الكسرة من صعوبة نطقية مقارنة مع نطق الضمة .

ونجد أنّ ما نسب إلى تميم وقيس والحجاز في هذه الصيغة ، يؤيد القاعدة التي حاول بعض المحدثين وضعها من حيث إنّ البدو يميلون إلى مقياس اللين الخلفي (الضمة) لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية ، فحيث كسرت القبائل المتحضرة ، تجد القبائل البدوية تضم [3] .

ويرى الدكتور غالب المطلبي أنّ ما ذُكر تعليل منطقي يخرج عن التعليل اللغوي الذي يرى أن للغة منطقها الخاص [4] .

ويعود السبب في الاستنتاج السابق – وهو رأي المطلبي – إلى أنّ إبراهيم أنيس وأحمد علم الدين الجندي استخرجا طائفة من الالفاظ التميمية المضمومة الفاء أو العين ، كانت تقابل طائفة من الالفاظ الحجازية المكسورة أو المفتوحة ، ثم درساها بمعزل عن ظاهرة التوافق الحركي (الاتباع والإمالة) التي توضح أن لهجة تميم تميل عموماً إلى الكسر ، ثم استنتجا أن لهجة تميم تميل إلى الضم [5] .

---

(١) السبعة ٣٥٦ .

(٢) إعراب القرآن ٣٥٠/٢ ، ٣٥١ .

(٣) في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ٦٥ . اللهجات العربية في التراث ٢٥٢/١ – ٢٦٠ .

(٤) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٤٢ .

(٥) المصدر نفسه ١٣٩، ١٤٨ .

ويخلص غالب المطلبي إلى أن الكسرة هي الحركة القوية المؤثرة في لهجتهم لما عرف عنهم من إمالة واتباع وكسر حروف المضارعة [1] .

ويبدو لي أنَّ ما ذهب اليه غالب المطلبي أدق وفيه تعليل للظاهرة اللغوية من الاستعمال اللغوي ، بعكس ما ذكره الجندي وأنيس وتفسيرهم للظاهرة بما يجعل هذا التفسير أقرب إلى حجج المنطق . ومن ناحية أخرى فإن اللغة لا تعرف التعميم والأحكام المطلقة .

٣ – الضم والفتح :

– قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴾ [2] .

قرأ نافع : (مَيْسُرَة) . وقرأ باقي السبعة : (مَيْسَرَةٍ) [3] . ذكر مكي أنَّ (مَيْسُرة) لغة لهذيل ، أو لغة لأهل الحجاز على ما ذكر النحاس الذي لحن نافعاً لهذه القراءة ؛ لأنه لا يوجد في كلام العرب (مَفْعُلَة) ، ووصف لهجة أهل نجد (مَيْسَرَة) بأنها أفصح اللهجات [4] .

ولا يُقبل رأي النحاس في تلحين قراءة نافع ؛ لأنها قراءة سبعية متواترة . ولا يقبل منه عدم مجيء هذا الوزن في لغة العرب ، لأن الفارسي ذكر ألفاظاً جاءت على وزن (مَفْعُلَة) مثل : المَسْرُبة والمَشْرُقَة [5] . وذكر العكبري ألفاظاً أخرى مثل مَكْرُمة ومَعْوُنة [6] . فكيف يوصف – بعد ذلك – النمط اللغوي على أنه لغة للحجاز وتجيء على وفقه قراءة سبعية ثم يُلّحن القارىء .

---

(١) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٤٨ .

(٢) البقرة /٢٨٠ .

(٣) الكتاب الموضح ١/ ٣٥١ .

(٤) إعراب القرآن ٣٤٣/١ ، الكشف ٣١٩/١ .

(٥) حجة الفارسي ٢ / ٤١٥ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١ / ١٨٧ .

من ناحية تركيبية فالنمطان سائدان في لهجة العرب وتسمح بهما بدليل القراءات وما ذكره الفارسي والعكبري .

ومن ناحية تفسيرية أرى أن الصيغة الحجازية (مَيْسُرَة) هي البنية العميقة (الأصل) ، وأن الصيغة النجدية متطورة عنها . إذ إنّ الصيغة الأولى غير منسجمة من ناحية صوتية ، في حين أنّ الصيغة الأخيرة (مَيْسَرَة) منسجمة وذلك من تتابع الحركة الصائتة (a) وهذا يلائم السرعة في نطق القبائل النجدية البدوية .

وعلى هذا الرأي لا أرى ما يقوله الدكتور ضاحي عبد الباقي دقيقاً في نصه التالي: " والذي أرجحّه أن تميماً كانت تقول : (مفعُلة) بالضم في كل هذه الالفاظ ، وإن ما ورد بخلاف ذلك فبسبب التصحيف " [1] . إذ لا يعقل أن يَنسب الضم إلى تميم ، والرويات تشير الى عكس ذلك تماماً . نتيجة اقتناعه بأن الضم من خصائص اللهجات البدوية .

٤ – الإسكان والتحريك :

– قال تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ ﴾ [2] .

قرأ نافع وأبو عمرو وعاصم في رواية ، وحمزة : (خُطْوَاتِ) . وقرأ باقي السبعة : (خُطُوَاتِ) [3] .

نسبت الصيغة المضمومة : (خُطُوات) إلى أهل الحجاز في حين نسبت الصيغة (خُطْوَات) إلى أهل تميم وناس من قيس [4] . وهذا الذي ذكره القدامى في توجيه القراءات هو وصف تقريري صحيح .

ومن ناحية تفسيرية يمكن القول إن اللهجات الحجازية آثرت استيفاء الحركات الصائتة ، وذلك لميلها إلى التؤدة والإيضاح ، لذا ناسب أهل الحجاز المقطع المفتوح ، في

---

(١) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ٢٥١ .

(٢) البقرة / ١٦٨ .

(٣) السبعة ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٤) حجة الفارسي ٢ / ٢٦٨ ، الكشف ١ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، البحر المحيط ٢ / ٩٨ .

حين مالت لهجة تميم وقيس إلى المقطع المقفل ؛ لما عرف عنهم من سرعة في أداء الكلام ؛ فناسبهم حذف الحركة الصائتة (u) .

ومن وظائف المقطع المقفل أنّه يؤدي إلى اختصار الجهد والزمن المبذول في نطق الكلمة [1] .

- قال تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ خُشُبٌ مُسَنَّدَةٌ ﴾ [2] .

قرأ نافع وعاصم وابن عامر وحمزة : (خُشُب) . وقرأ المفضل عن عاصم : (خُشْب) [3] .

نسبت الصيغة المحركة (خُشُب) إلى أهل الحجاز [4] . وربما كانت الصيغة المسكنة لهجة تميمية لورود ذلك في شعر مالك بن نويرة التميمي في قوله [5] :

فأَقْرَرْتُ عيني حين ظلّوا كأنّهم ببطن الإياد خُشْبُ أُثْلٍ مُسَنَّدُ

ويمكن أن يقال في قراءة نافع ما قيل في القراءة السابقة ، من ميل اللهجات البدوية إلى المقاطع المغلقة ، لما عُرف عنهم من سرعة في الكلام ، في حين تتأنى القبائل الحضرية كأهل الحجاز في كلامها لذا يناسبها المقطع المفتوح ، فتستوفي الحركة الصامتة ، كما جاء في هذه الصيغة التي نسبت إليهم .

٤ - التأثير المتبادل في الأصوات :

ويشتمل هذا القسم من تأثير الأصوات في بعضها على المواضيع التالية :

١ - الإدغام :

---

(١) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ٢٢٠ .

(٢) المنافقون / ٤ .

(٣) السبعة ٦٣٦ .

(٤) حجة الفارسي ٢٩٢/٦ .

(٥) الأصمعيات ٢١٦ .

ويقصد بالإدغام : " إدخال حرف في حرف تخفيفاً ، وأصل ذلك في حروف الفم خاصةً دون الحلقية " [1] . وفي كتاب سيبويه : " هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه " [2] . ومن مواضع الإدغام في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ ﴾ [3] .

قرأ نافع وابن عامر : (يَرْتَدِدْ) وقرأ باقي السبعة : (يَرْتَدَّ) [4] .

وتتفق أكثر المصادر القديمة على أن الإدغام من خصائص اللهجات التميمية ، وأن الفك من سمات اللهجات الحجازية ، إلاّ أن هناك حالات اتفاق على الإدغام أو عدمه في بعض المواضع عند الطرفين [5] . لذلك قيل في قراءة نافع وابن عامر أنها جاءت وفق لهجة الحجاز الذين يفكون الإدغام [6] .

وذكر ابن مريم وجه قراءة الإدغام عند باقي السبعة ، وهو أن الحرف الأول من المثلَيْن لما أُسكن للإدغام ، وكان الثاني ساكناً للجزم ، وحُرك الثاني لالتقاء الساكنين، فحصل الإدغام ، واختير له الفتحة للخفّة ، وهذه لغة تميم [7] .

وقد أرجع الدكتور حسام النعيمي سبب ميل الحجازيين إلى فك الإدغام لرغبتهم في إيضاح الأصوت ، وتجنب اللّبس ، لأن ذلك من صفات المتحضرين [8] .

ويذهب الدكتور إبراهيم أنيس في تفسير ظاهرة الإدغام وعدمه ، إلى أن القبائل البدوية عموماً ، تميل إلى السرعة في نطقها ، فلا تتأنى لتعطي الصوت حقّه ، فإذا ما

---

(١) الجمل في النحو للزجاجي ٤٠٩ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٧ .

(٣) المائدة / ٥٤ .

(٤) السبعة ٢٤٥ .

(٥) حجة الفارسي ٣ / ٢٣٣ ، الكشف ١ / ٤١٣ .

(٦) ينظر المصادر نفسها ٣ / ٢٣٣ ، ١ / ٤١٣ .

(٧) الكتاب الموضح ١ / ٤٤٥ .

(٨) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ١٧٠ .

جاء صوتان متماثلان مزجتهما ، في حين أن القبائل الحضرية تميل إلى التأني وإعطاء الصوت حقّه في نطقها ؛ لذا لا تميل إلى الإدغام [١] . وقد ربط بعض الباحثين فك الإدغام بقضية المقطع المرفوض [٢] .

ويمكن تفسير قراءة نافع ومن معه في ضوء فكرة المقطع المرفوض ، على النحو الآتي :

الفعل المضارع (يرتدّ) كان على النمط الصوتي التالي قبل دخول الجزم عليه : (du | tad | yar) وبعد دخول أداة الجزم عليه أصبح على النمط التالي : (d | tad | yar | lam) . إذ تلاشت الضمة من المقطع الثالث (d) ، ولم يبق إلاّ الصامت (d) ، الذي لا يكوّن مقطعاً مقبولاً في العربية لهذا ينضم إلى المقطع الثاني (tad) ليكون حدّ إغلاق له على النحو التالي : (tadd) وهذا المقطع الناتج ترفضه العربية ، لذا تعيد اللغة ترتيبه ليصبح مقبولاً على نحو : (yar | ta | did) . ويمكن كذلك تفسير قراءة نافع التالية وفق تشكل المقطع الناتج عن الجزم :

- قال تعالى : ﴿ فَلَا يَغُرُّكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ ﴾ [٣] .

قرأ نافع وباقي السبعة : (فَلا يَغْرُرْكَ) بالفك ، وهي لغة الحجاز ، وقرأ زيد بن علي وغيره : (فَلاَ يَغُرَّكَ) بالإدغام وهي لغة تميم [٤] . فالفعل (يغررك) كان على النمط الصوتي التالي قبل دخول (لا) الجازمة :

| ru | r : yaġ . وأصبح بعد جزمه على نحو : | ru | yaġ .

١ ٢ ٣ ١ ٢ ٣

ولا يشكل الفونيم (r) مقطعاً مستقلاً بعد تلاشي حركته نتيجة جزمه ، لذا ينضم إلى المقطع الثاني ليكون حدّ إغلاق له ، وبهذا يتحول المقطع الثاني ، من مقطع قصير

---

(١) في اللهجات العربية ٧١ ، ٧٢ .

(٢) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ، د . يحيى القاسم ، مجلة أبحاث اليرموك ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، ١٩٩٣ . ص ١٥٩ .

(٣) غافر / ٤ .

(٤) البحر المحيط ٩ / ٢٣٦ .

مفتوح إلى مقطع قصير مغلق (rur) .

٢ – الإمالة والفتح :

يعرّف الزجاجي الإمالة بقوله : " أن تميل الألف نحو : الياء والفتحة نحو : الكسرة " [١] . وللقدامى مذاهب في تعريف الإمالة ذكرها الدكتور عبد القادر مرعي[٢].

أمّا مفهوم الإمالة عند المحدثين فيذكر الدكتور عبد القادر مرعي أن أشمل تعريف لها هو ما ذكره عبد الجواد الطيّب من أن الإمالة : الإتجاه بصوت اللين طويلاً كان أم قصيراً إلى وضع يكون نطقهُ فيه شيئاً وسطاً بين صوتين مختلفين من أصوات اللين [٣] .

وذكر الدكتور غالب المطلبي أن الإمالة ضرب من المماثلة بين الأصوات عموماً، وضرب من الإتباع خصوصاً [٤] .

وقد تعرضت في الفصل الصوتي لبعض أمثلة الإمالة ، وسأذكرها هنا بعض ما أماله نافع وفق اللهجات .

– قال تعالى : ﴿ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً ﴾ [٥] .

ذُكر عن نافع أنّه كان يُشِمُّ الزاي في (فزادهم) الإضجاع في رواية خلف ، وكذلك أخوات (فزدهم) لا مفتوح ولامكسور . ونقل ابن سعدان عنه بالفتح [٦] .

وذكر النحاس أنّ بعض أهل الحجاز يميل (فَزَادَهم) لبدلّ على أنه من (زدت)، أو لأنها تكسر هي (زدته) على رأي العكبري [٧] .

---

(١) الجمل في النحو ٣٩٤ .

(٢) المصطلح الصوتي ١٥٧ .

(٣) المصدر نفسه ١٥٨ .

(٤) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٢٨ .

(٥) البقرة / ١٠ .

(٦) حجة الفارسي ١ / ٣٢٠ .

(٧) إعراب القرآن ١/ ١٨٨ ، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٢ .

ويمكن توضيح إمالة (فزادهم) في قراءة نافع على أساس أن اللهجة الحجازية في هذه اللفظة لم تتطور إلى مرحلة الفتح الخالص المعروف عنها .

وقد عَدَّ الدكتور عبده الراجحي من الإمالة ما يقرأ بين الكسر والضم ، وهو متابع لابن جني ، وذلك في كل فعل ثلاثي ، قلبت عينه ألفاً في الماضي كـ : قيل [1] .
وقد جاء في قراءة نافع المواضع التالية :

قرأ نافع بالاشمام في (سُيء) [2] و(سِيْئَتْ) [3] ، وكان يكسر : (غِيْضَ) [4] و (حِيْلَ) [5] و(سِيْقَ) [6] .

ذكر أبو حيان الأندلسي أن الفعل الثلاثي الذي انقلبت عين فعله ألفاً في الماضي، إذا بني للمفعول ، أخلص كسر أوله ، وسكنت عينه ياء في لغة قريش ومجاوريهم من بني كنانة ، وضم أولها عند كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم، وعامة بني أسد ، وفي ذلك لغة ثالثة ذكرها أبو حيان وهي إخلاص ضم فاء الكلمة وسكون عينه واواً ، وهي لغة لهذيل [7] .

أمّا قراءة نافع (سُيء) و (سُيئت) بالإشمام ، فالأصل فيهما (سوء) وأبدلت الياء مكان الواو [8] وعند صياغته للمبنى للمجهول تتشكل فيه حركة مزدوجة صاعدة (wi) على نحو : suwi > a ، ثم تحدث مماثلة بين الضمة التي هي نواة المقطع الاول

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٣٥ .

(٢) هود / ٤٤ ﴿ سيء بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ﴾.

(٣) الملك / ٢٧ ﴿ سِيئَتْ وُجُوهُ الذِينَ كَفَرُوا ﴾.

(٤) هود / ٤٤ ﴿ وَغِيضَ الْمَاءُ وَقُضِيَ الأَمْرُ ﴾.

(٥) سبأ / ٥٤ ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾.

(٦) الزمر /٧١﴿ وَسِيقَ الذِينَ كَفَرُوا إِلَى جَهَنَّمَ ﴾ تنظر القراءات السابقة : الكشف ١/ ٢٢٩،٢٣٠ .

(٧) البحر المحيط ١/ ٩٩ ، ١٠٠ .

(٨) ينظر : شرح المراح في التصريف ٢١٤ ، ٢١٥ .

(su) والكسرة ، فتنقلب الضمة إلى كسرة عن طريق المماثلة الكلية المدبرة المنفصلة [1]. فتصبح : (siwi > a < suwi > a) .

ولوقوع شبه الحركة (w) بين حركتين متماثلتين فإنها تسقط من الصيغة على نحو : sii > a < siwi > a . ثم تندمج الحركتان القصيرتان (ii) لتشكلا حركة طويلة sī > a < sii > a .

وربما وصل النمط اللغوي إلى هذه المرحلة بعد عملية المماثلة وحذف الحركة المزدوجة والتعويض عن طريق إطالة الكسرة السابقة لها .

ونظراً لأن أصل الكلمة (واو) فقد جاء الإشمام هنا ليعبر عن هذا الأصل على نحو :

.sīw̲>ā

أما إخلاص الضم في فاء الكلمة وسكون العين واواً . كما في لهجة هذيل فإنه وإن لم يقرأ بها نافع فجائز أن يكون ذلك بسبب حذف الحركة المزدوجة الصاعدة (wi)، ثم يعوض عنها عن طريق إطالة الضمة في المقطع الأول على نحو :

. sū>a<su>a<suwi>a

٣- المخالفة والحذف :

ومن مواضع المخالفة والحذف في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ وَالأُذُنَ بِالأُذُنِ ﴾ [2] .

قرأ نافع : (الأُذْن) بإسكان الذال في كل القرآن . وقرأ باقي السبعة بضم الذال في كل القرآن ، وهما لغات للعرب ، كالسُّحْت والسُّحُت [3] .

---

(١) حلل عبد الله الكناعنة أمثلةً مشابهة لهذه الطريقة ينظر أثر الحركة المزدوجة و في بنية الكلمة العربية ١٣٢ - ١٣٧ .

(٢) المائدة / ٤٥ .

(٣) حجة الفارسي ٣ / ٢٢٧ ، إبراز المعني ٤٢٨ .

والإسكان والتحريك من الأنماط اللغوية التي تبيحهما اللغة من ناحية تركيبية ومن ناحية تفسيرية ، جرت مخالفة بين الحركات الصائتة (u+u) بحذف الحركة الثانية. ويبدو أن الصيغة المخففة التي قرأ بها نافع – هنا – لهجة تميميّة ، وأن الأصل هو الضم على لغة الحجاز .

ويؤيد هذا أنَّ الدكتور أحمد علم الدين الجندي ، ذكر أن قبائل تميم وبكر بن وائل وربيعة ، وأكثر قبائل أسد ، وعامة قبائل قيس المتاخمة لتميم ، تجنح إلى حذف الحركات القصيرة ، ولعلّ هذا يتفق مع طبيعتهم البدوية في السرعة بنطق الكلمة ، ويرى كذلك شبيهاً لهذا من اللغات السامية ، فقد جاءت (أُذْن) مخففة في الاكادية (ûzṇu) ، بينما هي في العبرية (ozen,) باكتمال الحركة . ويرى أن نافعاً خالفَ بيئته وهو حجازي [1] .

وذكر الفراء أمثلة من الإسكان في اللهجة التميمية مثل قولهم : المُثْلات وصُدْقات مقابل المَثُلاث عند غيرهم وصَدُقات عند الحجازيين [2] . وذكر الدكتور غالب المطلبي أن التخفيف بالإسكان من خصائص لهجة تميم [3] .

وهذا الذي ذكر هو من ميل تميم إلى المقاطع المغلقة للسبب الذي ذُكر آنفاً في حين تميل اللهجات الحجازية إلى المقاطع المفتوحة ؛ لتأنيها في النطق واستيفاء الحركات.

المبحث الثاني : اللهجات في المستوى الصرفي :

ويقصد باللهجات في المستوى الصرفي دراسة الصيغ اللغوية دراسة صرفية ، وفق ما جاء منها ممثلاً للهجات العربية التي وردت في قراءة نافع على ما ذكر موجهو القراءات والقدامى . وفي هذا المستوى المباحث التالية :

١- ضمير المفرد المتكلم وزيادة الياء على ياء الإضافة .

---

(١) اللهجات العربية في التراث ١/ ٢٥١ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٩ .

(٣) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٤٨ .

ومن أمثلة هذا الموضع في قراءة نافع :

- قال تعالى : ﴿ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ ﴾ [1] .

قرأ نافع بإثبات الألف من (أنَا) في الوصل ، إذا لقيها همزة في كل القرآن ، إلاّ في قوله تعالى : ﴿ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُبِينٌ ﴾ [2]. فإنه يطرحها مثل سائر القراء [3].

وذكر العكبري أن نافعاً أثبت الألف في الوصل ، على قياس إجراء الوَصْل مجرى الوقف ، وقد جاء ذلك في الشعر [4].

وقرأ نافع في قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ [5] . بطريقتين [6] :

الأولى : رواية المسيّبي (لَكِنَّا) يثبت الألف في الوصل والوقف .

والثانية : رواية إسماعيل بن جعفر وورش عن قالون : بغير ألف في الوصل ويقف بالألف .

وينسب إثبات الألف في الوقف والوصل ، إلى بني تميم ، وحذفها إلى الحجازيين [7] . وفسّر أبو شامة قراءة نافع – هنا – على أساس أنَّ الأصل هو (لكنْ أنا) فحذفت الهمزة وأُلقيت حركتها على النون الساكنة ففتُحت وبعد اتصال النونين أُدغمت النون الأولى في الثانية ، وحذفت ألف (أنا) في الوصل ، على ما عرف من اللغة ، وثبتت في الوقف ، وإن كان إثباتها في الوصل شاذ على رأي الزجاج [8] .

---

(١) البقرة / ٢٥٨ .

(٢) الشعراء / ١٥ .

(٣) حجة الفارسي ٢/ ٣٥٩ .

(٤) التبيان في إعراب القرآن ١/١٧٢ .

(٥) الكهف /٣٨ .

(٦) حجة الفارسي ٥/١٤٤، ١٤٥ .

(٧) إتحاف فضلاء البشر ١٩٣.

(٨) إبراز المعاني ٥٦٩.

وقد فسر الدكتور عبده الراجحي ، ميل التميميين إلى إثبات الألف لكي يتوصلوا إلى تحقيق الهمزة لا سيما أنهم عُرفوا بالهمز على الرغم من ورود شواهد يثبتون الألف فيها في الوصل ، دون أن يكون بعدها همزة [١] .

- قال تعالى : ﴿ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [٢] .

قرأ حمزة في رواية عنه : (بِمُصْرِخِيِّ) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (بِمصرِخِيَّ) [٣] .

وذكر عن قطرب أنها لغة في بني يربوع يزيدون على ياء الإضافة ياء [٤]، وهم من تميم ؛ لذا نسب عبده الراجحي الفتح (بمصرخِيَّ) إلى لهجات الحضر ، لأنها تؤثر الفتح [٥] .

ولا أعرف كيف عدّ الفراء قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب مِنْ وهم القراء ، إذ قرأا كما في قراءة حمزة الأولى . والقدماء ينصون على أنها لغة في بني يربوع . قال : " ولعلها من وَهْم القراء طبقة يحيى ، فإنه قلَّ من سلم منهم من الوهم . ولعله ظن أنّ الباء في (بمصرخيّ) خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة عن ذلك " [٦] . فهي قراءة جاءت وفق لهجة عربية ، وليس هي من الوهم بشيء.

وقد فسر الدكتور ضاحي عبد الباقي ما حدث في اللهجة اليربوعية عن طريق المماثلة بين الحركات بقوله : " والتفسير الصوتي لهذا النهج اليربوعي ، أن حركة الياء تأثرت بالكسرة السابقة . وهي حركة آخر الكلمة ، قبل دخول علامة الجمع عليها ، وهذا تماثل كلي اتباعي منفصل ، هذا في حالتي النصب والجرّ ، أمّا في حالة الرفع ، فإن مرحلة التماثل هذه ، تمت بعد مرحلة أخرى ، وهي تأثر ضمة آخر الكلمة قبل إلحاق

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية /١٦ .

(٢) إبراهيم /٢٢ .

(٣) السبعة ٣٦٢ .

(٤) حجة الفارسي ٢٩/٥ .

(٥) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٦٢ .

(٦) معاني القرآن ٧٥/٢ .

علامة الجمع بالياء التالية لها ، وذلك بطريق التماثل الكلي التخلفي ، وبهذا يتم تطور الكلمة في حالة الرفع هذه ، عن طريق التماثل الكلي المتبادل ، هذا على فرض أن اللغة المشتركة هي القدمى " [1] .

٢ – ضمائر الغيبة في التثنية والجمع :

ذكر ابن الجزري أنَّ القراء اختلفوا في ضم الهاء وكسرها في ضمير التثنية والجمع ، إذا وقعت بعدها ياء ساكنة نحو : (عليهم ، ولديهم ، وإليهما وفيهما) فذكر أن يعقوب قرأ ذلك بضم الهاء ، ووافقه حمزة في (عليهم ولديهم) . وقرأ نافع وباقي السبعة: بكسر الهاء [2] .

وكذلك اختلف القراء في صلة (ميم الجمع) بواو وإسكانها ، إذا وقعت قبل محرك مثل قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [3] .

فقد قرأ ابن كثير وأبو جعفر بضم الميم ووصلها بواو في (عليهم) في الوصل . وقرأ نافع وغيره بإسكان الميم في جميع القرآن ، وأجمعوا على إسكانها وقفاً [4] .

وكذلك اختلفوا في كسر ميم الجمع وضمها ، وضم ما قبلها وكسره ، إذا كان بعد الميم ساكن ، وكان قبلها هاء وقبلها كسرة ، أو ياء ساكنة نحو: (قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ [5]. وبهم الأسباب ، ويغنيهم الله ، ويريهم الله) .

فقد قرأ نافع وابن كثير وابن عامر : بضم الميم وكسر الهاء . وقرأ حمزة و الكسائي : بضم الميم والهاء [6] .

---

(١) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ٢١٢ .

(٢) النشر ٢٧٢/١ ، ٢٧٢ .

(٣) الفاتحة /٧ .

(٤) النشر ٢٧٤/١ .

(٥) البقرة /٩٣ .

(٦) النشر ١ /٢٧٤ .

ويُذكر أنّ ضم الهاء لهجة قريش والحجازيين ، وأن كسر الهاء لغة أهل نجد [١].
وذكر سيبويه " أن قوماً من ربيعة يقولون : مِنْهِمْ ، أتبعوها الكسرة ، ولم يكن المُسكَّنُ حاجزاً حصيناً عندهم ، وهذه لغة رديئة ، إذا فصلت بين الهاء والكسرة فالزَمْ الأصل ، لأنك قد تجري على الأصل ، ولا حاجز بينهما " [٢] .

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن قبيلة (كلب) وقعت في القياس الخاطىء عندما كسروا الهاء في (هم) مطلقاً ؛ لأن العربية الفصحى ، تبقي الحركة الأصلية لهذا الضمير ، وهي الضم ، إلاّ إذا وقع بعد كسرة قصيرة أو طويلة أو ياء ، بسبب قانون المماثلة ، وهو – هنا – من التأثر الكلي في حالة الانفصال ، أمّا بنو كلب ، فإنهم يطردون الباب على وتيرة واحدة ، في هذا الضمير ، فيكسرون هاءه مطلقاً ، سواء سبق بكسرة أو ياء ، أم لم يسبق بواحدة منهما ، فهم يجرون قانون المماثلة ، فيما سبق بكسرة أو ياء ، كما في الفصحى ، ويجرون القياس على ذلك ، فيما لم يستوفِ هذا الشرط . وتسمى هذه الظاهرة بالوهم عند اللغويين [٣] .

٣ – المقصور والممدود :

وجاءت مواضع في قراءة نافع وجهت بمجيء الاسم المقصور والممدود فيها على النحو الآتي :

– قال تعالى : ﴿ وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا ﴾ [٤].

قرأ نافع : وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر : (زكرياء) في كل القرآن .

وروي عن عاصم المدّ والقصر. وقرأ حمزة والكسائي (زكريّا) في كل القرآن [٥].

ذكر الدمياطي أن المدّ والقصر لغتان فاشيتان عن أهل الحجاز [٦]. وهناك بعض المواضع التي قرأ بها نافع فجاءت وفق الاسم المقصور ومنها :

---

(١) إعراب القرآن للنحاس ١/١٧٤، ١٧٥ ، إتحاف فضلاء البشر ١٥١ .

(٢) الكتاب ٤/١٩٦ .

(٣) التطور اللغوي ، مظاهره وعلله وقوانينه ٧٢ .

(٤) آل عمران / ٣٧ .

(٥) حجة الفارسي ٣ / ٣٣ / ٣٤ .

(٦) إتحاف فضلاء البشر ١٧٣ .

- قال تعالى : ﴿ جَعَلَهُ دَكَّاءَ ﴾ ﴿جَعَلَهُ دَكَّاءَ﴾ [1] .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر (دَكّاً) وقرأ حمزة والكسائي : (دَكّاءَ) ممدوداً [2].

وقد وُجهت القراءتين على أن (دَكّاً) مصدر بمعنى المدكوك ، أو يكون تقديره : ذا دكٍ ، أما (دَكّاء) فهو مثل أرض دكّاء أو ناقة دكّاء ، وهي التي لا سنام لها [3].

ولم أقف على مصدر ينسب هاتين الكلمتين إلى لهجات القبائل العربية ، وإنما فرقوا بينهما على أساس المعنى ، على الرغم من قرب معنى أرض دكّاء وناقة دكّاء ، واشتراكهما في معنى الاستواء ، على ما يبدو من المعنيين .

أما في قوله تعالى : ﴿ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالأَبْصَارِ ﴾ [4]. فقد قرأ نافع والسبعة : (سَنَا) مقصوراً ، في حين قرأ طلحة بن مصرف : (سَنَاءُ) ممدوداً [5].

وفرق ابن منظور بين المد والقصر ، فذكر أن : (السّنا) بمعنى : الضوء وأمّا السّناء فإنه بمعنى ارتفاع البرق ولُمُوعه صُعُداً وليس (السّناء) ممدوداً لغة في (السّنا) المقصور [6].

ولا يبدو التفريق بين القصر والمد في القراءتين السابقتين كافياً لقبولهما في توجيه القراءات ، إذ ما الفرق بين (دكّا) بمعنى المدكوك من الأرض ، والناقة الدكّاء ، التي لا سنام لها ، وكذلك ما الفرق بين (السّنا) بمعنى (الضوء) و (السّناء) بمعنى ارتفاع البرق ولَمُوعه .

---

(١) الأعراف / ١٤٣ ، الكهف / ٩٨ .

(٢) السبعة ٢٩٣ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٦٠ .

(٤) النور / ٤٣ .

(٥) البحر المحيط ٨ / ٥٨ .

(٦) لسان العرب (سنا) ١٤ / ٤٠٣ ، ٤٠٤ .

إلا إذا كان لتطور استخدام الصيغ مجازياً علاقة بالمد والقصر ، ولهذا فأرى أن المد والقصر مسألة تتعلق باللهجات أكثر من أمر الدلالة ، على الأقل في اللفظتين السابقتين . وشبيهاً بهذا أنّ المحدثين ذهبوا إلى أن القبائل البدوية كتميم مالت إلى القصر، مقابل المد عند أهل الحجاز ، ولعلّ هذا يعود إلى أن التميميين لا يضغطون على آخر الكلمة الممدودة ، فكان أن حذفوا المدّ [1].

أو أن اللهجات البدوية تميل إلى السرعة في كلامها ، فلا يعطون الأصوات حقها في الأداء ، وذلك لاقتصارهم في الجهد العضلي ، لذا يميلون إلى الصيغ المقصورة . مقابل ميل الحضر كالحجاز إلى المد وإعطاء الأصوات حقها باستيفائها .

ولعلّ موضوع المقصور والممدود من المواضع التي يمكن أن تتداخل فيها اللهجات أو يسمع المد والقصر في اللهجة الواحدة ، كما ذكر الدمياطي عن الحجازيين في مد وقصر (زكرياء) . ويعود السبب في ذلك إلى ما عُرف عن القبائل العربية من سمات نطقية ، فيمكن – مثلاً – لأهل الحجاز أن يمدوا ؛ لما عُرف عنهم من التأني في كلامهم واستيفاء نطق الأصوات ، ويمكن أن يقصروا ، بناءً على رغبتهم في التخلص من الهمز ؛ لما له من صعوبة نطقية .

وأما البدو ومنهم تميم ، فمن الممكن أن يمدوا ، لرغبتهم في نبر آخر الكلمة بواسطة الهمزة ، ومن الممكن في ظرف آخر أن يقصروا ، لما في لهجتهم من سرعة ، تقتضي حذف بعض الأصوات .

٤ – في بعض صيغ المصادر :

١ – صيغة (فُعْلة) :

ومن هذا الموضع في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا ﴾ [2].

---

(١) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ١٦٩ .

(٢) الجمعة / ٩ .

قرأ الأعمش : (الجُمْعَةِ) . وقرأ نافع وأهل الحجاز : (الجُمُعَةِ) [١].

ذكر العكبري أن (الجُمُعة) مصدر بمعنى : (الاجتماع) ، وأما (الجُمْعة) فهو بمعنى : المجتمع فيه مثل ، رجل ضُحْكة ، أي : يُضْحك منه ووردت قراءة أخرى (الجُمَعَة) وفسّرها بمعنى الفاعل أي : المكان الجامع مثل ، رجل ضُحَكَة : كثير الضحك [٢].

وذكر ابن منظور أن صيغة (الجُمُعَة) لأهل الحجاز ، والأصل التخفيف ، وفيها اتباع الضمة للضمة [٣] . وذكر الفراء أن بني عقيل يقولون : (جُمَعَة) [٤] . وذكر أبو حيان الأندلسي أن (الجُمْعَة) لغة لتميم [٥].

٢ – صيغة (فُعْل) :

ومن أمثلة هذه الصيغة في قراءة نافع :

– قال تعالى : ﴿ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ﴾ [٦].

قرأ عاصم وحمزة : (ضَعَفاً) . وقرأ نافع وباقي السبعة : (ضُعْفاً) [٧].

وذُكر أن (ضُعْفاً) قراءة الرسول ﷺ [٨]. ونسبت صيغة المصدر (ضُعْف) إلى أهل الحجاز ، في حين نسبت صيغة المصدر : (ضَعْف) إلى تميم [٩].

---

(١) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٦ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٤١٢ .
(٣) لسان العرب (جمع) ٨ / ٥٨ .
(٤) معاني القرآن ٣ / ١٥٦ .
(٥) البحر المحيط ١٠ / ١٧٤ .
(٦) الأنفال / ٦٦ .
(٧) السبعة ٣٠٨ ، ٣٠٩ .
(٨) الكتاب الموضح ٢ / ٥٨٤ .
(٩) زاد المسير في علم التفسير ٣ / ٣٧٨ .

وتوجيه القدامى على أنَّ النمطين صيغتان جاءتا وفق اللهجات ، هو وصف تقريري ، وأمّا تفسيره فيمكن القول إن الصيغة الحجازية هي الأصل ، وإن الصيغة التميمية متطورة عنها ؛ ذلك أن الفتح أسهل من الضم .

٣ – صيغة (فِعال) :

ومن أمثلتها في قراءة نافع المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ (١).

قرأ نافع وابن كثير وحمزة والكسائي : (حِصَادِهِ) . وقرأ باقي السبعة (حَصَادِهِ) (٢). ربط سيبويه بين صيغة (فِعال) وانتهاء الزمان ، كما ذكر الفارسي في الحجة ، قال : " جاؤوا بالمصادر حين أرادوا انتهاء الزمان على مثال : (فِعال) ، وذلك : الصِّرام ، والجِرَام والجِذَاذ والحِصَاد " (٣).

وذكر القدامى أنَّ (الحِصَاد) لهجة أهل الحجاز ، و (الحَصَاد) لهجة نجد وتميم (٤).

وقد فسر الدكتور ضاحي عبد الباقي ما جرى في الصيغتين في لهجة تميم والحجاز على أساس أن المصدر القياسي هو (حَصْد) ؛ إلاّ أن التميمي ، أطال بنية المصدر القياس بمضاعفة حركة الصوت الساكن الثاني ، وفي الوقت ذاته حافظ على حركة الصوت الأول ، بخلاف الحجازي الذي كسره ، وعمله هذا من باب التغاير التخلفي المتباعد (٥).

وعلى هذا يبدو لي أنّ الصيغة الحجازية هي الأصل ، لعدم حصول الانسجام في الحركات الصائتة لبنية الكلمة في حين يبدو الانسجام واضحاً في الصيغة التميمية .

---

(١) الأنعام / ١٤١ .

(٢) السبعة ٢٧١ ، الكتاب الموضح ١ / ٥١٠ .

(٣) الحجة ٣ / ٤١٦ ، ٤١٧ .

(٤) حجة القراءات ٢٧٥ ، زاد المسير في علم التفسير ٣ / ١٣٥ .

(٥) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ٢٢٧ .

والذي سوّغ هذا التبادل بين الفتحة والكسرة – على رأي ضاحي عبد الباقي – أن الحركتين متقاربتان مخرجاً [1].

٥ – في صيغ الأفعال :

١ – صيغة المضارع (يفعَل) :

– قال تعالى : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا ﴾ [2].

قرأ الأشهب العقيلي : (فاجنُح) ، وهي لغة قيس . وقرأ نافع وباقي السبعة : (فَاجْنَح) وهي لغة تميم [3].

وذكر أبو حيان الأندلسي عن ابن جني ، أن القياس في (فَعَل) اللازم ضم عين الكلمة في المضارع ، وهي أقيس من (يفعِل) بالكسر [4].

٢ – الاستغناء عن الثلاثي المجرد :

ومن أمثلة الاستغناء عن الثلاثي المجرد ما ورد في الموضع التالي :

– قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً ﴾ [5].

قرأ ابن كثير في رواية : (يَستَحِي) ، وهي لغة تميم . وقرأ نافع وباقي السبعة : (يَستَحْيِي) ، والماضي : استحيا ، وهي لغة أهل الحجاز ، و (استفعل) جاء للإغناء عن الثلاثي المجرد . كـ : استنكف ، واستأثر ، واستبدّ : أو يكون من الحياء (حيي الرجل) فيكون استحيا على ذلك موافقاً للمجرد [6].

---

(١) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ٢٣٤ .

(٢) الأنفال / ٦١ .

(٣) البحر المحيط ٥ / ٣٤٦ .

(٤) المصدر نفسه ٥ / ٣٤٦ .

(٥) البقرة / ٢٦ .

(٦) البحر المحيط ١ / ١٩٤ ، ١٩٥ .

وذكر ابن يعيش أنَّ الأصل هو الصيغة الحجازيـة وأن حذف الياء لغة تميم [١].
وفيما ذكره ابن يعيش عن الخليل وسيبويه أنَّ المحذوفة هي الياء الأولى وألقوا حركتها على الحاء ، وهذا الحذف نتيجة استثقال ياءين [٢].
ويمكن تفسير ما حدث بالكتابة الصوتية التالية :

يَسْتَحْيِي		يستَحْـ * ـِ ي		يَسْتَحِي
yastaḥyiy	<	yastaḥ*iy	<	yastaḥiy
(الأصل لهجة الحجازيين)		(سقطت شبه الحركة (y) مرحلة نظرية)		(انضم الصامت (h) إلى المقطع الأخير ليكون حد ابتداء له)
(١)		(٢)		(٣)

تتابعت شبه الحركة (y) مرتين في المقطع الأخير في المرحلة الأولى وهذا مستثقل صوتياً ؛ لذا مالت اللغة إلى حذف شبه الحركة الأولى ، كما يبدو في المرحلة الثانية ، فبدأ المقطع الأخير بحركة وهذا لا يجوز في النظام المقطعي العربي ، الأمر الذي سبب انضمام الصامت (h) الى المقطع الأخير ليكون حدّ ابتداء له .

المبحث الثالث : اللهجات في المستوى النحوي :

وفي هذا المستوى القضايا التالية :

١ – ضمير الفصل .

وجاء ضمير الفصل في قراءة نافع في الموضع الآتي :

– قال تعالى : ﴿ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً ﴾ [٣].

---

(١) شرح المفصل ١٠ / ١١٨ .
(٢) المصدر نفسه ١٠ / ١١٨ .
(٣) الأنفال / ٣٢ .

قرأ نافع وباقي السبعة : (هُوَ الحقّ) . جعلوا (هو) فصْلاً ، وقرأ زيد بن علي والأعمش : (هُوَ الحَقّ) وهي لغة تميم ، يرفعون ما بعد (هو) الذي هو فصل في لغة غيرهم [١].

وضمير الفصل لا يكون كذلك ، إلاّ إذا كان من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع ، وأن يقع بين المبتدأ والخبر ، أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف ، وأن يقع بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات ، ويسميه سيبويه وصفاً [٢].

أمّا وجه الاختلاف بين القراءتين إعرابياً فهو أن (الحقّ) في قراءة نافع ومن معه خبر (كان) ، وعلى قراءة زيد بن علي والأعمش يكون (هو) مبتدأ و (الحقُ) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر (كان) [٣].

والذي سوّغ هذا الإعراب في قراءة نافع ومن وافقه ليعلم أن الخبر معرفة ، أو ما قارب المعرفة وأن (الحقّ) ليس بنعت ، وأنّ (كان) ليست بمعنى : وقع [٤].

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة رفع ما بعد ضمير الفصل ونصبه الذي هو (هو) هنا . ومن ناحية تفسيرية يبدو لي أن التركيب المشتمل على ضمير فصل في لهجة بني تميم أقدم ويمثّل مرحلة لا ينظر فيها إلى هذا الاحتراز ، كما يبدو في لهجة غيرهم إذ إنّ ما ذكره النحاس عند إعراب (الحقّ) ، وعدّه (هو) ضمير فصل في غير لهجة تميم يمثل مرحلة واعية لاستعمال عناصر التركيب ، وهي المرحلة المتأخرة عن اللهجة التميمية التي لا تعرف مثل هذا التفريق .

وأمّا من ناحية تحويلية فأنّ ضمير الفصل يعدّ عنصراً تحويلياً يضفي مزيداً من التوكيد على معنى التركيب .

---

(١) البحر المحيط ٥ / ٣١٠ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣ / ١١٠ . وينظر : مغني اللبيب ٢ / ٥٦٨ - ٥٧٠ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ١٨٥/٢ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ١٨٥ .

٢ – الاستثناء و البدل .

ومما ورد وفق لهجات القبائل من الاستثناء ، المواضع التالية :

– قال تعالى : ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ ﴾ (١).

قرأ ابن عامر : (إلاّ قليلاً) . وقرأ نافع والسبعة : (ألاّ قليلٌ) (٢).

والنصب في قراءة ابن عامر على الاستثناء ، وهذا من إجراء النفي مجرى الإيجاب في الاستثناء ؛ لأن الكلام فيهما يتمّ دون المستثنىَ . وقراءة نافع ومن معه على البدل من الضمير المرفوع في (فعلوه) ، وعليه المعنى ، وتقديره : فعله قليل منهم (٣).

وسأوضح تفسير الاستثناء – هنا – بعد إيراد قراءة نافع في الموضع التالي:

– قال تعالى : ﴿ وَمَا لأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى ﴾ (٤).

قرأ نافع والسبعة: (ألاّ ابتغاءَ) وهو استثناء منقطع لأنه ليس داخلاً في قوله : (من نعمةٍ) . وقرأ ابن وثاب بالرفع على البدل من موضع نعمة والذي هو الرفع ، وهي لغة تميم (٥). وقد روي بيت بشر بن أبي خازم التالي بالوجهين (٦) :

أضحتْ خلاءً قِفَاراً لا أنيسَ بها إلاّ الجآذرُ والظلماتُ تختلفُ

ومن ناحية تركيبية تجيز اللغة نصب الاسم بعد (إلاّ) ورفعه ، بمعنى أن (إلاّ) مؤشر تركيبي على رفع الاسم ونصبه في مثل هذه التراكيب .

وقد استند الدكتور عبده الراجي إلى مسألة التفريق بين المعاني ، على أساس

---

(١) النساء / ٦٦ .

(٢) الكتاب الموضح ١/ ٤٢٠ ، النشر ٢/ ٢٥٠ .

(٣) الكشف ١/ ٣٩٢ ، التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩٧ .

(٤) الليل / ١٩ ، ٢٠ .

(٥) البحر المحيط ١٠/ ٤٩٤ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢٠/ ٦٠ البحر المحيط ١٠/ ٤٩٤ .

نصب ما بعد (إلاّ) في لغة الحجاز ، ورفعه على لغة تميم ، فلهجة الحجازيين تفرق بين ما إذا كان ما بعد (إلاّ) دخلاً فيما قبلها ، أو خارجاً عنها ، وهذا التفريق يكون متأخراً عن لهجة تميم [١].

وهذا مؤشر على حصول تطور في التراكيب الحجازية المشتملة على (إلاّ) ، بناءً على إدراك الحجازيين وربطهم ما بين اجزاء التركيب وتأثيره من حيث المعنى .

٣ – تخفيف (ربَّما) :

ومن تخفيف (ربَّما) في قراءة نافع الموضع التالي :

- قال تعالى : ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾ [٢].

وقرأ نافع وعاصم : (رُبَمَا) . وقرأ باقي السبعة : (رُبَّمَا) [٣].

ذكر أبو شامة أن التشديد والتخفيف لغتان [٤]. وذكر النحاس أن الأصل التشديد وهو لغة لتميم وقيس وبكر ، والتخفيف لغة لأهل الحجاز [٥].

وهذا التوجيه تقريري من حيث إنّ كل نمط هو لهجة . أما من ناحية تفسيرية ، فإن الحجازيين اختاروا فك التضعيف وذلك لتأنيهم في النطق ورغبتهم في الايضاح ، بعكس بني تميم ، الذين يميلون إلى السرعة ودمج الأصوات في بعضها .

المبحث الرابع : اللهجات في المستوى الدلالي :

ويشتمل هذا المبحث على القضايا التالية :

١ – الهمز وتركه :

---

(١) اللهجات العربية في القراءات القرآنية ١٩٠ .

(٢) الحجر / ٢ .

(٣) السبعة ٣٦٦ .

(٤) إبراز المعاني ٥٥٥ .

(٥) إعراب القرآن ٢/ ٣٧٥ .

- قال تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ ﴾ [1].

ذكر أبو حيان أنّ الهمزة في (أرأيتكم) للاستفهام ، فإن كانت بمعنى (رأى) البصرية ، لم يجز فيها إلاّ تحقيق الهمزة ، أو تسهيلها (بين بين) ، ولا يجوز حذفها ، وإن كانت (رأى) علمية ، التي تكون بمعنى: (اخبِرْني) جاز أن تُحقق الهمزة ، وبذلك قرأ الجمهور . وجاز أن تسهل (بين بين) وبذلك قرأ نافع ، وروي عنه إبدالها ألفاً محضة ، وهو بدل مسموع عن العرب [2].

وذكر الفرّاء أنّ للعرب في (أرأيت) لغتين ومعنيين [3]: إن قُصد بـ (أرأيت) البصرية ، فهي مهموزة ، وإنْ قُصد التي بمعنى : (أخبرني) ، فأنه يجوز همزها وترك الهمز .

وذكر النحاس أنّ نافعاً يقرأ بتخفيف الهمزتين ، يلقي حركة الأولى على ما قبلها ، ويأتي بالثانية (بين بين) وروي عنه أنه يسقط الثانية ويعوض منها ألفاً ، وهي عند أهل اللغة غلط عليه ، لأن الياء ساكنة والألف ساكنة ، ولا يجتمع ساكنان [4].

أما بالنسبة لقراءة نافع الأولى وهو تسهيل الهمزة (بين بين) فأمرها واضح ، وهو سقوط الهمزة وبقاء حركتها ، فتلتقي حركتان ، لذا قال القدماء بأنها مسهّلة (بين بين) . وهي الحالة التي تسمح بها اللغة لالتقاء الحركات مع بعضها على النحو التالي :

أرأيتكم		أرَ*ـَ يتكم
>ara>aytakum	<	>ara*aytakum
(الأصل المهموز)		(حذف الهمزة الثانية وبقاء حركتها همزة : بين بين)
(١)		(٢)

---

(١) الأنعام / ٤٠ .

(٢) البحر المحيط ٤/ ٥٠٧ ، ٥٠٨ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٣٣ .

(٤) إعراب القرآن ٢/ ٦٦ .

أمّا قراءة نافع الثانية بإسقاط الهمزة والتعويض منها بالألف وهي القراءة المرفوضة عند القدامى ، فأرى أنّ ذلك تمّ على النحو الآتي :

أرَأيْتكم		أرَ*ـ يتَكُمْ		أرَايْتكُمْ
>ara>aytakum	<	>ara*aytakum	<	>ara ā ytakum
(الأصل المهموز)		(حذف الهمزة وبقاء حركتها نمط قرأ به نافع)		(دمج الحركتين (a) و (a))
(١)		(٢)		(٣)

ونلاحظ أن الهمزة الثانية سقطت في المرحلة الثانية فالتقت الفتحتان وشكلتا ما يسمى بـ : همزة (بين بين) وهي نمط استعمالي بدليل القراءة بها . أمّا في المرحلة الثالثة فالذي حدث هو دمج الحركتين مع بعض ، ولا نلاحظ التقاء للساكنين إطلاقاً على عكس ما ذكر القدامى لأنهم تصوّروا أن الألف ساكنة وهي في الحقيقة مكونة من فتحتين (a) + (a) . كما هو معروف في علم اللغة الحديث .

أما بالنسبة لقراءة نافع في همزة الاستفهام وذلك أنّه يخففها ويلقي حركتها على ما قبلها فالأمر واضح من حيث أنه يحذف الهمزة بدون نقل للحركة على النحو الآتي :

قُلْ أرَأيت		قُلْ*ـ رَأيْت
ḳul>ara>ayta	<	ḳul*ara>ayta
(الأصل المهموز)		(حذف الهمزة وأبقى حركتها)
(١)		(٢)

- قال تعالى : ﴿ وَأَنَّىٰ لَهُمُ التَّنَاوُشُ ﴾ (١).

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم في رواية حفص : (التناؤش) . وقرأ الكسائي في رواية وعاصم في رواية أخرى عنه وأبو عمرو : (التناوش) (٢).

---

(١) سبأ / ٥٢ .

(٢) السبعة ٥٣٠ .

ووجه قراءة نافع ومن معه أن (التناؤش) بمعنى : التناول في لغة الحجاز [١].
وعلى هذا المعنى جاء شعر غيلان بن حريث [٢]:

فَهي تَنُوشُ الحوضَ نَوْشاً مِنْ عَلاَ نَوْشاً بِهِ تَقْطَعُ أَجْوَازَ الفَلاَ

أما وجه الهمز فهو بمعنى نأشتُ إذا تأخرت وأبطأت . ووجه الهمز ضم الواو مثل : أُقتت وأدؤر [٣]. أو أنَّ (التناؤش) من قولهم : نأشتُ الشيءَ : إذا طلبته ، وعلى ذلك جاء قول رؤبة بن العجّاج [٤]:

أَقْحَمَنِي جارُ أبي الخامُوش إليكَ نَأْشُ القَدَرِ النؤُوشِ

وجاز عند مكي أن يكون من (ناش ينوش) إذا تناول ، ولكن لمّا انضمت الواو أبدلوا منها همزة [٥].

ويمكن توضيح القراءتين على أساس أن قراءة نافع هي الأصل وأن الهمز نمط جديد ، وإن كان ذلك يبدو مخالفاً لقانون السهولة والتيسير ؛ لأن اللغة تسعى إلى التخلص من الهمزة لصعوبتها في النطق . إلا أن اللغة تخلّصت من صعوبة الحركة المزدوجة فيما يبدو على النحو التالي :

تَنَوشُ		تَنَـ شُ		تناؤشُ
tanawušu	<	tana*ušu	<	tana>ušu
(الأصل المفترض)		(حذف شبه الحركة (w))		(التعويض عن طريق الهمزة)
(١)		(٢)		(٣)

---

(١) إبراز المعاني ٦٥٤ / ٦٥٥ ، لسان العرب (نوش) ٦/ ٣٦١ .
(٢) لسان العرب (نوش) ٦/ ٣٦٢ .
(٣) إبراز المعاني ٦٥٥ .
(٤) الكتاب الموضح ٣/ ١٠٥٨ .
(٥) الكشف ٢/ ٢٠٨ .

ففي المرحلة الأولى تشكلت حركة مزدوجة صاعدة نواتها الضمة (wu) ، وهذه الحركة مستقلة صوتياً ، مما أدى إلى حذف شبه الحركة (w) كما يبدو في المرحلة الثانية ؛ فالتقت الفتحة مع الضمة ، وهو مرفوض على هذا الشكل ، لذا مالت اللغة إلى إقحام الهمزة للفصل بين التقاء الحركات ، فتولدت الصيغة المهموزة .

ولا يغني هذا التفسير عن القول إن النمطين لغتان للعرب ، من حيث إنَّ الصيغة غير المهموزة لهجة لأهل الحجاز كما ذكر .

الخاتمة

بعد دراسة قراءة نافع المدني وتوجيهاتها في ضوء أراء المدرسة التركيبية ، دراسة امتدت في خمسة فصول ، بدأت بالمستوى الصوتي ثم المستوى الصرفي والنحوي والدلالي ، وفصل اللهجات ، تسّجل الدراسة أبرز النتائج التالية :

١- تعدّ القراءة صورة للهجات العربية ، ولا سيما اللهجة الحجازية التي مثلت القراءة جزءاً كبيراً من أصولها ، وإن كان للقراءة أصولها مثل التلقي والرواية .
٢- هناك اضطراب في موقف المحدثين من مسألة الطعن بالقراءات القرآنية ، كما أن القدامى طعنوا بالقراءات نتيجة للإستقراء الناقص للهجات العربية التي تمثل القراءات صورة لها .
٣- مالت قراءة نافع إلى التخلص من صوت الهمزة لصعوبته ، بنفس الطرق التي كانت تسلكها اللهجات الحجازية في التخلص من هذا الصوت في الغالب .
٤- أن القوانين الصوتية كالمماثلة والمخالفة ، تعدّ من ناحية تفسيرية ، مسؤولة عن إيجاد صيغ لغوية متنوعة في لهجات القبائل العربية ، كما اتضح من توجيهات القدامى لقراءة نافع .
٥- ميل القراءة إلى التخلص من الصيغ المهموزة (أفعل) مقابل الصيغة المجردة (فعل) ، كذلك ميلها إلى الصيغ غير المشددة ، مقابل الصيغ المشددة ، على وجه العموم .
٦- وجود خلاف كبير بين موجهي القراءات ، حول ما ينبني اسماً للمكان أو الزمان أو المصدر ، في صيغة (مفعل) .
٧- وجود تكلف في توجيه قراءة نافع ورميها بالشذوذ ، عندما تخالف الأصول اللغوية المتعارف عليها ، فلا بدّ من جعل القراءة – هنا – أصلاً ، والأصول اللغوية فرعاً على القراءة .
٨- بروز الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في توجيه القراءات . وبروز الطابع الوصفي في توجيهات الكسائي والفراء ومن سار على هديهم من الكوفيين ، مقابل المنهج الوصفي التفسيري التحليلي عند سيبويه ومن سار على نهجه من البصريين .

٩- أن ظاهرة فتح الأصوات الحلقية ، غير دقيقة في إطلاقها ، وأن تأثيرها اقتصر على بعض الأنماط اللغوية دون غيرها .

١٠- أنّ أبواب الماضي مع مضارعه ، لا تنتظم جميع ما ورد من أفعال في اللهجات العربية ، وبعض أمثلة القراءة ، لذا ظهر ما يسمى بتداخل اللغات ، وبعض الأحكام المعيارية كالشذوذ .

١١- أن بعض القراءات المروية عن نافع تخالف المعيار الصوتي ، لذا لا بدّ انه كان يتبع طريقاً غير التي رويت عنه ، خاصة في إسكان بعض الصيغ المشددة .

١٢- أن التطور اللغوي في بعض الصيغ والتراكيب ، لا يمكن تعميمه على صيغ مشابهة ، خاصة في اختلاف الحركات الصائتة ، لذا فالتطور اللغوي لا يسير على وتيرة واحدة بنفس الطريقة .

١٣- تمثل قراءة نافع مستوى لغوياً ، يمكن بموجبه ، تعديل بعض الأحكام المعيارية المتعلقة بالجوانب الصوتية والصرفية والنحوية .

١٤- اتضحت في توجيهات القراءة اتجاهات معيارية ووصفية تقريرية ، ووصفية تفسيرية ، وكذلك بعض القضايا التي تخص المنهج التوليدي والتحويلي .

١٥- ظهر تقابلاً ملحوظاً بين اللهجات الحضرية كلهجة أهل الحجاز ، واللهجات البدوية، كلهجة تميم وأسد وغيرهم .

قائمة المصادر والمراجع

١- المصادر والمراجع العربية :

القرآن الكريم .

١) الإبدال، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : عز الدين التنوخي ، د ط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٩٦١ م .

٢) إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لأبي شامة الدمشقي ، تحقيق : إبراهيم عطوة عوض ، د ط ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، ١٩٨١ م .

٣) أبنية الفعل في اللغة العربية بين القدامى والمحدثين .

٤) أبنية المصدر في الشعر الجاهلي ، وسمية المنصور ، ط ١ ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٤ م .

٥) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر ، لأحمد عبد الغني الدمياطي ، صححه وعلق عليه : علي محمد الضباع ، د ط ، دار الندوة الجديدة ، بيروت ، د ت .

٦) أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربية ، دراسة لغوية ، عبد الله الكناعنة ، ط ١ ، وزارة الثقافة ، ١٩٩٧ م .

٧) إحياء النحو ، ابراهيم مصطفى ، د ط ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٥٩ م .

٨) أساس البلاغة، للزمخشري ، تحقيق : عبد الرحيم محمود ، د ط ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٢ م .

٩) أسس علم اللغة ، ماريوباي ، ترجمة : أحمد مختار عمر ، د ط ، منشورات كلية التربية ، جامعة طرابلس ، ١٩٧٣ م .

١٠) الأصمعيات ، اختيار : عبد الملك بن قُريب بن عبد الملك الأصمعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ٥ ، دار المعارف ، مصر ، د ت .
١١) الأصول اللغوية ، إبراهيم أنيس ، ط ٣ ، دار النهضة العربية ، ١٩٦١ م .
١٢) الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٦ م .
١٣) أصول النحو العربي ، محمد عيد ، د ط ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٣ م .
١٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالوية ، د ط ، دار مكتبة الهلال ، ١٩٨٥ م .
١٥) إعراب القراءات الشواذ، لأبي البقاء العكبري ، دراسة وتحقيق : محمد السيد أحمد عزوز ، ط ١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٩٦ م .
١٦) إعراب القرآن ،لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، ط ٣ ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ١٩٨٨ م .
١٧) إعراب القرآن ، لأبي القاسم الأصبهاني الملقب بـ (قوام السنّة) .
١٨) إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري ، تصحيح وتعليق : إبراهيم عطوة عوض ، د ط ، دار الحديث ، القاهرة ، د ت .
١٩) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصرين،لأبي البركات الأنباري، محمد محيي الدين عبد الحميد ، د ط المكتبة التجارية الكبرى ، د ت .
٢٠) أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بـ : (تفسير البيضاوي) د ط ، دار الجيل ، د ت .
٢١) أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٥ ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ١٩٦٦ م .

٢٢) الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، تحقيق وتعليق : لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر ، د ط (بدون محل طبع) ، د ت.
٢٣) البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان الندلسي ، بعناية : محمد جميل وأخرين ، د ط ، دار الفكر ، بيروت ١٩٩٤ م .
٢٤) بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو ، نجاة عبد العظيم الكوفي ، د ط ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٨ م .
٢٥) تاريخ خليفة بن خيّاط ، تحقيق : أكرم ضياء العمري ، د ط ، مؤسسة الرسالة ، دمشق ، بيروت ، ١٩٧٧ م .
٢٦) تأويل مشكلة القرآن ، لابن قتيبة الدنيوي ، شرح وتحقيق : السيد أحمد صقر، د ط ، دار إحياء الكتب العربية ، د ت .
٢٧) التبصرة في القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : محيي الدين رمضان ، د ط ، الكويت ، ١٩٨٥ م .
٢٨) التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ، وضع حواشيه : محمد حسين شمس الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
٢٩) التذكرة في القراءات ، لابن غلبون ، تحقيق : عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، ط ١ ، مطابع الزهراء ، ١٩٩٠ م .
٣٠) التطبيق الصرفي ، عبده الراجحي ، د ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ م .
٣١) التطور اللغوي مظاهره ، وعلله وقوانينيه ، رمضان عبد التواب ، د ط ، القاهرة – الرياض ، ١٩٨٣ م .
٣٢) التطور النحوي للغة العربية ، محاضرات برجشستراسر ، أخرجها وعلق عليها : رمضان عبد التواب ، د ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرياض ، ١٩٨٢ م .
٣٣) التعريفات ، للشريف الجرجاني ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
٣٤) تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، د ط ، دار الجليل ، بيروت ، د ت .

٣٥) التيسير في القراءات السبع ، لأبي عمرو الداني ، عنى بتصحيحه : أوتوبرتزل ، د ط استانبول ، ١٩٣٠ م .
٣٦) جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني ، ط ١٤ ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ م .
٣٧) الجامع لأحكام القرآن ، للقرطبي ، د ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
٣٨) الجملة العربية دراسة لغوية نحوية ، محمد ابراهيم عبادة ، د ط ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، د ت .
٣٩) الجمل في النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، حققه وقدم له : علي توفيق الحمد ، ط ١ ، مؤسة الرسالة ، دار الأمل ، ١٩٨٤ م .
٤٠) الجنى الداني في حروف المعاني ، لابن قاسم المرادي ، تحقيق : فخر الدين قباوة وزميله ، ط ٢ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
٤١) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، ط ٥ مؤسسة الرسالة ، ١٩٩٠ م .
٤٢) حجة القراءات ، لأبي زرعة بن زنجلة ، مهدلة بمقدمة في القراءات وتأريخها : سعيد الأفغاني ، ط ٢ ، جامعة بنغازي ، ١٩٧٩ م .
٤٣) الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، حققه : بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي ، راجعه ودققه : عبد العزيز رباح وزملاؤه، ط ٢ ، منشورات دار المأمون ، بيروت – دمشق ، ١٩٩٢ م ، ١٩٩٣ م .
٤٤) الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط ٤ ، الهيئة المصرية للكتاب ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٠ م .
٤٥) خصائص العربية في الأفعال والأسماء ، دراسة لغوية مقارنة ، إسماعيل أحمد العمايرة ، ط ٢ ، دار حنين ، عمان ، ١٩٩٢ م .
٤٦) دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، ط ٩ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨٦ م .

٤٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، حسام سعيد النعيمي ، د ط ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ، ١٩٨٠ م .

٤٨) دراسات نقدية في النحو العربي ، عبد الرحمن أيوب ، د ط ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧ م .

٤٩) دراسة الصوت اللغوي ، أحمد مختار عمر ، ط ١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

٥٠) دراسة لغوية في آراجيز رؤية والعجّاج ، خولة تقي الدين الهلالي ، د ط ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ، ١٩٨٢ م .

٥١) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف بـ" السمين الحلبي " تحقيق : أحمد محمد الخراط ، ط ١ ، دار القلم ، دمشق ، ١٩٨٦ م .

٥٢) دروس في علم أصوات العربية ، جان كانتينو ، نقلة الى العربية : صالح القرمادي ، نشريات مركز الدراسات والبحوث الإقتصادية والإجتماعية ، الجامعة التونسية ، ١٩٦٦ م .

٥٣) دقائق التصريف ، لابن المؤدب ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي وآخرين ، د ط ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٧ م .

٥٤) دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، صححه : محمد عبده والشنقيطي ، وعلق حواشيه : محمد رشيد رضا ، د ط ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٨٧ م .

٥٥) ديوان حسان بن ثابت ، صححه وشرحه : محمد عزت نصر الله ، د ط ، منشورات دار إحياء التراث العربي ، د ت .

٥٦) ديوان النابغة الذبياني ، شرح وتقديم : عباس عبد الستار ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٤ م .

٥٧) الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق : شوقي ضيف ، د ط ، القاهرة ١٩٨٢ م .
٥٨) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للمالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، د ط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، د ت .
٥٩) زاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي ، ط ٣ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، دمشق ، ١٩٨٤ م .
٦٠) السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : شوقي ضيف ، د ط ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٧٢ م .
٦١) سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : مصطفى السقا وآخرين ، ط ١ ، ١٩٥٤ م .
٦٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبوية ، خديجة الحديثي ، د ط ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٤م.
٦٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، د ط ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٩٥ م .
٦٤) شرح ديوان جرير ، مضافاً إليه تفسيرات العالم اللغوي أبي جعفر محمد بن حبيب ، تحقيق : محمد إسماعيل عبد الله الصاوي ، د ط ، دار الأندلسي ، بيروت ، د ت .
٦٥) شرح ديوان جرير ، شرحه وقدم له : مهدي محمد ناصر الدين ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
٦٦) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، د ط ، د ت .
٦٧) شرح شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة : أبي العباس ثعلب ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
٦٨) شرح الكافية في النحو ، للاستراباذي ، د ط ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٥ م .

٦٩) شرح المراح في التصريف ، للعيني ، حققه وعلق عليه : عبد الستار جواد ، د ط ، مطبعة الرشيد ، ١٩٩٠ م .
٧٠) شرح المفصل ، لابن يعيش ، د ط ، عالم الكتب ، بيروت ، د ت .
٧١) شعر النابغة الجعدي ، ط ١ ، منشورات المكتب الاسلامي ، دمشق ، ١٩٦٤ م .
٧٢) ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، محمود سليمان ياقوت ، د ط ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ م.
٧٣) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة ، د ط ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، د ت .
٧٤) الظواهر اللغوية في قراءة أهل الحجاز ، صاحب أبو جناح ، د ط ، منشورات مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٨ م .
٧٥) الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ، صاحب أبو جناح ، ط ١ ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ١٩٨٥ م .
٧٦) علم اللغة ، حاتم الضامن ، د ط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ م .
٧٧) علم اللغة العام ، كمال بشر ، د ط ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٦ م .
٧٨) غاية النهاية في طبقات القراء ، للذهبي ، عنى بنشره : برجشستراسر ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٠ م .
٧٩) فتح القدير ، لمحمد علي الشوكاني ، د ط ، عالم المعرفة ، د ت .
٨٠) فعلت وأفعلت ، لأبي حاتم السجستاني ، حققه ودرسه : خليل إبراهيم العطية ، د ت ، د ط .
٨١) الفعل زمانه وأبنيته ، إبراهيم السامرائي ، ط ٣ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٣ م .
٨٢) فقه اللغات السامية ، كارل بروكلمان ، ترجمة : رمضان عبد التواب ، د ط ، جامعة الرياض ، ١٩٧٧ م .

٨٣) فقه اللغة ، حاتم الضامن ، د ط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠ م .
٨٤) فقه اللغة العربية ، كاصد ياسر الزيدي ، د ط ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٧ م .
٨٥) فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، د ط ، دار الفكر ، لبنان ، د ت .
٨٦) في الأصوات اللغوية ، دراسة في أصوات المد العربي ، غالب فاضل المطلبي ، د ط ، دار الحرية ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٤ م .
٨٧) في الصرف العربي نشأة ودراسة ، عبد الفتاح الدجني ، ط ٢ ، مكتبة الفلاح ، ١٩٨٣ م .
٨٨) في قواعد الساميات ، رمضان عبد التواب ، د ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٣ م .
٨٩) في اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ، ط ٣ ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٦٥ م .
٩٠) في النحو العربي نقد وتوجيه ، مهدي المخزومي ، ط ٢ ، مكتبة الرائد العربي ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
٩١) في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق ، خليل عمايرة ، ط ١ ، عالم المعرفة ، جدة ، ١٩٨٤ م .
٩٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، عبد الصبور شاهين ، د ط ، مكتبة الخانجي ، د ت .
٩٣) القراءات وعلل النحويين فيها المسمى بـ : (علل القراءات) ، للأزهري ، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
٩٤) قطف الأزهار في كشف الأزهار ، للسيوطي ، تحقيق ودراسة : أحمد بن محمد الحمادي ، ط ١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، قطر ، ١٩٩٤ م .

٩٥) الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٨ م .
٩٦) الكتاب المُوضَح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي الشيرازي الفارسي : " ابن أبي مريم " ، تحقيق : عمر حمدان الكبيسي ، ط ١ ، يطلب من الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن ، جدة ، ١٩٩٣ م .
٩٧) كتاب الواضح في علم العربية ، لأبي بكر الزبيدي ، تحقيق : أمين علي السيد ، د ط ، المعارف ، مصر ، ١٩٧٥ م .
٩٨) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، للزمخشري ، ط ١ ، دار الفكر ، ١٩٧٧ م .
٩٩) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها ، لمكي بن طالب القيسي ، تحقيق محيي الدين رمضان ، ط ٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١ م .
١٠٠) الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه الواسطي ، تحقيق : هناء الحمصي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨ م .
١٠١) اللباب في علم الإعراب ، لمحمد أحمد الإسفرائيني ، تحقيق : شوقي المعري ، ط ١ ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٦ م .
١٠٢) لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، عبد العزيز مطر ، ط ٢ ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٨١ م .
١٠٣) لسان العرب ، لابن منظور ، ط ٣ ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٩٤ م .
١٠٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات ، لشهاب الدين القسطلاني ، تحقيق وتعليق : الشيخ عامر السيد وعبد الصبور شاهين ، د ط ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، ١٩٧٢ م .
١٠٥) لغة تميم دراسة تاريخية وصفية ، ضاحي عبد الباقي ، د ط ، مجمع اللغة العربية ، لجنة اللهجات ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٨٥ م .
١٠٦) اللمع في العربية ، لابن جني ، تحقيق : حامد المؤمن ، ط ٢ ، عالم الكتب – مكتبة النهضة ، ١٩٨٥ م .

١٠٧) اللهجات العربية ، إبراهيم أنيس ، د ط ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، د ت .
١٠٨) اللهجات العربية في التراث ، أحمد علم الدين الجندي ، د ط ، الدار العربية للكتاب ، ١٩٨٣ م .
١٠٩) اللهجات في الكتاب ، لسيبويه أصواتاً وبنية ، صالحة راشد آل غنيم ، ط ١ ، دار المدني ، جامعة أم القرى ، ١٩٧٨ م .
١١٠) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ، غالب فاضل المطلبي ، د ط ، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية ، ١٩٨٧ م .
١١١) المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر الأصبهاني ، تحقيق : سبيع حمزة الحاكمي ، دمشق ، ١٩٨٦ م .
١١٢) مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر المثنى ، تحقيق : فؤاد سزكين ، ط ٢ ، دار الفكر ، مصر ، ١٩٥٤ م .
١١٣) المجيد في إعراب القرآن المجيد ، لإبراهيم محمد الصفاقسي ، تحقيق : موسى محمد زنين ، ط١ ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ، ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي ، طرابلس ، د ت .
١١٤) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لابن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، د ط ، القاهرة ، ج ١ / ١٩٨٦ ، ج٢ / ١٩٦٩ م .
١١٥) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطية الأندلسي ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
١١٦) مختار الصحاح ، لأبي بكر الرازي ، ط ١ ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٦٧ م .
١١٧) مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، لابن خالويه ، عنى بنشره : برجشستراسر ، د ط ، دار الهجرة ، د ت .
١١٨) المدارس النحوية ، خديجة الحديثي ، ط ٢ ، مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٩٠ م .
١١٩) مدارك التنزيل وحقائق التأويل المعروف بـ : (تفسير النسفي) ، د ط ، دار إحياء الكتب العربية ، د ت .

١٢٠) مدخل الى دراسة الحملة العربية ، محمود أحمد نحلة ، د ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
١٢١) المدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب ، د ط ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .
١٢٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للسيوطي ، شرح وتعليق : محمد جاد المولى بك وآخرين ، د ط ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
١٢٣) المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر ، عبد القادر مرعي ، ط١ ، المطبعة الوطنية ، عمان ، ١٩٩٣ م.
١٢٤) معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق : محمد علي النجار وآخرين ، د ط ، دار السرور ، د ت .
١٢٥) معاني النحو ، فاضل السامرائي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ١٩٩١ م .
١٢٦) معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، أحمد مختار عمر وزميله ، ط ٢ ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٨٨ م .
١٢٧) المعجم الوسيط ، قام بإخراجه إبراهيم مصطفى وزملاؤه د ط ، دار الدعوة ، استانبول ، تركيا ، د ت .
١٢٨) معرفة القراء الكبار ، للذهبي ، حققه وقيد نصه وعلق عليه : بشار عواد معروف ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ م .
١٢٩) المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم الزمخشري ، ط ٢ ، دار الجليل ، بيروت ، د ت .
١٣٠) مقاييس اللغة لأحمد بن فارس ، تحقيق : عبد السلام هارون ، د ط ، دار الجليل ، بيروت ، د ت .
١٣١) المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، د ط ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٩٩هـ .
١٣٢) الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، ط ٣ ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٧٨ م .

١٣٣) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ط ٥ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٥ م .
١٣٤) مناهج البحث في اللغة ، تمّام حسّان ، د ط ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦ م .
١٣٥) منهج الأخفش الأوسط في الدراسات النحوية ، عبد الأمير الورد ، ط ١ ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، دار التربية ، بغداد ، ١٩٧٥ م .
١٣٦) منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، علي زوين ، ط ١ ، وزارة الثقافة والإعلام ، بغداد ، ١٩٨٦ م .
١٣٧) المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، عبد الصبور شاهين ، د ط ، مؤسسة الرسالة ، د ت .
١٣٨) نتائج الفكر في النحو لأبي قاسم السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، د ط ، دار الاعتصام ، د ت .
١٣٩) نحو التيسير دراسة ونقد منهجي ، أحمد عبد الستار الجواري ، د ط ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، ١٩٨٤ م .
١٤٠) النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ، عبده الراجحي ، د ط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ م .
١٤١) نزهة الفضلاء تهذيب سير أعلام النبلاء للذهبي ، إعداد : محمد بن حسن بن عقيل بن موسى ، ط ٣ ، دار الأندلس الخضراء ، جدة ، ١٩٨٨ م .
١٤٢) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع ، د ط ، دار الفكر ، د ت .
١٤٣) النواسخ في كتاب سيبويه ، حسام النعيمي ، د ط ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧ م .

٢ - الرسائل الجامعية :

١) إبراهيم السامرائي وترجيحاته في التراكيب النحوية ، عمر عبد المحسن فرج الخزاعلة ، رسالة ماجستير ، قسم اللغة العربية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٧ م .

٢) الجوانب الصوتية الوظيفية في توجيه القراءات الشاذة ، فاتنة جمال مفلح عواودة ، رسالة ماجستير ، قسم اللغة العربية ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٨ م .

٣) قراءة زيد بن علي في ضوء نظرية المستويات ، محمد عبد إسماعيل الطروانة ، قسم اللغة العربية ، جامعة مؤتة ، ١٩٩٥ م .

٤) منهج أبي حيان الأندلسي في إختياراته من القراءات القرآنية في تفسيره " البحر المحيط " في ضوء علم اللغة المعاصر ، د يحيى عطية السالم القاسم ، قسم اللغة العربية وآدابها ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٩ م .

٣ - الدوريات والبحوث :

١) أثر المقطع المرفوض في بنية الكلمة العربية ، يحيى القاسم ، أبحاث اليرموك ، المجلد الحادي عشر ، العدد الثاني ، ١٩٩٣ م .

٢) إلتقاء الحركة مع الحركة في اللغة العربية ، بحث مخطوط للدكتور يحيى عبابنة ، قسم اللغة العربية ، جامعة مؤتة ، ١٩٩٧ م .

٣) سابقة التاء في مصادر العربية ، يحيى القاسم ، أبحاث اليرموك ، المجلد الخامس عشر ، العدد الأول ، ١٩٩٧ م .

٤) النبر في اللغة العربية ، علي حسن مزيان ، مجلة البحرين الثقافية / ١٩ السنة الخامسة ، يناير ، ١٩٩٩م.

٤ - المصادر الأجنبية :

1) FEARTH , J.
Paperin Linguistics , Oxford University Press , London , 1957 .

2) WRIGHT , W.
A Grammar of the Arabic Language , 3 Edition , Beirut , 1973 .

ملخص الرسالة

" توجيهات قراءة الإمام نافع المدني في ضوء آراء المدرسة التركيبية "

إعداد : خالد محمد عواد المساعفة .
إشراف الدكتور : يحيى عبابنة .

تناولت الدراسة قراءة نافع المدني وتوجيهاتها في ضوء آراء المدرسة التركيبية، إذ لم تحظ القراءة بالدراسة من قبل ، ومن هنا هدفت الرسالة إلى تبين مستويات القراءة وتوجيهاتها الصوتية والصرفية والنحوية الدلالية ، بالإضافة إلى الفصل الخاص باللهجات في القراءة ، ومدى مطابقة التوجيهات ، لآراء المدرسة التركيبية ، متبعين المنهج الوصفي التفسيري الذي يعتمد على التحليل والمقارنة ، وقد فصلت الحديث في المستوى الصوتي عن الهمزة في قراءة نافع والإبدال الصوتي التركيبي ، من مماثلة ومخالفة وحذف .

وعالجت في الفصل الثاني قضايا الأسماء من أفراد وتثنية وجمع ، والجموع السالمة وجموع التكسير ، كما وضحت المصادر و المشتقات ، والفعل المجرد والمزيد وأشهر معاني الزيادة ، كما أوضحت الصيغ الصرفية ، وقضايا التذكير والتأنيث .

وتناولت في الفصل الثالث المستوى النحوي ، وبينت فيه بعض المصطلحات الأصول وقضايا الإسناد في الجملة الإسمية والفعلية ، والمباحث النحوية الأخرى ، كالمنصوبات والمجرورات ، والتوابع ونظرية العامل وبعض قضايا التركيب .

ودرست في الفصل الرابع – باختصار – المستوى الدلالي ، إذ عالجت فيه المعنى المعجمي والسياقي .

وتناولت في الفصل الخامس اللهجات في قراءة نافع على مستوى الأصوات ، والصرف والنحو والدلالة .

وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

١ – أنَّ قراءة نافع صورة للهجات العربية ، خاصة اللهجة الحجازية ، إبّان نزول القرآن الكريم .

٢ – تمثل القراءة مرحلة من مراحل التطور اللغوي في الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية .

٣ – تمثل توجيهات القراءة – عند القدامى – إتجاهات لغوية ، برز فيها الطابع المعياري والوصفي والتركيبي وجوانب تحويلية .

٤ – تمثل القراءة مستوى لغوياً متكاملاً ، يمكن بموجبه تعديل بعض الأحكام المعيارية في المستويات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية .

٥ – كشفت توجيهات القراءة عن بعض القصور لدى بعض اللغويين ، برمي القراءة بالشذوذ ، وعدم قبولها ، وبناءً على ما قرروه من قواعد ، لم تبنَ على استقراء كامل للهجات العربية ، التي تمثل القراءات صورة لها .

Abstract

Directions of Nafe' Madam's Reading in light of The Structuralism School .

by : Khaled M. Masa'afeh.
Supervised by Dr. : Yahya Ababneh.

The study examines Nafe' Madani's reading and his directions in light of structuralism since this type of study has not had the attention or was not given due concern . Thus , this study of mine aims at defining levels of reading and its phonetic and morphological trends as well as syntactic and semiotic respects . The fifth aspect is related to reading dialects or methodologies to structuralism school , following the explanatory descriptive approach which relies on analysis and comparison .

I have elaborated on the phonetic level of Al hamza in Nafe's reading and structural phonetic substitution including assimilation , dissimilation and deletion .

The second chapter tackles issues as singularity , duality , pluralism , unbroken plural nouns and sound nouns . I have also pointed out the roots and derivations , bare verbs and inflectional verbs and the meanings acquired through the device of inflection . I also discussed morphological structures and issues pertaining to masculine and feminine nouns.

The third chapter discusses the syntactic level and I explained some root - based issues and the issue of theme - rheme in nominal clauses as well as verbal sentences in addition to other grammatical issues as objects , causatives , adjectives (quantifiers) , the factor theory (Al-Amel Theory) as well as other structural issues .

The fourth chapter focuses on the semantic (semiotic) level , tackling contextual and lexical meanings .

The fifth chapter deals with Nafe's reading of dialects in terms of phonetics (phonology) , morphology , grammar (syntax) and semantics . The study reached the following conclusions : -

1- Nafe's reading is a mirror of Arab dialects , particularly the Hijaz dialect during the descendent of the Holy Qoran to Prophet Mohammad .

2- The reading represents a stage of linguistic development in phonetic , morphological , syntactic and semantic fields .

3- Old directions of reading represent linguitic trends , features in addition to the method of setting certain parameters to reach a certain conclusion .

4- The reading represents an integrated linguistic level by virtue of which one can make to amend some provisions or items at phonological, morphological , syntactic and semantic levels .

5- The direction of such a reading reveals some shortcoming amongst some linguists who - qualified the reading with abnormality and as far away from acceptability relying on what they decided or adopted of certain rules which lack sufficient deduction or induction of Arab dialects reflected by these readings.

المحتويات

الموضوع **الصفحة**

المقدمة ..... أ

التمهيد ١

الفصل الاول : المستوى الصوتي ٨

المبحث الأول : الهمزة في قراءة نافع ١٠

المبحث الثاني : الإبدال الصوتي التركيبي ٢٨

الفصل الثاني : المستوى الصرفي ٥٤

المبحث الأول : الأسماء ٥٦

المبحث الثاني : المصادر والمشتقات ٦٥

المبحث الثالث : الفعل المجرد والمزيد وأشهر معاني الزيادة ٩١

المبحث الرابع : الصيغ الصرفية ١٠٣

المبحث الخامس : التذكير والتأنيث ١٠٨

الفصل الثالث : المستوى التركيبي (الإعراب) ١١٣

المبحث الأول : في المصطلحات الأصول ١١٤

المبحث الثاني : في قضايا الإسناد ١٣١

المبحث الثالث : المنصوبات ١٤٨

المبحث الرابع : المجرورات ١٦٢

المبحث الخامس : التوابع ١٦٦

المبحث السادس : الأساليب اللغوية في ضوء نظرية العامل ١٧٤

المبحث السابع : في بعض قضايا التركيب ١٧٩

الفصل الرابع : المستوى الدلالي ١٨٣

المبحث الأول : المعنى المعجمي ١٨٥

المبحث الثاني : الحمل على المعنى والحمل على اللفظ ١٩٦

المبحث الثالث : المعنى السياقي ١٩٨

الفصل الخامس : اللهجات – اللغة واللهجة ٢٠٦

المبحث الأول : اللهجات في المستوى الصوتي ٢٠٧

المبحث الثاني : اللهجات في المستوى الصرفي ٢٢٧

المبحث الثالث : اللهجات في المستوى النحوي ٢٣٧

المبحث الرابع : اللهجات في المستوى الدلالي ٢٤٠

الخاتمة ٢٤٥

المراجع ٢٤٧

الملخص ٢٦٠

Abstract ٢٦٢

المحتويات ٢٦٤